الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

من الخميس 16 أكتوبر 2025 الى الاربعاء 22 أكتوبر 2025 - العدد 1871 - السنة 57 الثمن 1400 مليم

www.ugtt.org.tn

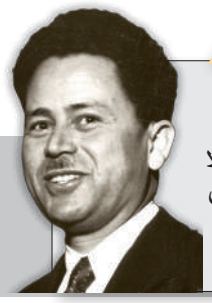

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

قابس تحتضر بيئيًا وصحيًا...

والقاتل الصامت طليق

الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية:

رؤية نقابية جديدة لإصلاح المنظومة الصناعية في قابس

اشتراكات

من اسطنبول :

القيادات النقابية العربية تدعو إلى توحيد النضالات في مواجهة المدّ التراجعي

انعقدت بمدينة إسطنبول يومي 10 و11 أكتوبر 2025، الندوة الثانية حول الحماية الاجتماعية بالمنطقة العربية، بمشاركة القيادات النقابية العربية الأعضاء في الاتحاد العربي للنقابات يتقدمها الأخ نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وبحضور نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات. وقد مثّل اللقاء فرصة لمناقشة التحديات الراهنة التي تواجه الحركة النقابية العربية والدولية، واستشراف سبل الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

وشارك في أشغال الندوة ممثلون عن النقابات من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، العراق، سلطنة عمان والبحرين.

وخلصت الوفود المشاركة إلى إصدار بيان ختامي عبّر عن الرؤية النقابية العربية المشتركة إزاء الأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة، معتبرة أن سنة 2025 تمثل مرحلة فارقة اتسمت بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتزايد التهديدات الأمنية والنزاعات المسلحة.

وأكّد البيان أن صعود التيارات اليمينية في أكثر من 80% من الاستحقاقات الانتخابية العالمية سنة 2024 انعكس سلبًا على الحقوق والحريات النقابية وعلى العدالة الاجتماعية، من خلال سياسات تقشفية أدت إلى تفاقم الفقر والبطالة واتساع رقعة العمل غير النظامي.

وجاء في ذات البيان الدعوة والتاكيد على ضرورة احترام الالتزامات الوطنية مع اتفاقيات العمل الدولية الخاصة بالحقوق والحريات النقابية والعودة إلى طاولة الحوار الاجتماعي الشفاف من أجل إيجاد مخارج وحلول توافقية لمختلف المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

وختاما، دعت القيادات النقابية العربية إلى توحيد النضالات النقابية العالمية ووضع خطط عمل مشتركة للتصدي لما اسمته «المد التراجعي والتلاعب بحقوق العمال والشعوب».

الاتحاد الجهوي للشغل بنابل يدين حملات التشويه ويؤكد التمسك بثوابت الاتحاد

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل في نابل بياناً أدان فيه ما وصفه بـ»الحملات التشويهية المغرضة والممنهجة» التي تستهدف المنظمة وكاتبها العام الجهوي، عبر صفحات مشبوهة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وجاء في البيان أن هذه الادعاءات «افتراءات باطلة» تهدف إلى تقويض مصداقية العمل النقابي الجاد والمسؤول الذي ينتهجه المكتب، مؤكداً أن الجهات وراء هذه الحملات هي ذاتها التي تورطت سابقاً في «ممارسات نقابية فاسدة».

وأكد المكتب التنفيذي تشبثه الراسخ بثوابت الاتحاد العام التونسي للشغل ومبادئه التأسيسية التي أرساها الزعيم فرحات حشاد، مبدياً استمراره في برامجه التنظيمية والنضالية بنفس الإرادة والعزم.

ودعا البيان عموم المناضلين النقابيين إلى «رص الصفوف» وعدم الانجرار وراء الإشاعات، محذراً من أن المكتب يحتفظ بحقه الكامل في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يثبت تورطه في التشويه أو نشر الأكاذيب.

وختم البيان بتجديد الالتزام الكامل بثوابت الاتحاد ومبادئه التأسيسية، داعياً إلى اليقظة والوحدة وخدمة الوطن والشغيلة.

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة

إتحاد الشغل بأريانة يقرر الإضراب بمؤسسة «سيلفر» احتجاجًا على تردي الأوضاع المهنية والاجتماعية

نصر الدين ساسي

في ظلّ تواصل تدهور الأوضاع الاجتماعية والمهنية داخل مؤسسة «سيلفر» (SILVER) بولاية أريانة، أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة عن إتخاذ قرار بالإضراب كامل يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025 بمقرّ العمل، وذلك على خلفية فشل عديد جلسات التفاوض مع إدارة المؤسسة واستمرارها في سياسة الهروب إلى الأمام وعدم التجاوب مع المطالب المشروعة للعمال والعاملات.

وأوضح الاتحاد الجهوي، في برقية التنبيه بالإضراب أنّ حالة الاحتقان بلغت مستويات غير مسبوقة نتيجة الإصرار على تجاهل مطالب مهنية واجتماعية أساسية، وعدم تطبيق الاتفاقات السابقة أو التعهّدات التي صدرت عن الجلسات السابقة بحضور التفقدية الجهوية للشغل.

وجاء في نصّ البرقية أنّ الإضراب المزمع تنفيذه يهدف إلى المطالبة بـإحترام التصنيف المهني والترقيات بمفعول رجعي واسناد منحة الإنتاجية ومنحة السلة بمفعول رجعي وتوفير زيّ الشغل للعاملات والعمال بعد حرمان دام أكثر من 13 سنة إضافة إلى تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسة.

وشدّد الاتحاد الجهوي على أنّ هذه المطالب تمثّل حقوقًا مهنية أساسية تندرج ضمن أحكام الاتفاقية المشتركة القطاعية، وهي مستوجبة قانونًا ومن الضروري التسريع في تسويتها بما يضمن كرامة العمال ويحافظ على السلم الاجتماعية داخل المؤسسة.

- الأخ الحمزاوي: الوضع لم يعد يُطاق

وفي تصريح خصّنا به، أكّد الأخ محيي الدين الحمزاوي، الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بأريانة، أنّ الوضع بالمؤسسة "بلغ درجة من التدهور لا يمكن السكوت عنها"، مضيفًا أن العمال والعاملات يشتغلون في ظروف مهينة وغير لائقة.

لا ترقيات، لا زيّ شغل، لا منح إنتاجية، ولا حتى الحد الأدنى من الصحة والسلامة المهنية. لقد عقدنا ثلاث جلسات تفاوض بحضور المتفقد الجهوي للشغل، لكن الإدارة تمادت في الوعود دون أي تنفيذ فعلي."

مشيرا إلى أنّ الاتحاد الجهوي قد تدخّل في أكثر من مناسبة من أجل تفادي التصعيد والحفاظ على مناخ الحوار، غير أنّ تصلّب موقف الإدارة وغياب الإرادة الحقيقية في التسوية جعلا خيار الإضراب هو الحلّ الأخير.

كما أكد الأخ الحمزاوي أن الإتحاد الجهوي حرص على التوصل إلى حلول ومع ذلك تواصل الإدارة الاستخفاف بحقوق العمال، بل وتمارس عليهم ضغوطًا غير مقبولة معتبرا أن برقية الإضراب جاءت كردّ فعل طبيعي على هذا الانسداد."

* دعوة إلى تدخل عاجل من السلط الجهوية

ودعا الكاتب العام للإتحاد الجهوي بأريانة في ختام تصريحاته السلطات الجهوية ووزارة الشؤون الاجتماعية إلى التدخّل العاجل لتسوية هذا الملف بما يضمن إنصاف العمال والعاملات ويعيد مناخ الثقة داخل المؤسسة.

كما جدّد التأكيد على أنّ الاتحاد متمسّك بالحوار كخيار مبدئي شريطة أن يكون "جديًا ومسؤولًا، يفضي إلى نتائج ملموسة تحفظ الحقوق وتكرّس العدالة المهنية والاجتماعية".

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
السحب
مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

السياسات البيئية في تونس:

خيارات بلا إرادة وإدارات بلا رؤية.

نصرالدين الساسي

في تونس، لا تزال البيئة تُدار بعقلية الملف الإداري لا بعقلية الخيار السياسي فكل ما يتصل بالهواء والمياه والتربة والمحيط الصناعي يخضع من هذه الزاوية لمنطق التصرّف لا لمنطق الرؤية والإستراتيجية. الدولة لا تتصرّف كمن يخطط للمستقبل بل كمن يطفئ حرائق الحاضر دون إعتبار للمستقبل فلا سياسات واضحة ولا استباق، بل ردود فعل انية تبرّر العجز وتعيد إنتاجه، حتى غدت السياسات البيئية عنوانًا دالا على غياب البرامج والمشاريع التي توازن بين الحق في التنمية والحق في الحياة.

منذ عقود، تُبرم الاتفاقيات وتُطلق الوعود وتُعقد الندوات، لكن النتيجة واحدة: تلوث متزايد، رقابة ضعيفة، وبيئة تختنق تحت صمت رسمي ثقيل. تحوّلت البيئة إلى ملف ديكور في الخطاب الحكومي، وكأنها جزء من اللغة التجميلية للدولة لا من سياساتها الفعلية. تُقال الكلمات الكبرى عن "الانتقال البيئي" و"الاقتصاد الأخضر"، وكأنها تريد أن تغطي علامات الفشل واللامساءلة. خلف العناوين البراقة، لا توجد سوى إدارة بيروقراطية عاجزة تتقاسم المسؤوليات لتتهرب منها.

في الجنوب، وتحديدًا في قابس، تتكثف الصورة بأكثر أشكالها فجاجة. مدينة كانت تُعرف بواحة المتوسط تحوّلت إلى مختبر للتجريب الصناعي الفاشل، حيث يُقاس الربح بعدد الوظائف لا بعدد الأرواح. خليج ميت، هواء مسموم، وأطفال يعانون من أمراض تنفّسية مزمنة، فيما الدولة تواصل تبرير الكارثة باسم "الظرف الاقتصادي" و"ضرورات التنمية" والمداخيل من العملة الصعبة لم يعد الخطر بيئيًا فحسب، بل تحوّل إلى مأساة صحية واجتماعية تُهدد حق الناس في الحياة، وكأن حياة التونسيين في قابس تُقدّر بثمن الفوسفوجيبس المكدس في كل مكان.

الخيارات الصناعية التي صاغتها الدولة منذ الستينات من رحم منوال التنمية المركزي القائم على التصنيع السريع صارت اليوم عبئًا أخلاقيًا قبل أن تكون عبئًا بيئيًا. فهي مناويل لم تنظر إلى الإنسان والمحيط كأولويات بل كأدوات في معادلة الربح. وحين تُترك المصانع لتشيخ دون صيانة، ويُغلق ملف التلوث بعبارة "سنعالج لاحقًا"، يصبح الصمت سياسة، ويصبح التلوث قرارًا رسميًا مؤجّل التنفيذ. هذا الصمت ليس حيادًا، بل شكلا من أشكال المشاركة في إغتصاب البيئية.

المفارقة كذلك في أن الشركات الصناعية الكبرى باتت اليوم أكثر حضورًا من الوزارات من خلال الترويج لعلامة "المسؤولية المجتمعية" وتمويل عدد من الأنشطة الثقافية والرياضية في محيطها المباشر لكنها بالمقابل تواصل تسميم الهواء والمياه في محاولة تجميل لانتهاكات مستمرة ومتصاعدة فالمسؤولية المجتمعية لا يمكنها أن تعوّض المسؤولية السياسية ولا يمكن أن تُبنى الثقة العامة على منح ومبادرات ترويجية تُخفي غياب الدولة وعدم تحملها لمسؤولياتها وحين تصبح الشركات أكثر فاعلية من الهياكل الرسمية، يغيب دور الدولة كحامية للمصلحة العامة، وتتحوّل البيئة إلى ساحة مفتوحة للفوضى واتتجاوز والإستنزاف.

الأزمة البيئية في تونس ليست قطاعية، بل هي عرض من أعراض مرض الحوكمة ذاته: غياب الرؤية، وتداخل المصالح، وإدارة بلا مساءلة، ومؤسسات تعمل كما لو أن الأجيال القادمة لا وجود لها، البيئة هنا ليست مجرد مظهر للفشل في إدارة ملف وإنما هي مرآة تكشف ما تخفيه السياسة. فهي تُعرّي غياب الدولة كفاعل منظم ومراقب ومحاسِب، وتكشف حدود الإدارة التونسية التي لا تُفكر إلا في الأجل القصير. كل هذا يجعل السؤال البيئي في جوهره سؤالًا عن الدولة نفسها: أيّ دولة نريد؟ دولة القانون والمسؤولية، أم دولة التبرير والتجاهل؟ حتى أن مختلف المصالح والوزارات من الصحة الى التربية والتعليم إلى الصناعة والطاقة ورئاسة الحكومة كلها لم يصدر عنها أي رد فعل أو تفاعل أو تحرك مسؤول تجاه ما يحدث.

حين يصبح العجز واقعا والاختناق مشهدًا عاديًا، والانبعاثات خبراً عابرًا، والأطفال أرقامًا في تقارير أقسام الإستعجالي، نكون قد تجاوزنا حدود الفشل إلى حدود العجز. إن التعايش مع التلوث وعدم اتخاذ قرارات جريئة هي شكل من أشكال القبول بالموت البطيء، البيئة ليست ترفًا أخضر ولا رفاهية حضرية وليست أيضا خطأ للحصول على تمويلات دولية بلا مقاييس لإنسانية الدولة ومؤشرات على مدى احترامها لحقوق مواطنيها. فحين يختنق الجنوب بالدخان ويُترك البحر للموت، لا يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية، لأن العدالة البيئية هي شرط العدالة برمّتها.

ما تحتاجه تونس اليوم ليس مزيدًا من الخطط الورقية ولا لجانًا تقنية جديدة، بل إرادة سياسية تضع البيئة في صلب القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالهواء النظيف والماء الصالح للشرب ليسا مطالب بيئية، بل حقوق سيادية. والحق في بيئة سليمة يجب أن يُعامل كحقّ دستوري لا يُفرّط فيه تحت أي مبرر. وحدها دولة تعتبر البيئة قضية كرامة، لا التزامًا إداريًا أو واجبًا شكليًا، تستطيع أن تؤسس لسياسات جديدة تربط بين الاقتصاد والحياة لا بين الربح والموت.

حينها فقط يمكن القول إن تونس بدأت فعلاً تخرج من ضباب التلوث إلى ضوء الحياة.

الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية:

رؤية نقابية جديدة لإصلاح المنظومة الصناعية في قابس

في بلاغ رسمي لها عبّرت الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية عن انشغالها العميق بما تشهده ولاية قابس من تدهور بيئي واجتماعي متصاعد، مؤكدة أن الوضع لم يعد يحتمل مزيدًا من الانتظار، وأن الحلول الجزئية لم تعد كافية أمام حجم الأزمة. ودعت إلى تبني رؤية وطنية شاملة تراعي خصوصيات الجهة وتوازن بين ضرورات التنمية الصناعية وحق السكان في بيئة سليمة وآمنة.

وأكدت الجامعة أن المجمع الكيميائي التونسي، رغم ما يواجهه من تحديات، يبقى مكسبًا وطنيًا واستراتيجيًا يُساهم في الأمن الغذائي الوطني والعالمي من خلال مواده الفلاحية، ويوفّر آلاف مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة، معتبرة أنّ تطويره لا يمكن أن يتحقق إلا عبر مقاربة جديدة تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: بيئية، اجتماعية، واقتصادية.

تشخيص الوضع الراهن

رصدت الجامعة مجموعة من النقائص الجوهرية التي تفاقم الأزمة البيئية في قابس، منها تراكم الأثر الصناعي الملوّث الناتج عن أنشطة قديمة دون معالجة فعالة، وتردي البنية التحتية الصناعية نتيجة غياب الاستثمار في التجديد والتحديث، إضافة إلى نقص الإطارات والأعوان بعد توقف الانتدابات منذ 2013، مما انعكس سلبًا على المراقبة البيئية والفنية داخل المجمع. كما سجلت الجامعة تصاعدًا ملحوظًا في المطالب المجتمعية لتحسين جودة الهواء والمياه وضمان الحق في بيئة سليمة، في ظل تباطؤ تنفيذ البرامج الحكومية السابقة الخاصة بالتهيئة البيئية.

نحو مقاربة تشاركية ومسؤولة

وشددت الجامعة على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية تنفتح على كلّ الأطراف المعنية: الدولة، والمجتمع المدني، والمنظمات النقابية، والخبراء البيئيين، من أجل صياغة رؤية إصلاحية شاملة تقوم على خمسة محاور أساسية:

1. تحديث الوحدات الصناعية وتطوير منظومات المراقبة للتحكم في الانبعاثات.
2. تعزيز الصحة والسلامة المهنية عبر التكوين الدائم في مجالات الوقاية والحماية.
3. تشجيع البحث العلمي والاستثمار في الطاقات النظيفة والتقنيات الخضراء لضمان استدامة النشاط الصناعي.
4. وضع خطة وطنية لمعالجة مادة الفوسفوجيبس وتثمينها بطرق تكنولوجية حديثة تحدّ من أثرها البيئي.
5. إرساء الشفافية في نشر المعطيات البيئية لضمان الثقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي.

من أجل رؤية مستدامة للمجمع

وترى الجامعة أن مستقبل المجمع الكيميائي يجب أن يرتكز على تكامل بيئي واجتماعي واقتصادي:
بيئيًا، من خلال معالجة التلوث وحماية المنظومة الإيكولوجية.
اجتماعيًا، عبر تحسين ظروف عمل الأعوان والإطارات. اقتصاديًا، بتعزيز القدرة التنافسية للمجمع وتدعيم دوره في التنمية الوطنية والأمن الغذائي.

قضية توجهات وطنية تشاركية

وفي ختام البلاغ، أكدت الجامعة أن قابس تستحق تنمية عادلة ومستدامة تُعيد التوازن بين البيئة والعمل والإنتاج، وأن معالجة الأزمة البيئية فيها ليست مجرد مسألة جهوية، بل قضية وطنية ومسؤولية مشتركة. وأعلنت عن استعدادها التام للحوار والتعاون البنّاء مع كافة الأطراف الوطنية لتطوير المجمع الكيميائي التونسي وتحويله إلى نموذج حقيقي للتصنيع المسؤول والانتقال البيئي السليم.
بهذا الموقف، وضعت الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية الملف البيئي لقابس في صدارة النقاش الوطني، مؤكدة أن التنمية لا يمكن أن تقوم على الدخان، وأن الحق في الحياة السليمة هو شرط كلّ تنمية ممكنة

قابس تختنق: من الإهمال البيئي إلى الانفجار الصحي

بين صمت الدولة ومعاناة السكان... الأزمة البيئية تتجاوز حدود المجمع

نصرالدين الساسي

تعيش ولاية قابس هذه الأيام على وقع أزمة بيئية وصحية غير مسبوقة بعد تسجيل حالات تسمّم واختناق في صفوف التلاميذ بعدة مؤسسات تعليمية قريبة من المنطقة الصناعية، في مشهد يكشف عمق التدهور البيئي الذي تعرفه الجهة منذ عقود. منطقة وُلدت فيها واحة خضراء وميناء نابض بالحياة، تحوّلت اليوم إلى بؤرة تلوّث مزمن، حيث تتقاطع مسؤوليات المجمع الكيميائي والمصانع الخاصة مع تقاعس الدولة وغياب الإرادة السياسية في الإصلاح. هذا الملف يرصد مواقف نقابية وعلمية من قلب الأزمة، في وقت لم تعد فيه قابس تطالب فقط بالحق في التنمية، بل بالحق في الحياة نفسها.

الأخ صلاح بن حامد:

الوضع في قابس ينذر بكارثة... والدولة مطالبة بتدخل عاجل.

أكد الأخ صلاح بن حامد الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بقابس أن الوضع البيئي في قابس بلغ مرحلة خطيرة وغير مقبولة، وهو اليوم يهدّد صحة المواطنين والتلاميذ بصفة مباشرة مشيرا إلى أن ما حصل في الأيام الأخيرة من تسجيل حالات تسمّم في صفوف تلاميذ بعض المدارس هو جرس إنذار جديد يعبّر عن عمق الأزمة البيئية المتراكمة منذ سنوات، نتيجة تواصل التلوّث الهوائي والصناعي دون معالجة فعلية من قبل السلط المعنية.»

وأضاف بن حامد بأن الكلّ يعلم أنّ الوضع بالمجمّع الكيميائي لم يعد يحتمل التأجيل فالمعدّات والبنية التحتية داخل مصانع الحامض الفسفوري والبقية بلغت عمرها الافتراضي منذ زمن طويل، وما يحدث اليوم هو نتيجة مباشرة للإهمال والتقادم وأن ما يُسمّى بعمليات الصيانة الجزئية لا تحلّ المشكل، لأنّ التلوّث المنبعث من الوحدات متواصل بشكل يومي ومباشر، والروائح والغازات السامّة وصلت إلى الأحياء السكنية والمدارس.»

وأوضح في ذات السياق أن الاتحاد الجهوي للشغل بقابس كان قد نبّه مرارًا إلى خطورة الوضع ودعا إلى تدخّل عاجل من الدولة عبر رصد ميزانية استثنائية وفورية لصيانة المعدّات المتضرّرة ووقف الانبعاثات الملوّثة إلى حين معالجة أصل المشكل. الإصلاحات التجميلية لم تعد كافية. نحن نطالب بخطة وطنية واضحة، تُشرف عليها فرق فنية مختصّة، وتُنفّذ على مراحل زمنية محدّدة حتى يتم تفادي الكارثة.»

أما في ما يخصّ مشروع نقل الوحدات الصناعية، فقد قال الأخ بن حامد أن هذا المشروع طُرح منذ سنوات وقد تمّت حتى معاينات ميدانية واختيار مواقع بديلة في مناطق مثل الحامة، لكنّ بعض الأهالي هناك رفضوا إقامة المصنع الجديد. اليوم نحن أمام خيارين: إمّا القيام بصيانة حقيقية للوحدات القديمة داخل قابس، مع توفير الضمانات البيئية اللازمة، أو المضيّ في مشروع النقل ضمن رؤية متكاملة تضمن حق السكان في بيئة سليمة وحق العمال في مواطن شغلهم.»

وشدّد الأخ الكاتب العام على أنّ الاتحاد الجهوي لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذا الإهمال. نحن في حالة استنفار نقابي ومدني، وندعو كل الأطراف من سلطة جهوية، ومجتمع مدني، ومؤسسات الدولة إلى تحمّل مسؤولياتها. ما يحدث ليس مجرّد خلل عرضي، بل هو نتيجة مباشرة لعقود من التراخي وسوء الحوكمة البيئية.»

وختم تصريحه بالتأكيد على وجوب إتخاذ قرارات شجاعة لا بيانات ظرفيو فقابس تختنق وسكانها يعيشون على وقع الخطر الصحي والبيئي يوميًا والدولة مطالبة برصد تمويلات عاجلة لبدء أعمال الصيانة الشاملة داخل المجمع الكيميائي وتفعيل الرقابة البيئية الصارمة لأنّ استمرار الوضع الحالي يعني ببساطة أننا نسير نحو كارثة لا يمكن تداركها لاحقًا.

الأخ سلوان السميري :

نحو رؤية وطنية للإصلاح البيئي وتحديث المجمع الكيميائي

أبرز الأخ سلوان السميري، الكاتب العام للجامعة العامة للنفط والمواد الكيمياوية، أنّ الوضع البيئي المتدهور في قابس لم يعد يحتمل الانتظار أو التبرير، بل يستوجب تدخّلًا عاجلًا ورؤية شاملة تتجاوز الحلول التقنية المحدودة إلى إصلاح حقيقي يمسّ جوهر المنظومة الصناعية.

ويعتبر أنّ الأزمة البيئية الحالية هي نتيجة سنوات من الإهمال ونقص الاستثمار في تجديد وتحديث الآلات والمعدات داخل المجمع الكيميائي التونسي، ما جعل الوحدات الإنتاجية تعمل بتجهيزات قديمة تفتقر إلى المعايير البيئية الحديثة المعتمدة عالميًا.

وأشار إلى أنّه في حين نجحت مدن صناعية مثل باريس وبروكسيل في السيطرة على الانبعاثات بفضل إدخال تقنيات الرسكلة والتحكم الفوري في النفايات، فإن المجمع الكيميائي التونسي ما زال يشتغل وفق منظومة قديمة لا تراعي التحولات البيئية ولا تستجيب لتحديات العصر.

كما نبّه إلى أنّ نقص اليد العاملة الفنية — التي تقلّ اليوم بنسبة 40% عن حاجيات المجمع — أثّر مباشرة على عمليات الصيانة الدورية، وهو ما يفسر تعدّد الحوادث والانبعاثات غير المضبوطة خلال السنوات الأخيرة.

العمال أول المتضررين من الوضع القائم

أكد السميري أنّ العمال داخل المجمع الكيميائي هم أول المتضررين من هذا الوضع البيئي الخطير، بحكم تعرضهم المباشر للمواد والغازات المنبعثة من الوحدات الإنتاجية.

وأوضح أنّ الجامعة العامة طالبت في عدة مناسبات بتصنيف هذا العمل ضمن فئة "الأعمال الشاقة والخطرة" لما يتضمنه من مخاطر صحية ومهنية، لكن السلطات لم تستجب لهذه الدعوات رغم توفّر المعطيات الفنية التي تثبت خطورة ظروف العمل داخل المجمع.

كما اعتبر أنّ برامج السلامة والصحة المهنية لم تشهد أي تطوير يُذكر، في وقتٍ أصبح فيه العامل في الخطوط الأولى لمواجهة الانبعاثات الصناعية دون وسائل حماية كافية أو تعويضات عادلة.

وشدّد على أنّ أيّ إصلاح بيئي حقيقي يجب أن يبدأ من حماية العمّال أنفسهم، لأنهم الطرف الذي يدفع الثمن الصحي والاجتماعي للتلوث اليومي في قابس.

بين الاستدامة البيئية والمسؤولية الاقتصادية

رفض السميري المقاربات التي تدعو إلى إغلاق المجمع الكيميائي التونسي أو تقليص نشاطه، مؤكدًا أنّ ذلك سيكون كارثيًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأنّ المجمع يشغّل أكثر من 15 ألف عامل بصفة مباشرة وما بين 25 و30 ألفًا بصفة غير مباشرة عبر شركات المناولة والنقل والتوزيع والخدمات المرتبطة بنشاطه.

ويرى أنّ الحل ليس في الإيقاف بل في إعادة هيكلة شاملة للمجمع، تقوم على التحديث الصناعي، وتطوير تقنيات الإنتاج، وتحسين أنظمة المراقبة البيئية، بما يجعله مؤسسة وطنية صديقة للبيئة بدل أن يبقى مصدر توتر اجتماعي وبيئي في الجهة.

وأوضح أنّ المجمع الكيميائي يمثل أحد أعمدة الأمن الغذائي في تونس من خلال إنتاج الأسمدة ودعم القطاع الفلاحي، ما يجعل إصلاحه ضرورة وطنية لا مصلحة قطاعية فحسب.

ودعا إلى تنفيذ خطة عمل ثلاثية المدى:

- على المدى القريب لمعالجة التلوث الحالي وتأمين سلامة المتساكنين والعمال.
- متوسطة المدى لتجديد الوحدات والتقنيات الصناعية.
- طويلة المدى لتحويل المجمع إلى نموذج للإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر.

المسؤولية المجتمعية والقرار الوطني

أبرز السميري إلى أنّ عدداً من شركات القطاع تعتمد مبادرات محدودة في مجال المسؤولية المجتمعية تشمل دعم أنشطة تربوية وثقافية وصحية في محيطها المباشر، إلا أنّ هذه المبادرات تبقى رمزية ما لم تُدرج في إطار مسؤولية وطنية شاملة للدولة وللصناعات الكبرى تجاه الإنسان والبيئة.

ويقدّر أنّ نحو 60% من مؤسسات القطاع تطبق أشكالاً من هذه المسؤولية بدرجات متفاوتة، غير أنّها تظل دون المأمول في ظل غياب إستراتيجية حكومية واضحة لدمج البعد البيئي في سياسات التنمية.

وفي ختام تصريحه، شدّد السميري على أنّ المشكل الحقيقي في قابس ليس تقنيًا فقط، بل سياسي بالأساس، لأن الإصلاح البيئي الشامل يحتاج إلى إرادة سياسية صريحة، واستثمار وطني يضع البيئة والصحة العامة في قلب القرار الصناعي.

فمن دون هذه الإرادة، ستظل قابس — كما قال — "تعيش بين لهب الصناعة ودخان الوعود"، في انتظار لحظة جدّية تعيد للمكان توازنه وللإنسان حقه في بيئة نظيفة

الدكتور بولبابة مخلوف:

الإرهاب البيئي في قابس يتواصل... والانبعاثات الأخيرة تكشف عمق الكارثة

يعتبر الدكتور بولبابة مخلوف، الباحث في الشأن البيئي وأحد أبناء جهة قابس، أنّ ما تعيشه المدينة اليوم ليس حادثًا عابرًا، بل نتيجة مسارٍ طويل من "الإرهاب البيئي والصحي الممنهج"، الذي استمرّ لسنوات دون أيّ إرادة حقيقية في بلورة إستراتيجية وطنية للإصلاح.

ويرى أنّ الدولة اختارت منذ عقودٍ الانحياز لما تسميه "التنمية والصناعات الاستخراجية" على حساب صحة السكان وسلامة الواحة والبحر، فحوّلت قابس من نموذجٍ للتنمية المحلية إلى نموذجٍ للتدهور الإيكولوجي والاجتماعي.

ويشير مخلوف إلى أنّ هذا الواقع المؤلم، الذي تابعه عن قرب منذ طفولته باعتباره ابن أحد عمّال المجمع الكيميائي التونسي، تفاقم في السنوات الأخيرة بسبب تآكل المنشآت الصناعية وتقادم تجهيزاتها، في ظلّ غياب أيّ سياسة واضحة للتجديد أو التحديث.

ويعتبر أنّ الدولة ربطت مسار الانتقال البيئي بما يفرضه الشركاء الغربيون من معايير تمليها علاقات التبعية الاقتصادية، وهو ما جعل تونس فاقدة لسيادتها البيئية والصناعية، خاضعة لمنطق السوق بدل منطق المصلحة الوطنية.

وفي تحليله لما حدث مؤخرًا من انبعاثات غازية وحالات تسمم في صفوف التلاميذ، يلفت الباحث إلى أنّ الأزمة أكثر تعقيدًا مما يُصوَّر، إذ لا تقتصر مصادر التلوث على وحدات المجمع الكيميائي التونسي وحدها، بل تمتدّ إلى مصانع خاصة وأجنبية على غرار شركة TIMAB التابعة لمجموعة Roullier الفرنسية، التي تستخدم بدورها مشتقات الكبريت والحوامض الملوِّثة للبيئة.

ويبيّن أنّ المنطقة الصناعية في قابس تُطلق بصفة دائمة خليطًا من الغازات والمواد السامة، من أهمها: ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، الصادر أساسًا عن المجمع الكيميائي وشركة TIMAB / وفلوريد الهيدروجين (HF)، الناتج عن مصانع GCT وICF. / والأمونياك (NH_3)، المنبعث من وحدات إنتاج الأسمدة. / والفوسفوجيبسوم، الذي يلوث التربة والمياه الجوفية. / وأيضا الغبار الصناعي (Poussières acides)، المنبعث من جميع المصانع تقريبًا وله تأثيرات صحية وبيئية جسيمة.

وأشار إلى أنّ الغازات المهيّجة المنبعثة من المنطقة الصناعية يمكن أن تكون ناتجة عن عمليات تحويلية داخل المصانع العمومية أو الخاصة، موضحًا أنّ مصنع تخزين الأمونياك متوقف تقنيًا منذ أسابيع، لكنّ بقية الوحدات التي تطلق ما يُعرف بـ"البخارة" — وهي الغازات الكبريتية المحمّلة بأكاسيد الكبريت — ما تزال تعمل بشكلٍ عادي، الأمر الذي يجعل التحقيق العلمي المطلوب اليوم يجب أن يشمل جميع المصانع دون استثناء، مع تحديد الجهة المسؤولة عن الكارثة البيئية الأخيرة ومحاسبتها.

ويرى مخلوف أنّ الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في قابس مشروعة تمامًا، وأنّ إحساس التلاميذ والمواطنين بالاختناق لا يمكن اعتباره مصطنعًا أو "مؤامرةً مدبّرة"، كما يحاول البعض الترويج لذلك.

ويعتبر أنّ مسؤولية الدولة في هذه الأزمة واضحة ومباشرة، فهي مطالَبة بالاستجابة لهذه الصرخة الشعبية بإجراءاتٍ فورية وملموسة، أولها — بحسب رأيه — إقالة وزيرة الصناعة ومحاسبة كلّ من تهاون في أداء واجبه الرقابي أو الإداري.

ومن الزاوية العلمية، شدّد الدكتور على ضرورة التمييز بين الغازات المهيّجة (irritantes) والغازات السامة (toxiques). فالأولى تهاجم الأغشية المخاطية في العينين والجهاز التنفسي مسبّبة السعال وحرقة العينين وصعوبة التنفس، أما الثانية فتخترق الدم والأنسجة وقد تؤدي إلى اختناقٍ وفقدانٍ للوعي أو الوفاة في الحالات الحادة.

ويُرجّح أن تكون الحادثة الأخيرة ناجمة عن غازٍ مهيّج، لكنّ ظهور تشنجات عضلية واضطرابات في نبض القلب لدى بعض التلاميذ يطرح احتمال التعرّض إلى غاز فلوريد الهيدروجين (HF)، الذي يُعدّ من أخطر الغازات لأنه يُحدث تأثيرات عصبية وقلبيّة خطيرة عند التعرض الشديد.

وأكد في ختام تصريحه أنّ المطلوب اليوم تحقيق علمي وميداني دقيق لقياس نسب الغازات في الهواء داخل المنطقة الصناعية وخارجها، إلى جانب متابعة منظومة الإنتاج للكشف عن أيّ تسربات محتملة.

وشدد على أنّ كلّ ما يُقدَّم من معطيات أو تقديرات يجب أن يخضع للفحص العلمي، لأنّ مصدر الانبعاثات قد يكون المجمع الكيميائي أو إحدى المؤسسات الخاصة المجاورة، والمهمّ هو الوصول إلى الحقيقة ومحاسبة كلّ من يلوّث حياة الناس باسم التنمية.

الأخ عماد كريم :

ما حدث في مدارس قابس ليس حادثًا عرضيًا... والصمت الرسمي جريمة في حق التلاميذ.

وصف الأخ عماد كريم، الكاتب العام للفرع الجامعي للتعليم الأساسي بقابس وعضو الاتحاد الجهوي للشغل، الوضع في المؤسسات التربوية بالجهة بأنّه كارثي وغير مسبوق، بعد تكرّر حوادث الاختناق الجماعي التي أصابت العشرات من التلاميذ خلال الأسابيع الأخيرة، دون أن تُقابل بأيّ تحرك فعلي أو تدخّل جدي من السلط الجهوية والمركزية.

وأشار في معرض حديثه إلى أنّ أولى حالات التسرب الغازي تمّ تسجيلها منذ شهر سبتمبر في منطقة غنوش، قبل أن تتكرر بشكل أوسع في أواخر الشهر نفسه وبداية أكتوبر، خصوصًا في المدرسة الإعدادية شطّ السلام، حيث تمّ رصد عشرات حالات الإغماء والاختناق، من بينها تلاميذ أصيبوا بشلل عضوي مؤقت نتيجة استنشاق الغازات الملوثة.

وأضاف أنّ الوضع لم يقتصر على هذه المؤسسة، بل شمل أيضًا مدرسة الجنينة الابتدائية القريبة من المنطقة الصناعية، والتي شهدت أكثر من ثلاث حوادث متتالية خلال الأسابيع الماضية.

وأبرز أيضا أنّ عدد الإصابات في صفوف التلاميذ تجاوز كل التقديرات، وأنّ بعضهم ما زال يعاني من مضاعفات صحية متفاوتة الخطورة، بينما لم تُبادر السلط الجهوية ولا وزارة التربية بإجراءات عاجلة لحماية التلاميذ أو لتقييم المخاطر البيئية المحيطة بالمؤسسات التربوية.

ويحمّل السلطة المركزية والجهوية مسؤولية مباشرة عن هذا الإهمال، معتبرًا أن ما جرى يُعبّر عن عجز الدولة عن حماية أبنائها في أبسط فضاء تربوي يفترض أن يكون آمنًا.

وأبدى إنشغاله لإستمرار غياب المندوب الجهوي للتربية عن الميدان في لحظات الخطر، وعدم اتخاذه أيّ تدابير عملية للوقوف على الوضع، مشيرًا إلى أنّ نقل التلاميذ المصابين إلى العاصمة على متن حافلة لمسافة تقارب 450 كيلومترًا تمّ في ظروف غير إنسانية، دون مرافقة طبية أو إشراف صحي ملائم، وهو ما أدى إلى تفاقم بعض الحالات.

وأشار إلى أنّ الفرع الجامعي للتعليم الأساسي بصدد جمع المعطيات التفصيلية حول أعداد التلاميذ المتضررين، لتضمينها في ملف نقابي وحقوقي يُوجّه إلى السلطات المعنية بهدف تحديد المسؤوليات ومحاسبة المقصرين، مؤكدًا أنّ النقابة "لن تقبل أن يتحوّل التلميذ إلى ضحية لتقاعس الدولة وتراخي مؤسساتها الرقابية".

و أكد على أنّ الإتحاد الجهوي قد أصدر بيانًا مشتركًا مع منظمات المجتمع المدني، من بينها فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وفرع المحامين بقابس، للتحضير إلى يوم غضب جهوي يُعبّر فيه أبناء قابس عن رفضهم "للسياسات المتواطئة مع التلوث".

وأضاف أنّ الفرع الجامعي بصدد تجميع المعطيات الميدانية حول الإصابات وإعداد ملف متكامل لتوجيهه إلى المندوبية الجهوية للتربية، في خطوة لتحميلها مسؤولية التقصير الإداري والصحي.

وختم بتأكيده أنّ ما يحدث اليوم "ليس حادث اختناق عابرًا بل هو أزمة وخطر محدق بالجهة وأبنائها.

وختم الأخ كريم حديثه بالتأكيد على أنّ ما يحصل في قابس يتجاوز مجرد حادث عرضي، بل يكشف عن انهيار منظومة الحماية الصحية والبيئية في مؤسسات الدولة، داعيًا إلى تحرك وطني واسع لإنقاذ الجهة وأطفالها من خطر الاختناق الجماعي المتواصل تحت صمت رسمي مريب.

اليوم... غضب في قابس دفاعًا عن الحق في الحياة والبيئة السليمة

تعيش ولاية قابس اليوم، الخميس 16 أكتوبر 2025، على وقع يوم غضب جهوي دعت إليه كل من الاتحاد الجهوي للشغل وفرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بمشاركة مكونات المجتمع المدني وعدد من المنظمات الوطنية.

ويهدف هذا التحرك، الذي ينطلق منذ الساعة التاسعة صباحًا أمام الباب الرئيسي للمجمع الكيميائي التونسي، إلى التنديد بتدهور الوضع البيئي والصحي في الجهة والمطالبة بإجراءات عاجلة لحماية السكان والعاملين في المنطقة الصناعية.

تأتي الدعوة إلى هذا اليوم الاحتجاجي بعد أسابيع من تكرار حوادث الاختناق الجماعي التي عرفتها المدارس والمناطق السكنية القريبة من المجمع الكيميائي، وما اعتبرته المنظمات "نتيجة مباشرة للتلوث الصناعي المتفاقم وغياب الرقابة الفعلية".

وأكد الاتحاد الجهوي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، في بيان مشترك صدر عشية التحرك، أنّ الوضع البيئي في قابس بلغ مستوى كارثيًا، مشيرين إلى أنّ السلطات الجهوية والمركزية تواصل سياسة المماطلة والاستهتار بمطالب الأهالي.

وطالب البيان بـ الإيقاف الفوري للوحدات الملوِّثة داخل المجمع الكيميائي، وهو الإجراء الذي كان من المفترض اتخاذه منذ حادثة 9 سبتمبر الماضي، إلى جانب فتح تحقيق جدي ومستقل لتحديد المسؤوليات ومحاسبة المتسببين في الحادثة الأخيرة.

كما دعا إلى وضع خطة عاجلة للتهيئة البيئية ومراقبة الانبعاثات في مناطق الطوق، مع التأكيد على أنّ الحق في بيئة سليمة وصحة آمنة هو حق دستوري لا يقبل التأجيل أو المساومة.

ويُتوقع أن يشهد هذا التحرك مشاركة واسعة من العمال والنقابيين ونشطاء المجتمع المدني، في وقت تتصاعد فيه الأصوات المطالبة بإعادة النظر جذريًا في علاقة الدولة بالمنظومة الصناعية في قابس، بما يضمن التوازن بين التنمية والإنتاج من جهة، والحق في الحياة والبيئة السليمة من جهة أخرى.

وتعتبر هذه التحركات الأوسع منذ سنوات في قابس، وتأتي في سياق من الاحتقان الاجتماعي والقلق البيئي المتزايد، وسط دعوات متكررة إلى مراجعة سياسات الدولة تجاه الجهة وإقرار رؤية تنموية عادلة تُنهي ما يسميه الأهالي بـ«التمييز البيئي» الذي طالهم لعقود.

قابس :

حين يختنق النصّ الدستوري بدخان السلطة التنفيذية

بقلم: ضياء تقتق

ينصّ الفصل 45 من دستور 2014 على أنّ «الدولة تضمن الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعليها توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي». وكرّر الفصل 47 من دستور 2022 الصياغة ذاتها تقريبًا، في تأكيد على أنّ الحقّ في البيئة السليمة ليس ترفًا تشريعيًا بل التزامًا وطنيًا.

لكن بعد أكثر من عقد على هذا الالتزام، تكشف قابس عن مفارقة صارخة بين النصّ الدستوري والممارسة السياسية: وعود تتكرّر، وتعهّدات تُعلن، بينما تواصل المصانع نفث أدخنتها في سماء المدينة.

من واحة المتوسط إلى بؤرة الخطر البيئي.

قابس، التي كانت تُعرف بـ«واحة المتوسط» وحاضنة الخيرات البحرية، تحوّلت اليوم إلى بؤرة تلوّث مزمن. فالمجمع الكيميائي، الذي أُقيم في سبعينات القرن الماضي كرمز للتنمية الوطنية، أصبح مصدرًا دائمًا للغازات السامة ومخزونًا لموادّ خطيرة تهدّد الإنسان والحيوان والبحر على حدّ سواء.

ويؤكد الأهالي والناشطون النقابيون أنّه لا يمكن الحديث عن تنمية أو كرامة أو أمن صحيّ ما دامت السموم تُلقى في البحر وما تزال اليوم السموم الكيميائية تملأ الأرجاء وتحتل رئة المواطن شاباً وكهولا، مساء ورجالا،عنوة .

قرار 2017: التفكيك المعلّق.

يبقى المرجع البيئي الأهم في مسار هذا الملف هو قرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 29 جوان 2017 بإشراف رئيس الحكومة آنذاك، والذي نصّ صراحةً على: «تبنّي خيار نهائي يقضي بإيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر، وتفكيك الوحدات الملوّثة التابعة للمجمع الكيميائي بقابس، وإحداث وحدات صناعية جديدة مطابقة للمعايير البيئية.»

وقد تضمن القرار أيضًا إحداث لجنة وطنية للقيادة والمتابعة صلب رئاسة الحكومة، مكلفة بتسريع التنفيذ واحترام الآجال المقرّرة، مع دعوة جميع مكونات المجتمع المدني والأحزاب والمنظمات الوطنية إلى الانخراط في البرنامج الوطني للتخلّص من التلوث البيئي.

لكنّ هذا القرار، رغم رمزيته، لم يُفعّل إلى اليوم. فالمواقع الجديدة لم تُحدّد نهائيًا، والدراسات التقنية والبيئية بقيت حبيسة الرفوف، والوعود بإيقاف سكب الفوسفوجيبس لم تتحقق. وهكذا تحوّل قرار التفكيك من نقطة أمل إلى وثيقة مؤجلة تنتظر الإرادة السياسية.

من القصر إلى الشارع: وعود تتكرّر وأزمات تتفاقم.

منذ تولّيه الحكم، جعل رئيس الجمهورية قيس سعيّد من ملف قابس أحد محاور اهتمامه. ففي 6 أكتوبر 2020 استقبل ممثلين عن الصيادين والمجتمع المدني، معتبراً التلوث في قابس "مسألة أمن قومي".

وعند زيارته للجهة في 14 مارس 2021، عقب حادث مصنع الأسفلت الذي أودى بحياة خمسة عمّال، أعلن عن إحداث مركز علاج للأورام السرطانية كخطوة رمزية لمعالجة الآثار الصحية للتلوث.

وفي 4 مارس 2025، دعا الرئيس إلى وضع استراتيجية لغسل الفسفاط بالمياه المعالجة بدل المياه الصالحة للشراب، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلّ نهائي للفوسفوجيبس.

أما في اجتماعي 30 سبتمبر و11 أكتوبر 2025، فقد أصدر "تعليمات عاجلة" لتصحيح الإخلالات بمصنع الحامض الفسفوري، وأمر بتشكيل فريق وزاري مشترك، مؤكداً أن «لا تسامح مع من أخلّ بواجباته»، وأن خطة الإنقاذ يجب أن تستلهم من مبادرات شباب قابس الذين أعدّوا مشاريع بيئية منذ أكثر من عقد.

وبالرغم من هذا التفاعل الرئاسي المتكرر، فإنّ القرار الحكومي لعام 2017 لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ولا مؤشرات جدّية تُظهر تجاوز مرحلة الشعارات إلى التنفيذ الواقعي.

الحقّ في العمل والحقّ في الحياة: معادلة مختلّة

من خلال فحوى المجالس الوزارية، يتواصل الربط بين وعود التشغيل والأنشطة الصناعية للمجمع الكيميائي، وكأنّ العمل لا يتحقق إلا مقابل التضحية بالبيئة. وهنا يطرح عديد التساؤلات لعل ابرزها: هل يمكن ضمان الحقّ في العمل دون ضمان الحقّ في الحياة؟

فالعدالة الاجتماعية التي طالما دافع عنها الاتحاد العام التونسي للشغل لا تنفصل عن العدالة البيئية، لأنّ الحقّ في الشغل اللائق لا يكتمل دون بيئة آمنة وصحّة مصانة.

العدالة البيئية: من شعار إلى التزام

اليوم، لم يعد الأهالي يطالبون بإصلاحات تجميلية أو لجان مراقبة شكلية، بل بتفعيل فعليّ لقرار 29 جوان 2017 القاضي بتفكيك الوحدات الملوّثة. ويؤكد نشطاء البيئة والنقابيون أنّ الوقت قد حان لتحويل القرار من شعار يُستعاد في الخطب إلى التزام قانوني ومؤسسي قابل للتنفيذ والمحاسبة.

وفي تصريح حديث، شديد اللهجة، قال شيء قيس سعيّد: «مدينة قابس التي تمّ الاختيار عليها، وتمّ اغتيال البيئة فيها منذ سنوات طويلة، والكلّ يعلم ما خلّفته تلك الاختيارات من ضحايا. لقد تمّ القضاء على البيئة تمامًا، وتفشّت الأمراض: السرطان، هشاشة العظام... كانت اختيارات بمثابة الجريمة التي أدّت إلى القضاء على الواحات، وعلى مظاهر الحياة جميعها.»

ان هذا الإقرار الرئاسي بالرغم من أهميته الرمزية، لن يكون كافيًا ما لم يتبعه فعل مؤسساتي واضح من شأنه أن يضع حدًا لجريمة بيئية استمرت نصف قرن.

قابس... مرآة الإصلاح المؤجّل.

أعادت أزمة قابس إلى الواجهة سؤالًا جوهريًا: ما قيمة الدستور إن لم يحمِ الإنسان من التلوث والموت البطيء؟

بين نصوصٍ تَعِد بالحقّ في بيئة سليمة، وقرارات حكومية عالقة منذ 2017، وخطابات رئاسية متكرّرة، يبدو أنّ العائق لم يعد في التشريع بل في الإرادة السياسية والحوكمة البيئية.

إنّ قابس ليست مجرّد قضية بيئية محلية، بل مرآة ضمير وطنيّ يختبر صدق الدولة في ترجمة الدستور إلى واقع. فإمّا أن يُفعّل قرار التفكيك بجدّية ويصبح خطوة أولى نحو العدالة البيئية،

أو تبقى قابس شاهدًا حيًّا على فشل الدولة في حماية الحياة.

لقاء 6 اكتوبر 2020

بلاغ رسمي

إقرار برنامج تفكيك الوحدات الملوّثة المرتبطة بإفراز مادة الفوسفوجيبس بقابس وإحداث وحدات صناعية جديدة

انعقد مجلس وزاري مضيّق بإشراف السيّد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017، خُصّص لتناول موضوع التخلّص من التلوّث البحري الناجم عن سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر بقابس.

وبعد التداول، قرّر المجلس الوزاري ما يلي:

1. الالتزام بخيار نهائي يتمثّل في إيقاف سكب الفوسفوجيبس في البحر، عبر تبنّي برنامج وطني يقوم على تفكيك الوحدات الملوّثة المرتبطة بإفراز مادة الفوسفوجيبس وإحداث وحدات صناعية جديدة تحترم المعايير الوطنية والدولية في السلامة البيئية.

2. تهيئة منطقة صناعية جديدة داخل حدود ولاية قابس لبناء هذه الوحدات، على أن تُراعى فيها شروط التباعد عن التجمّعات السكنية، وأي تماسّ مع المياه، مع احترام كافّة التراتيب البيئية ووجود طبقات جيولوجية عازلة تضمن مقبوليّة المشروع بيئيًا واجتماعيًا.

3. إحداث لجنة قيادة وطنية صلب رئاسة الحكومة تضمّ كافّة الأطراف المتدخّلة، تُعنى بالتوجيه والمتابعة وتسريع الإنجاز واحترام الآجال المقرّرة.

4. تراهن حكومة الوحدة الوطنية على تعاون كلّ الأطراف من أحزاب ومنظمات وطنية وفعاليات المجتمع المدني ومواطني ولاية قابس

للانخراط في هذا البرنامج الوطني قصد التخلّص من التلوّث البيئي بالولاية.

كما تمّ ضبط مراحل التنفيذ على النحو التالي:

سنة أولى لإجراء الدراسات الجيولوجية والاجتماعية للمواقع المقترحة واعتماد مقاربة تشاركية،

سنتان لإنجاز الدراسات الفنية والبيئية وإعداد ملفات العروض وإمضاء عقود الإنجاز،

سنة ثالثة للشروع في إنجاز وحدة الإنتاج الأولى وإيقاف سكب الفوسفوجيبس في البحر،

سنة رابعة لإنجاز الوحدة الثانية واستكمال التحويل الكلي للإنتاج إلى الموقع الجديد.

ويُختتم البرنامج بإعادة تأهيل الميناء والمصبّ الحالي بشطّ السلام وإدماجه ضمن مشروع بيئي يهدف إلى إزالة التلوث واستصلاح الساحل.

إتحاد الشغل بمدنين

يطالب الحكومة بتدخل عاجل لحل ملف التلوث بقابس

دعا الاتحاد الجهوي للشغل بمدنين الحكومة وكافة السلط المتداخلة إلى التدخل العاجل في المجمع الكيميائي لوضع حد لهذه المنشأة التي دمرت التوازنات البيئية و الإقتصادية و الصحية بولاية قابس والجهات المجاورة.

كما نبه إلى ضرورة دعم قطاع الصحة الجهوية بالجهات المتضررة من التلوث بالتجهيزات والإطارات القادرة على مجابهة مثل هذه الأزمات.

جاء ذلك في بيان اصدره المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين دعما وتضامنا مع الاتحاد الجهوي بقابس وفي سياق متابعته لتفاقم الأزمة البيئية بقابس وانعكاساتها الخطيرة على متساكني الجهة وتتالي حالات التسمم والاختناق في المناطق المجاورة للمجمع الكيميائي، وأمام توسع المناطق المتضررة من التلوث لتشمل حتى معتمديات ولاية مدنين المجاورة لولاية قابس وهو ما عاينه عدد كبير من الفلاحين فإن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين يعبر عن مساندته للإخوة والأخوات في الاتحاد الجهوي للشغل بقابس في نضالهم المشروع من أجل إزاحة شبح التلوث والتسمم الجاثم على جهتهم.

كما يتمنى الشفاء العاجل لكافة المواطنات والمواطنين المصابين بحالات التسمم والاختناق وفي مقدمتهم التلاميذ.

الخبير حسين الرحيلي لـ «الشعب»

ـ يجب فتح تحقيق جدي ودون توظيف من أي جهة لمعرفة حقيقة تسرّبات «غاز الأمنياك»

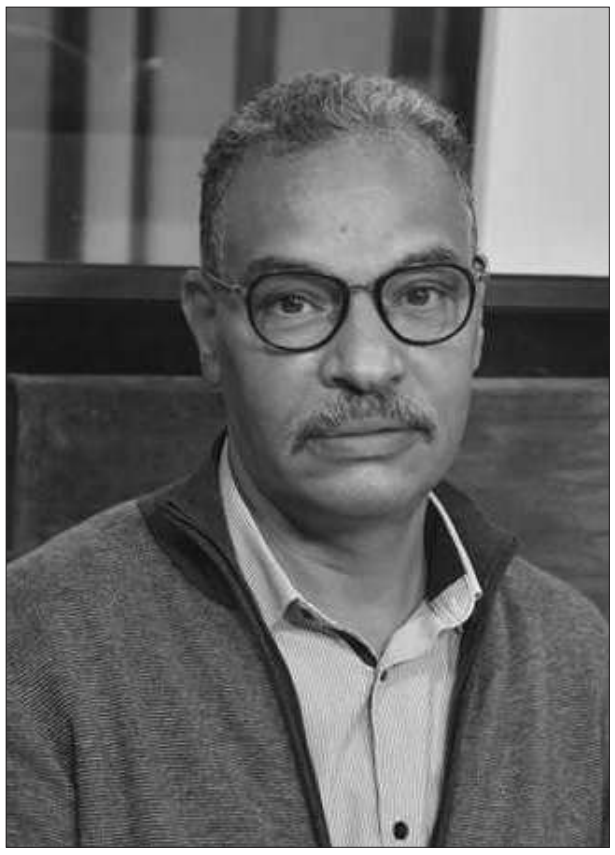

* لطفي الماكني

دعا الخبير حسين الرحيلي إلى فتح تحقيق جدي ودون أي توظيف من أي جهة كانت لمعرفة حقيقة ما يجري في علاقة بحالات تسريب «غاز الأمنياك» لأنه لا وجود حاليا لمعلومات ومعطيات واضحة ومقنعة تزيل الهواجس المتراكمة لدى المواطنين بعد تكرار عمليات التسرب تلك من المجمع الكميائي بقابس والذي تسبب في حالات اختناق لـ:التلاميذ والمواطنين الذين إحتجوا طيلة الأيام الماضية وطالبوا بالوقف الفوري لحالات التسرب حفاظا على سلامتهم.

وأضاف الخبير في التنمية والتصرف في الموارد في حديثه لـ «الشعب» أن مثل هذه التسرّبات لغاز «الأمنياك» يطرح وبشدة مدة الإلتزام بتطبيق إجراءات السلامة في مختلف الاستعمالات والتخزين لإزالة ضبابية الوضع الحالي ورفض الأهالي أي تبريرات بعد ما حصل لأبناءهم من حالات تسمم.

* تجهيزات متقادمة

وتوقف الباحث والأكاديمي حسين الرحيلي عند فترة ما بين سنتي 93 و1994 حين تم إقتناء تجهيزات للمجمع الكميائي بقابس للإمتصاص المضاعف «لغاز الأمنياك» والتي مكّنت من منع حالات التسرب إلا في حالة او حالتين على أقصى تقدير على مدى كامل السنة الا ان الفترة الأخيرة كشفت ان تلك التجهيزات تقادمت بنسبة قد تصل إلى 80٪ وهذا حسب ما تم تداوله في أحد المجالس الوزارية اضافة الى إلتحاق عدد هام من الاطارات والمختصين للعمل بالخارج وإلى ذلك تراجع الإمكانيات المادية كلها أوصلتنا إلى مثل هذه الأوضاع ولنعود مرة أخرى إلى سؤال جوهري إذا كانت هذه الوحدات في شبه عطالة من أين كانت هذه التسرّبات «لغاز الأمنياك» السام وما له من تأثيرات خطيرة على الجهاز التنفسي وقدرته على التسرّب في الدائرة القريبة منه كما هو الحال الآن في قابس بالنسبة للمدارس الابتدائية والتي عرفت حالات تسمم لتلاميذها ما دفع بالأهالي للإحتجاج ضد تواصل عمليات تسرّب «غاز الأمنياك» ورفض التبريرات غير المقنعة لان حياة الجميع أصبحت مهدّدة دون إجراءات فعلية لمعالجة المشكل برمّته.

* إشكالية معقدة

وبيّن الخبير حسين الرحيلي ان اشكالية التلوث والمجمع الكميائي بقابس معقّدة وزادت وعود المسؤولين من الحكومات السابقة من تعقيداتها من ذلك تطمين الأهالي بتفكيك وحداته ووضع حد لمعاناتهم في مواجهة التلوث وانعكاساته السلبية على حياتهم اليومية وسلامة صحتهم الجسدية إلا أن لك لم يحدث اذ مع كل مرحلة تتكرر نفس الوعود لكن لا شيء تغيّر على أرض الواقع وهذا ما أوصلنا إلى الأوضاع التي تكررت فيها التسربات وحالات التسمم لتلاميذ المدارس الإبتدائية في فترة زمنية متقاربة أي أن التسرّبات غير متحكم فيها وقد تتكرر في الأيام القادمة وهنا يتساءل محدثنا مرة أخرى عن من يقف وراء ذلك لان كشف تفاصيل ما يجري هو بداية لوضع حدّ لمثل هذه الانفلاتات الحاصلة الآن.

ـ مشكلة التلوث في قابس معقدة وتحتاج لإرادة ونوايا صادقة حتى لا تتكرر حالات التسمم

* حلول نهائية

وبخصوص تساءلنا عن المقترحات العملية الناجعة للقطع نهائيا مع معاناة أهالي قابس من تسرّبات «غاز الأمنياك» وملف المجمع الكميائي يرى الخبير حسين الرحيلي أن الحلول ممكنة إذا ما توفرت الإرادة بداية من تطوير وحدات المجمع الكيميائي عوض عن المتقادمة بما يقلل ويحدّ من التلوث لأن الوحدات الجديدة ستكون خاضعة للمواصفات المعتمدة دوليا والاستعانة بالخبراء والمختصين في مختلف مراحل معالجة هذا الملف لتكون الحلول نهائية وناجعة ومجدية للجميع وأهمها المحافظة على هذا المكسب الوطني وعلى مواطن الشغل وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحفظ سلامتهم من أي مخاطر مع تجنّب التعاطي مع ما يروجه البعض من دعوات إلى إغلاق المجمع الكميائي نهائيا أو السكوت حتى تمر العاصفة ليبقى الوضع دون تغيير في حين أن الحلول كما أشرت ممكنة إذا ما صدقت النوايا من الجهات المسؤولة وهذا ما ينتظره أهالي قابس منذ سنوات.

وتشير أنه في إطار متابعة ما يجري في قابس أسدى رئيس الدولة تعليماته لكل من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة ووزير البيئة بتوجيه فريق مشترك من الوزارتين إلى معمل الحامض الفسفوري بالمجمع الكميائي بقابس لإصلاح ما يجب إصلاحه في أسرع الأوقات ووضع خطة استراتيجية لوضع حد نهائي لهذه الكوارث البيئية.

نقابة التعليم الأساسي تُحذّر من "كارثة بيئية" في قابس وتُحمّل الحكومة المسؤولية

عبّرت الجامعة العامة للتعليم الأساسي عن قلقها العميق إزاء ما وصفته بـ«تدهور خطير للوضع البيئي» في مدينة قابس، نتيجة تفاقم الانبعاثات السامة الصادرة عن المجمع الكيميائي، والتي تسببت، وفق البيان، في إصابات متفاوتة في صفوف التلاميذ والإطار التربوي، إلى جانب سكان المناطق المجاورة.

وأكدت الجامعة، في بيان لها، أن مؤسسات تربوية عديدة في الجهة شهدت حالة من «الهلع والاحتقان» بسبب التلوّث المتصاعد، في ظل ما وصفته بـ«الصمت المريب» من قبل وزارة التربية، معتبرة أن الأخيرة تغض الطرف عن هذه الكارثة، رغم استغاثات الأولياء والمربين والمجتمع المدني، في حين تتفاعل بسرعة مع قضايا أخرى أقل خطورة عندما تتعلّق بالمربين، حسب نص البيان.

تحميل المسؤوليات ودعوة للتحرك

وفي ذات السياق، حمّلت الجامعة الحكومة ووزارات التربية والبيئة والصناعة «المسؤولية الكاملة» عن الأضرار الصحية والنفسية التي طالت – أو قد تطال – التلاميذ والمربين.

كما طالبت النقابة بتدخّل عاجل لوقف مصادر التلوث، وإجراء تحاليل دقيقة لقياس تأثير الانبعاثات السامة على الصحة العامة داخل المؤسسات التربوية، داعية إلى تفعيل الفصل 47 من الدستور، الذي يضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة.

دعوة للتضامن والتحرك المشترك

ودعت الجامعة كافة الهياكل النقابية والمجتمع المدني إلى التنسيق من أجل التحرك المشترك لحماية التلاميذ والمربين، والدفاع عن الحق في بيئة نظيفة ومؤسسة تربوية آمنة.

وختمت البيان بالتأكيد أن «السكوت عن الجريمة البيئية في قابس هو تواطؤ مع القاتل الصامت»، مجدّدة تمسّكها بحق التلاميذ والمربين في بيئة سليمة تحفظ كرامتهم وسلامتهم.

نواب المجلس المحلي بقابس الجنوبية يطالبون بالوقف الفوري لوحدات المجمع الكميائي المهترئة

طالب نواب المجلس المحلي لمعتمدية قابس الجنوبية «بالإعلان الفوري عن إيقاف نشاط الوحدات الكيمياوية المتهرئة والتابعة للمجمع الكيميائي بقابس والشروع في تفكيك الوحدات».

ودعوا، في بيان اصدره المجلس الى الشروع الفوري في إنجاز المشاريع البيئية المعطلة ومحاسبة كل من تسبب فيما آلت إليه الأوضاع في الجهة وتفعيل مبدأ العدالة البيئية والتمييز الإيجابي لفائدة ولاية قابس.

واعتبروا ان هذه الحوادث المتجددة لم تعد حوادث عرضية بل ارتقت إلى جرائم بيئية متواصلة ومرتكبة عمدًا في حق المتساكنين والطبيعة والحيوان في استخفاف بأرواح المواطنين.

تقرير الخبراء المتعلق بالتدقيق وتقييم مدى التزام المصنع بمبادئ التنمية الصناعية المستدامة والمسؤولة - جوان 2025

كما ورد في صفحة المجمع الكيميائي التونسي - موقع قابس، بتاريخ جويلية 2025

في إطار سعي المجمع الكيميائي التونسي - مصنع قابس إلى الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الإفريقي للتنمية (BAD) ، تم إجراء تدقيق شامل خلال شهر جوان 2025 وفقًا لسياسات الحماية التشغيلية (SO) في نسختها لسنة 2023. يهدف هذا التدقيق إلى تقييم مدى التزام المصنع بمبادئ التنمية الصناعية المستدامة والمسؤولة. وقد شمل التقييم عدة محاور، أبرزها إدارة الموارد الطبيعية، والتحكم في التلوث، والسلامة المهنية، والتأثيرات الاجتماعية والعلاقة مع السكان المجاورين كشفت نتائج التدقيق عن وجود عدد من حالات عدم المطابقة، بعضها جسيم من بين أبرز المخالفات تسجيل انبعاثات ملوثة للهواء، منها الأمونياك، وأكاسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، وغاز N2O ، بالإضافة إلى روائح كريهة. لا يتوفر بالمصنع نظام دائم لقياس جودة الهواء أو المياه. وتبين وجود تقصير في الالتزام باستخدام معدات الحماية الفردية رغم توفرها. كما سجل غياب برامج تكوين مستمر في الصحة والسلامة المهنية. لوحظت خسائر مائية ونقص في بيانات الرصد البيئي المنتظم. تتجاوز مستويات الضوضاء الحدود القانونية في بعض المناطق داخل الموقع. كما أن إدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة تعاني من ضعف هيكلي، مع غياب السجلات المحينة وآليات التتبع.

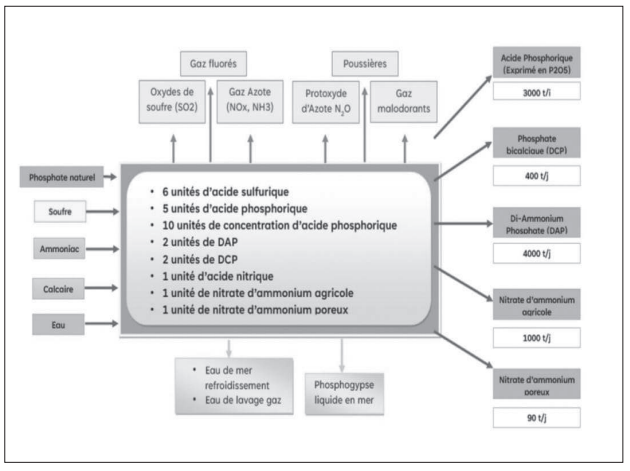

عبر السكان المجاورون عن تضررهم من الانبعاثات والروائح وتراجع جودة المحاصيل، دون توفر آلية رسمية لتلقي الشكاوى أو معالجتها. الحوار المجتمعي يكاد يكون منعدما ، والمؤسسة لا تعتمد نظامًا إداريًا بيئيا واجتماعيا متكاملا.

رغم هذه الإخلالات، تم تسجيل بعض الجهود في مجالات ترشيد المياه والطاقة وفرز النفايات. وقد أعدت خطة عمل تصحيحية (PAC) تتضمن أكثر من 40 إجراء تغطي الجوانب البيئية والصحية، والاجتماعية تشمل الإجراءات ذات الأولوية تركيب تجهيزات لتقليص الانبعاثات، إحداث منظومة رصد بيئي، فرض استخدام معدات الوقاية، تنظيم دورات تدريبية دورية، وإنشاء لجنة تواصل مع السكان. كما تشمل الخطة تحسين ظروف العمل، وتقديم ملفات الامتثال لدى الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE)، وتأهيل التجهيزات الصناعية تم ضبط المسؤوليات، والآجال الزمنية، والتكلفة التقديرية لكل إجراء.

وقد بلغت الكلفة الجملية للخطة حوالي 306 مليون دينار تونسي. يمثل هذا الاستثمار خطوة ضرورية لتحقيق المطابقة القانونية، وحماية صحة العمال والسكان، وضمان استمرارية النشاط الصناعي في إطار من المسؤولية والاستدامة.

إن المتأمل في التقرير المذكور يلاحظ وجود 43 معيار بيئي واجتماعي مثلما أقرته شروط البنك الإفريقي للتنمية، و تجدر الإشارة إلى أن عدد معايير عدم المطابقة الجسيمة بلغ 17، فيما بلغ عدد معايير عدم المطابقة البسيطة 18، أما المعايير المتوافقة فبلغ عددها 8.

وتتعلق المعايير بتصريف المياه، ومعالجة المياه الجبسية، وجودة الهواء، و إدارة النفايات الخطرة، وإدارة النفايات غير الخطرة، والتلوث الصوتي، والصحة والسلامة المهنية، وسلامة التجهيزات الصناعية، وتصور السكان المجاورين والمخاطر الصحية، والامتثال للتشريعات الوطنية الخاصة، والمؤسسات المصنفة والسلامة من الحرائق.

وفيما يلي أهم الاخلالات الجسيمة المسجلة وفقا لتقرير التدقيق على مستوى احترام المعايير :

1. تركيز الكاديوم في الفوسفوجيبس التونسي، حيث إن التراكيز

القصوى تتجاوز الحدّ التنظيمي.

2. التأثير على النظم الإيكولوجية البحرية، حيث توجد تصريفات غير معالجة قد تؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي البحري في المنطقة الساحلية، مما يزيد من مخاطر تدهور النظم البيئية البحرية وفقدان بعض الأنواع الحساسة.
3. تلوث الهواء بسبب انبعاثات الأمونياك من وحدات DAP.
4. تلوث الهواء بانبعاثات NOx من وحدات حمض النيتريك.
5. تلوث الهواء بسبب انبعاثات الأمونياك وقطيرات نترات الأمونيوم من أبراج التبريد.
6. تلوث الهواء بانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من الوحدات الكبريتية.
7. تلوث الهواء بانبعاثات الغازات الكريهة الرائحة من وحدات AP.
8. تلوث الهواء بانبعاثات غاز N_2O.
9. تلوث الهواء بانبعاثات CO_2 والغازات الدفيئة.
10. التعرض لمستويات مرتفعة من الضجيج في بيئة العمل، إذ

المجمع الكيميائي التونسي - موقع الصخيرة
ملخص تقرير الخبراء

يهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى امتثال المنشآت الصناعية التابعة للمجمع الكيميائي التونسي (GCT) ، في موقع الصخيرة، للمعايير البيئية والاجتماعية المعتمدة في النظام المتكامل للضمانات الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية، نسخة سنة 2023.

وقد شمل التقييم عدة محاور رئيسية، من بينها إدارة الموارد الطبيعية الانبعاثات الجوية، التصريفات السائلة، إدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة، السلامة الصناعية وصحة وسلامة العاملين، الوقاية من التلوث والحوكمة البيئية.

وقد مكن هذا التدقيق من إبراز عدد من نقاط الامتثال من أبرزها:

- تنفيذ نظام لاسترجاع الحرارة لإنتاج الكهرباء عبر التوليد المشترك، مما يُساهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة
- التخطيط لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر بهدف تقليل الضغط على الطبقة الجوفية بصفاقس
- إنجاز تقييم محدث للمخاطر المرتبطة بتخزين الفوسفوجيبس
- احترام الالتزامات القانونية فيما يخص دراسات التأثير على البيئة والسلامة في المؤسسات المصنفة.

ومع ذلك، تم تسجيل عدد من حالات عدم الامتثال منها ما هو جسيم ومنها ما هو ثانوي، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على الأداء البيئي وامتثال الموقع للمعايير التنظيمية، على المدى القريب والمتوسط، وتتمثل أبرز هذه الإخلالات في:

- استهلاك مفرط للمياه التقليدية من مورد جوفي هش
- تصريف مباشر للسوائل الصناعية في البحر دون معالجة كافية وبقيم تتجاوز المعايير البيئية الرقم الهيدروجيني، الفلوريدات الفوسفات الحرارة)
- غياب منظومة منتظمة لرصد البيئة (الهواء، الماء، النفايات)
- ارتفاع مستويات الضجيج في بعض مناطق العمل مع ضعف في الإشارات ووسائل الحماية الفردية
- إدارة سلبية للفوسفوجيبس دون استراتيجية تثمين أو احتواء
- غياب نظام رصد وتصريح بالنفايات الخطرة
- نقص في التكنولوجيا النظيفة، وبروتوكولات السلامة وتجهيزات الاحتواء مثل الغبار وحمض الكبريتيك)،
- غياب نظام رسمي لإدارة البيئة والشؤون الاجتماعية (SGES)
- نقص في الكوادر المؤهلة وعدم وجود استراتيجية لتطوير القدرات
- ضعف في هيكلة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ووجود حوكمة مجزأة بين عدة جهات
- محدودية في الخبرة الفنية وغياب التدريب المستمر في مجالات الإدارة

البيئية والاجتماعية

- ضعف في تتبع تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية.

وبناء على هذه المعاينات، تم إعداد خطة عمل تصحيحية تستند إلى أولويات واضحة، وآجال زمنية معقولة، وتقديرات مالية مدروسة. وتهدف هذه الخطة إلى:

- تعزيز الحوكمة البيئية

أظهرت القياسات الصوتية المنجزة أن عدة مناطق في الموقع تتجاوز الحدود التنظيمية للتعرض للضجيج (85 ديسيبل كمعدل يومي).

11. التصميم والوقاية من المخاطر: وُجدت نواقص كبيرة في جوانب السلامة تتعلق بتصميم وصيانة التجهيزات والمنشآت.

12. تصورات السكان المجاورين: لم تُؤخذ المزعجات البيئية بعين الاعتبار، حيث صرّح السكان بوجود إزعاجات متكررة مرتبطة بالانبعاثات الجوية مثل الغازات والغبار والروائح الكبريتية، وذلك دون إجراء تقييم تشاركي أو وضع خطة مخصصة لإدارة هذه الآثار الاجتماعية.

13. المخاطر الصحية على السكان المجاورين: تم الإبلاغ عن حالات اختناق وتهيّج تنفسي وشعور بعدم ارتياح مزمن مرتبط بالانبعاثات الجوية للموقع.

14. الحوار المجتمعي: وُجهت شكاوى من السكان بشأن غياب الإعلام والمشاورة وعدم وجود آلية رسمية للتواصل أو المشاركة المجتمعية.

15. الجوانب الجمالية للموقع: لوحظ تدهور المظهر البحري للموقع الصناعي.

16. المؤسسات المصنّفة والتراخيص: لوحظ غياب المعلومات حول تراخيص استغلال المنشآت.

17. المؤسسات المصنّفة ودراسة المخاطر: عدم وجود دراسة مخاطر خاصة بوحدة الأمونيترات.

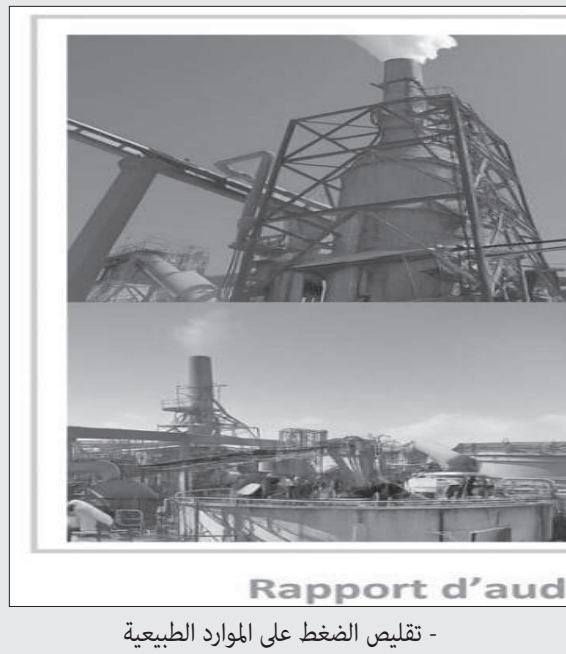

- تقليص الضغط على الموارد الطبيعية
- مواءمة التصريفات والنفايات مع المعايير البيئية المعمول بها
- تقوية آليات الوقاية والحماية لفائدة العمال والسكان المجاورين.
- توظيف مختصين في مجالات البيئة والشؤون الاجتماعية، وتدعيم الفرق الداخلية، وتوفير التدريب المستمر، تحديث المنشآت الحيوية إزالة الكبريت، احتواء الغبار، تخزين الأحماض)، ودراسة التحول الطاقي من الوقود إلى الغاز)
- تطوير استراتيجية للرصد البيئي المتكامل، وقاعدة بيانات موحدة، وأتمتة تقارير الأداء، وضع آلية رسمية لمتابعة تنفيذ إجراءات ما بعد دراسات التأثير البيئي وخطط الإدارة
- إنشاء لجنة تشاور وتنظيم حملات إعلامية، وإشراك السكان المحليين.

كما يوصي التدقيق بوضع منظومة فعالة لمتابعة وتقييم التقدم المحرز، ترتكز على مؤشرات أداء قابلة للقياس، ومراجعات دورية داخلية، مع تعزيز الشفافية تجاه جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المختصة والمجتمعات المحلية.

وفي الختام، وعلى الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية، فإن الأداء البيئي والاجتماعي لموقع الصخيرة التابع للمجمع الكيميائي التونسي ما زال دون المستوى المطلوب، ويتطلب دعم مستمر للموارد البشرية والمالية والتنظيمية. ويُعد هذا التحسين ضروريا لضمان استدامة النشاط الصناعي في إطار يحترم البيئة ويصون صحة وسلامة السكان.

المجمع الكيميائي التونسي :

موقع المظيلة 1

ملخص تقرير الخبراء:

في إطار تقييم مدى مطابقة موقع «مظيلة 1 الصناعي التابع للمجمع الكيميائي التونسي (GCT) للمتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الإفريقي للتنمية (BAD) ، تم إجراء تدقيق بيئي واجتماعي خلال شهر جوان 2025. ويأتي هذا التدقيق في إطار مقاربة مسؤولة بيئيا تهدف إلى ضمان إدارة مستدامة للأنشطة الصناعية وفقا لمعايير سياسات الحماية التشغيلية (SO) الصادرة عن البنك الإفريقي للتنمية (نسخة 2023).

وقد شمل التدقيق عدة محاور رئيسية، من بينها إدارة الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة، المواد الأولية الوقاية من التلوث وإدارته الهواء، المياه النفايات، الضجيج، السلامة وظروف العمل، الآثار الاجتماعية، مدى مطابقة المنشآت والعلاقة مع المجتمعات المحلية المجاورة.

ومن بين أهم الملاحظات التي تم تسجيلها، رصدت عدة حالات عدم امتثال جسيمة، من أبرزها:
تخزين الفوسفوجيبس في الهواء الطلق دون حماية
تسجيل مستويات ضوضاء تتجاوز الحدود التنظيمية
وجود تجهيزات لنقل المواد الكيميائية تشكل خطراً مباشراً على العمال
عدم الالتزام المنتظم بارتداء معدات الحماية الفردية على الرغم من توفرها، وغياب آليات رسمية لأخذ شكاوى المتساكنين بعين الاعتبار، بالرغم من تأثرهم بالانبعاثات الغازية والروائح النفاذة، إضافة إلى الضغط المفرط على الموارد المائية.

كما لوحظت بعض الممارسات الإيجابية جزئيا، من قبيل: المتابعة العرضية لنوعية الهواء، وجود التزام نسبي في مجال النجاعة الطاقية، فرز بعض أنواع النفايات وإدارتها بطريقة مناسبة.
وفي المقابل، تم تشخيص عدة نقائص هيكلية، أهمها:
غياب نظام مدمج لإدارة البيئة والمجال الاجتماعي، ضعف في التوثيق الفني والتحاليل المنتظمة، نقص في التكوين المستمر في مجال الصحة والسلامة المهنية.

وقد أعدت خطة عمل تصحيحية (PAC) بناءً على نتائج هذا التدقيق، بهدف دعم التدرج نحو المطابقة الكاملة مع متطلبات سياسات الحماية التشغيلية (SO) للبنك الإفريقي للتنمية (نسخة 2023).
وقد استندت هذه الخطة إلى الملاحظات الميدانية، ونتائج المقابلات وقراءات القياسات البيئية واستبيانات الموظفين والمتساكنين وتهدف إلى تقليص الفجوة بين الممارسات الحالية في الموقع والمعايير الدولية في مجالات الحوكمة البيئية، وظروف العمل والصحة والسلامة، والتفاعل المجتمعي.
وقد تم تصنيف كل إجراء تصحيحي حسب: طبيعة عدم المطابقة المسجلة، السياسات التشغيلية، المرجعية ذات العلاقة، التدابير اللازمة للتنفيذ، ، المسؤولين عن التنفيذ، الجدول الزمني للتنفيذ، وتقدير مالي تقريبي بالدينار التونسي.

وتتضمن الخطة أكثر من 20 إجراء أولوياً، نذكر من أبرزها:
إحداث منظومة احتواء آمنة للنفايات الصناعية (الفوسفوجيبس)، ترشيد استهلاك المياه، تعزيز نظام المتابعة البيئية (هواء، مياه، ضجيج) ، من خلال حملات منتظمة وتجهيزات مستمرة، وضع برنامج تكوين مستمر في مجال الصحة والسلامة المهنية، فرض ارتداء معدات الحماية الفردية ومراقبة مدى احترام ذلك، تأمين تجهيزات نقل المواد الكيميائية الخطرة، الأخذ بعين الاعتبار بشكل فعّال لشكاوى السكان (لجنة ربط ، سجل شكاوى، تواصل شفاف) ، تعزيز الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل (فترات الراحة، فضاءات تناول الطعام، توقيت العمل)، إرساء نظام إدارة بيئية واجتماعية يتماشى مع المعايير الدولية.
وتقدر الكلفة الإجمالية التقديرية للإجراءات المقترحة بحوالي واحد وثلاثون مليون وسبعمائة وواحد وثمانون ألف دينار تونسي (31781000 د.ت) ، وهو استثمار ضروري لضمان المطابقة القانونية، وتحقيق أداء صناعي مستدام، وحماية حقوق العمال والمجتمعات المجاورة على حد سواء.

Rapport d'audit E & S : Site de M'dhilla 1

الاتحاد الجهوي للشغل بقابس:

تفكيك المجمع الكيميائي ومنوال تنموي جديد

قابس - الهادي الرداوي

منذ عام 2016، تعهّدت الدولة بتفكيك الوحدات الملوّثة للمجمع الكيميائي التونسي، لكن تلك الوعود بقيت حبراً على ورق. التسربات الغازية المتكرّرة، تراكم الفوسفوجيبس المشع، وارتفاع معدلات الأمراض التنفسية والسرطانية بنسبة 25% بين الأطفال و30% بين البالغين في الأحياء المجاورة، جعلت من المجمع «خطراً وجودياً» على 400 ألف ساكن. قابس، بجغرافيتها الغنية بالإمكانيات، تستحق أكثر من أن تظل رهينة سموم الماضي.

تفكيك بمسؤولية: مطلب الجميع

الاتحاد الجهوي للشغل، ممثلاً لآلاف العمال وأبناء الجهة، يدعم بقوة تفكيك الوحدات الملوّثة.

«هذا ليس خياراً، بل ضرورة لإنقاذ حياة المواطنين»، يقول صلاح بن حامد.

لكن هذا التفكيك يجب أن يتم على أرضية الوضوح والمسؤولية: لا يمكن التضحية بآلاف العمال دون بدائل حقيقية.

الاتحاد يطالب بإطلاق مشاريع تنموية مستدامة، مثل الطاقة المتجددة والسياحة البيئية، مستغلاً موقع قابس الاستراتيجي ومواردها الطبيعية.

صحة الجهة: مستشفى عاجز عن مواجهة الكارثة

يعاني سكان قابس من نقص حاد في الخدمات الصحية. المستشفى الجهوي، الذي يُفترض أن يكون مجهزاً للتعامل مع الحوادث الناجمة عن التلوث الكيميائي، يفتقر إلى المعدات الأساسية.

«كيف يمكن أن نواجه تسربات غازية أو حالات اختناق جماعية بمستشفى عاجز؟» يتساءل بن حامد.

الاتحاد يطالب بـتجهيز المستشفى بأحدث المعدات الطبية، مع توفير أطباء متخصصين في الأمراض التنفسية والتسمم الكيميائي.

منوال تنموي جديد لقابس

قابس، بإمكانياتها الجغرافية والاقتصادية، جاهزة لاحتضان منوال تنموي جديد.

الاتحاد يدعو الحكومة إلى عقد مجلس وزاري جهوي عاجل لوضع خطة شاملة تشمل:

- تفكيك الوحدات الملوثة بجدول زمني واضح.
- إنشاء مناطق صناعية خضراء توفّر فرص عمل مستدامة.
- إعادة تأهيل العمال للانتقال إلى مهن جديدة بعيداً عن الصناعات الملوّثة.
- تعزيز البنية الصحية بمستشفيات مجهزة وكوادر طبية متخصصة.

«نحن لسنا ضدّ التنمية، بل مع تنمية تحترم حياة الناس. قابس ليست مدينة للتضحية بها، بل للاستثمار في مستقبلها»، يختم بن حامد.

الغاز المسيل للدموع يفرّق المسيرة السلمية

شهدت مدينة قابس، اليوم الثلاثاء، مسيرة شعبية سلمية حاشدة انطلقت من حديقة الشهداء باتجاه المجمع الكيميائي، بمشاركة آلاف المواطنين، من بينهم نساء وأطفال وناشطون بيئيون، للمطالبة بإغلاق الوحدات الملوّثة و»جلاء التلوث»، تزامنًا مع ذكرى عيد الجلاء الوطني.

ورفعت المسيرة شعارات من قبيل: «قابس تستغيث» و**»أوقفوا التلوث»**، وسط أجواء هادئة ومنظمة، إلا أن الأوضاع تحوّلت إلى توتر وفوضى بعد تدخل قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين عند اقترابهم من المجمع.

أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية....

عمال فسفاط قفصة يحتجون والإدارة تتجاهل

نفذ أعوان وعمال شركة فسفاط قفصة اليوم الإثنين 13 أكتوبر 2025 تحركا احتجاجيا امام مقر الشركة للمطالبة بتفعيل محاضر الجلسات السابقة وعدد من المطالب الاجتماعية الأخرى.

وقد شارك العمال من مختلف مواقع العمل في الحوض المنجمي.

وقالت الأخت ريم هلال الكاتبة العامة للجامعة العامة للمناجم في تصريح للشعب نيوز ان العمال يحتجون ضد سياسة التسويف والمماطلة.

وأشارت الى ان الإدارة العامة للشركة قد تجاهلت مطالب العمال.

ومنذ انطلاق الاحتجاجات العمالية غادر المسؤولون الشركة رافضين أي حوار مع أعوان الشركة التي يديرونها وتم ترك العمال دون مخاطب او جهة مقابلة.

وشرحت الأخت الكاتبة العامة ان الفرع الجامعي للمناجم تدخل بصفته طرفا اجتماعيا مسؤولا تحادث مع العمال وسط لامبالاة الإدارة.

وقام الفرع الجامعي بتأطير التحرك الاحتجاجي العمال و خلال المحادثات العمالية تم وضع خطة عمل نضالية من اجل استحقاقات العمال.

ويذكر ان العمال يحتجون في ظل تعطل الحوار بعد ان قررت الحكومة وقف كل الجلسات الصلحية والتفاوضية وعدم النظر في أي اشكال اجتماعي وهو ما أدى الى عدم إيجاد حلول للاشكاليات الاجتماعية المتفاقمة وفق رأي النقابيين.

اعفاء مديرة مدرسة اعدادية لمشاركتها في الوقفة الاحتجاجية لأسلاك التربية الشهر الماضي

استهجن عدد من النقابيين قرار وزير التربية الصادر مؤخرا والقاضي بإعفاء مديرة احدى المدارس الإعدادية من خطتها كمديرة من اجل اخلالها بواجباتها المهنية ومشاركتها في الوقفة الاحتجاجية لأسلاك التربية بالمؤسسة يوم 17 سبتمبر 2025 وادراج اسمها ضمن قائمة المحتجين.

ورأى النقابيون في هذا القرار تكريسا لسياسة تكميم الافواه وامعانا في ضرب الحق النقابي في بلد ينصّ دستوره على الحقّ النّقابيّ وحق الإضراب وامضت حكومته على كلّ المعاهدات الدّوليّة الخاصّة بالعمل النّقابيّ.

كما اعتبروا ان المديرة اعفيت لأنّها انتصرت لنفسها وقطاعها ومبادئها ومنظّمتها وعلى خلفيّة التزامها النّقابيّ بما يكشف رغبة محمومة في التّضييق على الحقّ النّقابيّ ومحاصرة الاتّحاد الّذي لم يُروَّض منذ وُلد من رحمِ الشّعب.

وقدّر نقابيون ان اعفاء مديرين بهذا الشكل الهادف لتنصيب آخرين على أساس الولاء انما هو وصمة عار في جبين من صاغها.

اتفاقية تأمين جماعي في مارتاك

أمضت مؤسسة مارتاك يوم الثلاثاء 14اكتوبر 2025 اتفاقية التأمين الجماعي لفائدة جميع العاملات والعمال، وذلك بالتعاون مع شركة تأمينات كومار.

وتدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ ابتداءً من شهر جانفي 2026.

وسيتم إعلام النقابة الأساسية وكافة العمال بتفاصيل الاتفاق ومحتواه في أقرب الآجال. ويأتي هذا الاتفاق في إطار حرص المؤسسة و النقابة الأساسية على تعزيز الحماية الاجتماعية لكل العاملين بها.

تواصل احتجاجات اعوان معهد باستور وإقرار مبدأ الاضراب عن العمل

تتواصل الوقفات الاحتجاجية لأعوان معهد باستور، الذين نفذوا اليوم الاثنين 13 أكتوبر 2025 بمقرّ العمل وقفتهم الاحتجاجية الخامسة على التوالي والأخيرة، تعبيرا منهم على رفضهم لاستمرار تدهور أوضاعهم المهنية والاجتماعية. وقد أشرف على اجتماع اليوم الأخ منير الشعري، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس، بحضور كلّ من الأخ محرز الرايس عن الفرع الجامعي للصحة بجهة تونس، والأخ حسن المازني عن الجامعة

إصابات واختناقات في صفوف المتظاهرين

بحسب شهود عيان، لم يُسجّل أي عنف من جانب المتظاهرين، فيما وصفوا التدخل الأمني بـ»غير المبرر». وأسفر إطلاق الغاز عن حالات اختناق وتهيج في العيون والجلد، استدعت نقل عدد من المشاركين إلى المستشفى الجهوي بقابس.

وتأتي هذه المسيرة بعد أيام من حادثة اختناق جماعي طالت أكثر من 100 تلميذ بمدرسة شط السلام، بسبب انبعاثات كيميائية، وهو ما أعاد ملف التلوث البيئي في قابس إلى الواجهة.

دعوات للتحقيق والمحاسبة

الناشط الحقوقي والبيئي خير الدين دبية، الذي كان من بين المشاركين، صرّح قائلاً:

«نطالب بجلاء التلوث وتفعيل قرار 2017 بتفكيك الوحدات الملوّثة. ما حدث اليوم هو انتهاك واضح لحق التظاهر السلمي، ونطالب بتحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن استخدام القوة ضد المدنيين.»

من جهتهم، عبّر عدد من المواطنين عن غضبهم إزاء استخدام الغاز المسيل للدموع، معتبرين أنه «فاقم من معاناتهم اليومية مع التلوّث»، في وقت تُتّهم فيه السلطات بـ»حماية المجمع على حساب صحة السكان».

مشهد مفتوح على كل الاحتمالات

مع غياب أي رد رسمي حتى الآن، وتواصل صمت الجهات المعنية، يبقى المشهد في قابس مفتوحًا على مزيد من التصعيد، وسط تنامي المخاوف من تدهور الأوضاع الصحية والبيئية، في حال لم تتم الاستجابة الفورية للمطالب الشعبية.

أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية....

العامة للصحة و أعضاء النقابة الأساسية لمعهد باستور.

واتفق الأعوان على تنفيذ إضراب عن العمل سيتم تحديد تاريخه من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس، بالتنسيق مع النقابة الأساسية والفرع الجامعي للصحة والجامعة العامة للصحة.

وكنا كشفنا في نشرات اخبارية سابقة ان هذه الاحتجاجات تأتي في إطار سلسلة من التحركات الاحتجاجية تقرر تنظيمها في وقت سابق بتأطير من هياكلهم النقابية دفاعا عن حقوقهم المادية والمعنوية، وأمام عدم رغبة الادارة في الجلوس على طاولة الحوار و عدم تعاملها بجدية للإيجاد حلول ملموسة حفاظا على السلم الاجتماعي داخل المؤسسة.

ويطالب المحتجات والمحتجون بإحترام الحق النقابي وذلك بالتفاوض الجدي لإيجاد الحلول وتطبيق محاضر الاتفاقيات الممضاة وتدعيم العمل الاجتماعي، وشددوا على تعميم عملية التنقيط في الدخول والخروج على جميع أعوان وإطارات المعهد دون إستثناء حسب ما ينص عليه القانون واشراك النقابة الاساسية في لجنة التفكير لصياغة القانون الاساسي للمعهد.

اتفاق بين نقابة ALVA TUNISIA والإدارة يُنهي التوتر ويُسفر عن زيادات هامة

توصلت النقابة الأساسية بشركة ALVA TUNISIA، مساء الإثنين 13 أكتوبر 2025، إلى اتفاق رسمي مع إدارة الشركة، بعد مفاوضات مطوّلة بدار الاتحاد الجهوي

للشغل بن عروس، بحضور الكاتب العام محمد نجيب المبروكي، وأعضاء من المكتب التنفيذي الجهوي والنقابة الأساسية.

وجاء الاتفاق إثر برقية تنبيه بإضراب كانت قد صدرت احتجاجًا على تأخر الاستجابة للمطالب الاجتماعية.

أبرز المكاسب: زيادات شهرية بين 130 و260 د.

منح تنقل: 160 د (الشرقية وسليمان)، و50 د (شبدة)

- منحتا العيدين: 100 د لكل عيد
- منحة «الدوش»: 40 د شهريًا
- منحة لباس: 300 د صافي + بدلتين وقميصين
- منحة أقدمية: 40 إلى 60 د حسب سنوات العمل (بداية من جانفي 2026)

المحافظة على مقاييس الترقية السنوية في نوفمبر

وأكدت النقابة أن الاتفاق يمثل مكسبًا نضاليًا مهمًا يعكس نجاح الضغط النقابي في تحسين أوضاع العمال داخل المؤسسة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية للتعليم الثانوي بمنوبة - الدندان

تحت اشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة وبحضور الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي و الفرع الجامعي، انعقد اليوم الثلاثاء 14 اكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الاساسية للتعليم الثانوي والتربية البدنية بمنوبة - الدندان وأسفر المؤتمر عن فوز المكتب النقابي التالي الجديد :

- هاجر الحمروني : كاتبة عامة

أعضاء: سماح الوسلاتي، فتحي الجلاصي، هشام بن طاهر، وديع الهلالي، وليد بدر ورمزي القرماسي

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية للتعليم الثانوي بمنوبة - الدندان

إنعقد اليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 مؤتمر تجديد النقابة الأساسية لنزل قصر الشرق بسوسة و أسفرت الإنتخابات عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :

- الأخ محمد الشتيوي : كاتب عام

أعضاء: الأخ منير السبوعي، الأخ ناجي خليفة، الأخت مولدية البكاي، الأخ خميس بن خليفة، الأخ ماهر صالح، الأخ مهدي النوالي.

مكتب جديد على رأس النقابة الأساسية لأعوان المحطة الهوائية لتوليد الكهرباء بالهوارية

إنعقد اليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان المحطة الهوائية لتوليد الكهرباء بالهوارية برئاسة الاخ محمد عبد اللطيف الكاتب العام المساعد المسؤول عن الادارة والمالية وبحضور الاخ مراد ريدان الكاتب العام المساعد المسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية والأخ عبد الحكيم بلحاج الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل بالهوارية والاخوة الياس بن عمار وعفاف شرف الدين ويسرى خوجة من الجامعة العامة للكهرباء والغاز.

وأسفر المؤتمر عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :

- الأخ مروان معمر : كاتب عام

أعضاء: الأخ محمد الفرجاني، الأخ رامي الطرابلسي، الأخ أشرف السويسي، الأخ حنبعل بن رقية.

تونسيون في أسطول الصمود

حوّلنا الفكرة الى انجاز، حقّقنا جزء من أهدافنا ومستمرون في اسناد غزّة حتى كسر الحصار نهائيا..

بقلم؛ خليفة شوشان

سيبقى أسطول الصمود العالمي علامة فارقة في تاريخ اسناد أحرار العالم لغزة المحاصرة وللحقّ الفلسطيني المغتصب منذ أكثر من 77 عاما، بل لعلّه ساهم في تشكيل زخم عالمي واسناد فاق الاجماع الشعبي الامريكي والعالمي الذي رافق الدعوة الى انهاء «حرب فيتنام» او ما سمي «متلازمة فيتنام»، والدعوة العالمية وإلى ضرورة تفكيك منظومة «نظام الميز العنصري في جنوب افريقيا» بمقاطعته وعزله اواخر الثمانينيات بداية التسعينيات من القرن الماضي. صحيح أن أسطول الصمود العالمي جاء تتويجا لمسار من النضالات التي خاضها أحرار العالم منذ أكثر من 15 سنة من خلال سفن أساطيل الحرية المتعاقبة وأولها «سفينة مرمرا» وتنظيم مئات التظاهرات والتجمعات الاحتجاجية والاعتصامات المطالبة بكسر الحصار عن غزّة، وآخرها «المسيرة العالمية إلى غزّة» التي اجهضت على أبواب رفح المصرية وقافلة الصمود المغاربي التي تمّ ايقافها على بوابة سرت في الشرق الليبي الى جانب سفينتي «مادلين» و«حنظلة» التي شارك فيها التونسي حاتم العويني. لكن الأسطول مثّل أكثر محاولات كسر الحصار عن غزّة ضخامة من حيث عددالسفن وتنوعا من حيث المشاركين من الدول والجنسيات وجاء في ذروة التعاطف والاسناد الشعبي العالمي لغزة وللحق الفلسطيني وتزامنا مع العدوان الابادي الاجرامي. كما أن الاسطول سجّل مشاركة نوعيّة للعشرات من المناضلات والمناضلين التونسيين وخاصة من الشباب الذين آمنوا بأن «الصمت على الابادة جريمة وخيانة» لدماء الشعب الفلسطيني، وأن رفع شعارات المساندة والتضامن وحده لا يكفي اذا لم يقترن بفعل ميداني ملموس ومؤثر.

جريدة الشعب كان لها لقاء مع ثلاثة من التونسيين المشاركين في اسطول الصمود العالمي حرصنا على أن يكون تقييمهم للتجربة من زوايا مختلفة، أصغر المشاركات في الأسطول الشابة سيرين الغرايري، وعضو لجنة التنظيم لاسطول الصمود العالمي وائل نوّال، والنائب العربي الوحيد المشارك في الأسطول محمد علي سليماني عن حركة لـ «الشعب»، وطرحت عليهم مجموعة من الأسئلة حول؛ كيفيّة تبلورت فكرة تنظيم اسطول للصمود عالمي، وماذا كانت اهدافه؟ هل حقّق الأسطول بنظرهم أهدافه؟ وكيف سيواصلون اسناد غزة والحق الفلسطيني بعد وقف حرب الابادة؟

سيرين الغرايري:
التضامن لا يكون بالشعارات فقط بل بالفعل الميداني

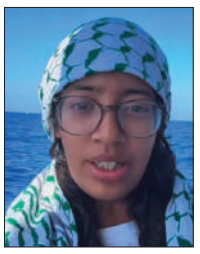

أكدت سيرين الغرايري أن أسطول الصمود مبادرة إنسانية دولية هدفها الأساسي كسر الحصار المفروض عن غزة وإدخال المساعدات الإغاثية وإيصال رسالة للعالم بأن هذا الحصار جريمة يجب أن تتوقف، فالفكرة انطلقت من إيماننا بأن التضامن لا يكون فقط بالشعارات بل بالفعل الميداني، ولذلك اجتمع نشطاء من مختلف الدول ومن خلفيات إنسانية وسياسية متنوعة ليحاولوا إيصال مساعدات رمزية، رمزية بمعنى أن شعوب اليوم لم تعد تقبل ولن تقبل أن يترك الشعب الفلسطيني وحيدًا. واعتبرت الغرايري أن الأسطول وان لم يصل فعليا إلى شواطئ غزة، فقد نجح في تحقيق جزء كبير من اهدافه. فهدف الأسطول لم يكن فقط إيصال المساعدات الانسانية، بل كسر الصمت وإحياء الوعي العالمي بما يحدث في غزة. واليوم بفضل الأسطول والتفاعل الدولي حوله، القضية الفلسطينية عادت إلى صدارة النقاش الإنساني والإعلامي أيضا، وهذا بحد ذاته يعتبر إنجازا. والأسطول اليوم أثبت أن إرادة الشعوب أقوى من جدران الحصار، وأن التضامن ممكن رغم كل العراقيل التي ممكن أن تحدث له. وأكّدت أن اسناد غزة والحق الفلسطيني لن يتوقف بانتهاء العدوان العسكري، لأنّ الحصار اصلا ما زال مستمرا والمعاناة لم تنته بعد، والمطلوب هو مواصله الضغط السياسي والشعبي لرفع الحصار بالكامل ومحاسبه الاحتلال على جميع جرائمه ودعم اعاده اعمار غزة بطريقه تضمن كرامه الناس وحقوقهم الكامله كما من المهم ان يتواصل العمل الثقافي والاعلامي والتوعوي لان معركة الوعي لا تقل اهميه عن المعركه الميدانيه فالحق الفلسطيني ثابت واسناده واجب انساني واخلاقي قبل ان يكون سياسيا.

النائب محمد علي:
الاسطول ساهم في تفكيك السردية الصهيونية، وشبابنا كان محل تقدير كل المشاركين

من جهته أكد محمد علي السليماني النائب بمجلس نواب الشعب عن حركة الشعب أنّه كان لشباب تونس أساسا ومنذ القافلة البرية الدور الاساسي في بلورة فكرة الاسطول المغاربي والعالمي وقد نجح في هذا التحدي رغم كل الصعوبات التقنية والمادية واللوجستية ورغم كل اللغط الذي صاحب التحضيرات والاستعدادات التي سبقت انطلاق الأسطول. وقد مثل الأسطول تحديا حقيقيا ساهم في رفعه التفاف الشعب التونسي ودعمه للمبادرة ماديا ومعنويا، الى جانب ايمان الشباب المنظم للأسطول باهمية الفكرة التي اتخذت زخما عالميا وكانت تونس حاضنتها الكبرى، حيث التقى احرار العالم مسنودين بشعوبهم الحرة المؤمنة بالحق الفلسطيني وبإنسانية المهمة في سياق مناهضة الصهيونية وجرائم الابادة والاحتلال. واعتبر النائب محمد علي أن الاسطول نجح فعلا في تحقيق الكثير من أهدافه دعما للحق الفلسطيني. واستطاع بزخمه الاعلامي وما رافقه من تحركات ميدانية تظاهرات واحتجاجات واعتصامات في توسيع دائرة مناصري الحرية لفلسطين، وكشف باكثر عمق بشاعة الاحتلال وساهم في تفكيك السردية الصهيونية والتشكيك فيها بين أكثر جمهورها قناعة والمتمثل في الرأي العام الغربي. وتمكن من كسب الضمير الانساني من كل الشعوب وفي كل القارات وفي اهم العواصم العالمية وخاصة في عقر دار الحكومات الغربية الداعمة للكيان الصهيوني والمتحالفة معه. كما أسهم الأسطول في عزل الكيان الصهيوني وضاعف سقوطه اخلاقيا واعلاميا وسياسيا في المجتمع الدولي وفضح بشاعة جرائمه في غزة. كما ساهم دعم احرار العالم للحق الفلسطيني ولصمود غزة ودعوته لوقف الابادة في تحرك العديد من الحكومات في العالم ودفعها الى التحرك لوقف الابادة والاصرار. وهو ما سرّع في الوصول الى هدنة ربما تتواصل وتفك الحصار عن غزة وتنقذ أهاليها من حرب التجويع والقصف والتدمير وتنهي مشروع التهجير. فبقدرما كانت أعين العالم على أسطول الصمود، بقدرما ما مثل نافذة يرون من خلاله ما يحدث في غزّة من خلال تركيز أحرار العالم المشاركين في كل تصريحاتهم ورسائلهم الاتصالية على أن يكون التركيز على غزّة وليس على الأسطول، وهو ما ساهم في توجيه الأنظار الى غزّة والى فضح بشاعة المقتلة التي تحدث في حق أبنائها وساهم بالتوازي في عزل الكيان الصهيوني واجباره على وقف حرب الابادة الاجرامية وفي انتصار ارادة الغزاويين ومقاومتهم واسقاطهم المعادلة التي فرضها العدوّ الصهيوني عليهم بين التطهير أو التهجير.

وفي علاقة باسناد غزة والحق الفلسطيني أبرز النائب محمد علي أن كل ما تمت مراكمته من طرف أسطول الصمود أو أسطول الحريّة وكل الدعم من الشعوب الحرة في العالم اسنادا لغزة وللحق الفلسطيني يجب أن يتواصل ويتدعم من خلال المزيد من الضغط دفاعا عن الحق في مقاومة الاحتلال والحق في تقرير المصير حتى التحرير. واعتبر أن اسناد الحق الفلسطيني يكون من خلال الاستفادة من موجة مناهضة الصهيونية التي تجتاح العالم ومن خلال تعميق ثقافة تجريم التطبيع مع الكيان وكشف بشاعته وضغط الشعوب على حكامها وساستها لوضع حد لدعم الكيان والتغاضي عن جرائمه وفرض قطع العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية والديبلوماسية معه لتجريده من أهم أسلحته التي يوظفها في عدوانه وفي اطالة أمد الاحتلال. كما أن توسيع دائرة انصار التحرير ومقاومة الاحتلال ومناهضة الصهيونية في المنابر الرسمية والبرلمانية والحقوقية والقضائية التي تترجم مطلب شعوب العالم بالحرية لفلسطين والاستفادة من ذلك الزخم الكبير في كل القارات واهم العواصم العالمية المنددة بالكيان والرافضة لتواصل الاحتلال والمنادية بمقاضاته ومحاسبته على جرائمه في غزة وفلسطين. وأضاف النائب أنه لا بدّ أن نسجّل أن الدولة التونسية كانت حاضنة مشرفة لفلسطين ولاحرار الاسطول والعالم. وأنّ الشعب التونسي كان عاشقا لفلسطين بشجاعة وقوة وأن الشباب التونسي كان قويا في تنظيم الاسطول وانطلاقته نحو اهدافه. وكانت له

أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية....

نقابة شركة البستنة بقبلي تطالب بتسوية الوضعيات الإدارية والاجتماعية للأعوان

أصدر أعضاء النقابة الأساسية لأعوان وإطارات شركة البستنة بقبلي لائحة مهنية عقب اجتماعهم المنعقد اليوم الاثنين 13 أكتوبر 2025، خُصص لتدارس الوضع العام للشركة ولمناقشة أبرز الإشكاليات التي تواجه الأعوان على المستويات الإدارية والاجتماعية والوطنية.

وأكد المجتمعون في بيانهم على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة، أبرزها على الصعيد الإداري الترسيم النهائي للأعوان، وإحداث لجنة إدارية متناصفة، إلى جانب انتداب رئيس مدير عام جديد للشركة بما يضمن حسن التسيير والاستقرار الإداري.

وفي الجانب الجهوي، شددت اللائحة على تسوية وضعية الأرامل وتفعيل قائمة الانتظار، مع إرساء علاقة شغلية واضحة بين الشركة والإدارات الجهوية من خلال صيغة تعاقدية منظمة.

أما على المستوى الوطني، فقد طالبت النقابة بـتصنيف الشركة وصياغة قانون أساسي خاص بها وتحديد سلطة الإشراف، إضافة إلى تسوية وضعية الصناديق ومعالجة وضعية القطاع برلمانيا بعد استثنائه من قانون المناولة. كما دعت إلى تحيين شبكة الأجور وتفعيل الزيادات أسوة بما هو معمول به في القطاع العام.

وختمت النقابة بيانها بالتأكيد على تمسكها بالدفاع عن حقوق الأعوان وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية، داعية السلطات المعنية إلى التفاعل الجاد مع مطالبها خدمةً للاستقرار الاجتماعي وديمومة المؤسسة.

دورة تكوينية حول تطبيق القانون والصحة والسلامة المهنية لفائدة أعوان البلديات ببن عروس

احتضن مقر الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس، اليوم السبت 11 أكتوبر 2025، دورة تكوينية مخصّصة لقطاع البلديات تحت عنوان:

«تطبيق القانون واحترام مقومات الصحة والسلامة المهنية»، وذلك تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس.

وشهدت الدورة حضور كل من الأخ محمد نجيب المبروكي، الأخ مكرم عمايريّة، الكاتب العام للجامعة العامة للبلديات، أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي: محمد المارغني وشكري ضيفي وعضوي الجامعة العامة: الطيب اللواتي وحاتم المحمودي

تعزيز الوعي وتحسين ظروف العمل

وتهدف هذه الدورة إلى تعزيز ثقافة احترام القانون داخل البلديات، وترسيخ مبادئ الصحة والسلامة المهنية، بما يضمن بيئة عمل لائقة وآمنة لأعوان البلديات، ويُسهم في تحسين مردودية المؤسسات وديمومتها.

وقد ثمّن المشاركون أهمية هذه المبادرات التكوينية في رفع الوعي بالقوانين الجاري بها العمل، مؤكدين ضرورة تواصل مثل هذه اللقاءات التي تعكس انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن حقوق العاملين وتطوير ظروف العمل بالمؤسسات العمومية.

مساهمة نوعيّة في دعم صمود فلسطين وتضييق الخناق على الصهاينة. وكانت شجاعته واقدامه محلّ تقدير من كل الشعوب ومن ممثليهم في الاسطول، وقد واجهوا الاختطاف والاحتجاز في المعتقل دون ان يذلوا أو انحنوا رؤوسهم، وواجهوا كبار المجرمين الصهاينة «بن غفير» عندما حاول تحديهم بشعار «الحرية لفلسطين» ، رافعين شارة النصر دون خوف أو تردد، ولم تزدهم اعتداءات مجرمي العدوّ المتوحشة الا اصرارا بل كانت اعتداءاته أوسمة عزة وشرف على صدورهم.

وائل نوار:

العدو «لا عهد ولا ميثاق له»، والضامنون منحازون له، وما دامت المقاومة مستمرة كل شيء يمكن إعادة بنائه

أكّد عضو اللجنة التنظيمية لأسطول الصمود العالمي أن فكرة أسطول الصمود البحري جاءت اثر «قافلة الصمود البرية» وتزامنت مع ارسال أصدقائنا في أسطول الحرية «سفينة مادلين» واعتزام الناشطين في مبادرة «المسيرة العالمية إلى غزة» تنظيم فعاليّة دولية شعبية تقوم على التجمّع في رفح المصرية وتنظيم مسيرة سيرا على الأقدام إلى معبر رفح البرّي والعبور جماعيا الى قطاع غزة لكسر الحصار عنها وفتح الممرّ البرّي. لكن مع منع مناضلي «المسيرة العالمية» من طرف النظام المصري وترحيلهم وايقافنا في «قافلة الصمود المغاربي» على «بوابة سرت» من حكومة الشرق الليبي، ومع تمكن «سفينة مادلين» من الاقتراب أكثر ما يمكن في غزّة رغم ايقافها من الكيان الصهيوني. انتهينا بعد تقييم التحركات الى فكرة التنسيق من أجل القيام بتحرك مشترك ما بين المبادرات الثلاثة وقررنا الانطلاق بحرا من خلال «أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزّة» باعتبار أن المسير بحرا بعيد عن قدرة الأنظمة العربية التي تعمل بالوكالة على منعنا. هكذأ ولدت فكرة الاسطول وانطلقنا في العمل لتجسيدها في الواقع وكان هدفنا الاساسي والرئيسي كسر الحصار عن غزّة وفتح ممر بحري لنقل المساعدات الانسانية. كنّا جادين ومصرين ومؤمنين بالوصول الى غزه وكسر الحصار عنها رغم كل المصاعب والعراقيل والتحديات ولكننا في نفس الوقت كنّا واعين انّنا قد لا ننجح في كسر الحصار، وأن الأمر يتطلّب أكثر من محاولة وأكثر من أسطول، وأن تراكم انتصارات من خلال التحركات والقوافل والاساطيل.

وفي تقييمه لمدى تحقق اهداف الاسطول أجاب وائل نوّار،أعتقد أننا نجحنا في تحقيق خطوة عملاقه بعد أن تمكنا من تحويل محاولات سفن منفردة لكسر الحصار إلى أسطول، وذلك بمشاركة اكثر من 50 سفينة وتطوّع أكثر من 460 من أحرار العالم من 40 دولة وممثلين عن أكثر من 44 جنسية، وتمكنت العديد من السفن من دخول المياه الاقليمية الفلسطينية بل انّ 5 سفن وصلت الى مشارف غزّة وتمكّنت احداها من دخول المياه الاقليمية لغزّة وهي المرّة الأولى التي تحصل منذ فرض الحصار على غزّة. وهو ما يعني أن جزء من الاهداف الفرعيه تحققت والمتمثلة في تسليط الضوء على غزّة وعلى المجاعه والحصار. وفي حشد كل العالم من مختلف الجنسيات والافكار والأديان لكسر الحصار. كما نجح أسطول الصمود في خلق ديناميكية على الأرض في العديد من الدول الاوروبيّة وفي بعض البلدان العربيه ترجمت في تحركات مكثفة في الشوارع والساحات وأمام المقرات الرسمية للضغط على الأنظمة. أعتقد أن هذه الديناميكية التي انتجها «اسطول الصمود» قد ساهمت ولو بالقليل في الضغط من أجل فرض ايقاف الإبادة ولو مؤقتا وفي اطار الهدنه. فكرة «كسر الحصار» نهائيا وهو الهدف الرئيسي لم تتحقق بالكامل، لكن أرى أنّ جزء كبيرا من الاهداف الفرعيه لأسطول الصمود تحققت. اضافة الى التجربة في حد ذاتها جعلتنا في تونس ننفتح على عديد المناضلين من كلّ أحرار العالم ونسهم في بلورة نوع من «التنظم الشبكي» العالمي سيكون له دور أساسي في انضاج تجارب ومحاولات أخرى في المستقبل، لا شك أن وقعها سيكون أكبر.

وعن سبل الاسناد المستقبلية لغزة وللحق الفلسطيني أجاب نوار، نحن اليوم نتابع وقف العدوان الحالي بحذر، لأن هذا الكيان الصهيوني والضامنين «لا عهد ولا ميثاق لهم»، لأن الضامنين والوسطاء في اتفاق «وقف اطلاق النار» هم في الحقيقة منحازون للعدو الصهيوني. فلا هم وسطاء ولا هم ضامنون، وقد سبق وأعلنوا أنهم يضمنون وقف اطلاق النار السابق ولم يتحركوا عندما خرق العدو الاتفاقات واستأنف الابادة. وهنا بالأخصّ أتحدث عن امريكا والانظمه العربيه. لنا مخاوف كبيرة من امكانيّة عوده الابادة والقصف بعد تسلم الكيان للاسرى. واذا حدث هذا السيناريو فاننا سنعود للتحركات ونستانف نضالنا واسنادنا لغزّة بنفس الطريقه، طريقة الضغط بالاحتجاج في بلداننا وكذلك في اتجاه غزه عبر القوافل البريّة والأساطيل البحرية لكسر الحصار ووقف الاباده. أما إذا نجحت موازين القوى الدولية والعالمية وضغط الشعوب الحرّة في تثبيت الوقف الدائم لاطلاق النار، فبطبيعة الحال ستكون مهمتنا المباشرة المحافظة على الزخم الشعبي الدولي والعمل على تجذير معركة المقاطعة والتصدي للتطبيع وتعرية السردية الصهيونيه وتثبيت السرديه الفلسطينيه وسرديّة المقاومة، ومواصلة نشاطنا لكسر الحصار عن غزة لأنّه حتى وان توقفت الحرب فان الحصار على القطاع سيستمر وسيكون التركيز (ربّما) بشكل خاص على إعادة الاعمار. أعتقد أن شعوب العالم يجب أن يكون لها دور كبير في اعاده اعمار قطاع غزة، ولعلّ جزء من اعادة الاعمار يتمثّل في تضميد جراح شعبنا في غزة. ولكن الجزء الأكبر والاستراتيجي منه يقوم على قطع السبيل على مشروع التهجير الصهيوني. وايصال رسالة الى العالم أن تدمير غزّة لن ينهي المقاومة وينسي الغزاويين وكل أحرار العالم في الحقّ الفلسطيني، وأن ما دمّر سيعاد بناؤه ولو ألف مرة ما دام شعبها صامد وملتف حول مقاومته، وكلّ هذا العنف والإرهاب والمجازر وتخريب المستشفيات والمدارس والمساكن والمؤسسات والقصف وارتكاب الجرائم الجماعيّة لن يجعل الشعب يستسلم ويركع. ان كل تجارب التاريخ من هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين المدمرتين الى الاحتلال النازي وتدميره وحرقه العديد من المدن الاوروبية الى الحروب الاستعمارية التي خربت العديد من البلدان أكدت أنه بالامكان اعادة بناء واعمار المدن المدمرة، لكن كسر المقاومة هو ما لا يمكن ترميمه، ومادامت المقاومة الفلسطينية مستمرة حتى كفكرة أو نواة صغيرة فكلّ شيء يمكن اعادة بنائه.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين

إعلان طلب عروض عـ 17 / 2025 ـدد (عبر منظومة «تونيبس»)

في نطاق تنفيذ ميزانية التنمية لسنة2025 ، تعتزم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين الإعلان عن طلب عروض عـدد 17 /2025في قسط وحيد **والخاص باقتناء وتركيب تجهيزات هيدروميكانيكية وكهربائية على الآبار العميقة قصر الجديد والحميّمة من معتمدية بني خداش وذلك في إطار برنامج تجهيز الآبار العميقة.**

فعلى الراغبين في المشاركة ، تنزيل كراس الشروط الإدارية والفنية عبر منظومة الشراء العمومي على الخط «تونيبس» على الموقع www.tuneps.tn مجانا.

يتمّ تقديم العروض الماليّة والفنيّة وجوبا في مرحلة واحدة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn باستثناء وثيقتي الضمان الوقتي ونظير من السجل الوطني للمؤسسات اللتين ترسلان عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين مقابل وصل إيداع، ويحمل عبارة «**لا يفتح طلب عروض عـدد17/ 2025 لاقتناء وتركيز تجهيزات هيدروميكانيكية و كهربائية على الآبار العميقة قصر الجديد والحميّمة من معتمدية بني خداش في إطار برنامج تجهيز الآبار العميقة**» وذلك في أجل أقصاه يوم: 04 / 11 / 2025 على الساعة 10.00صباحا.

يتضمّن العرض الفني والعرض المالي وجوبا.

الضمان الوقتي :

- ضمان مالي وقتي بمبلغ قدره ألفا دينار(2000) دينارا صالح لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.

حدد آخر أجل لوصول العروض إلى مكتب الضبط بمقر المندوبية ليوم 04 / 11/ 2025 على الساعة 10.00 صباحا.

- يتم فتح الظروف بصفة علنية يوم 04/ 11/ 2025 على الساعة 10:30 صباحا بمقر المندوبية.
- يبقى العرض صالحا لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض

تقصى كل العروض التي لا يشتمل علي الضمان الوقتي أو الواردة أو المسلمة بعد آخر أجل لتقديم العروض. كمايقصى كل عرض لم يرد عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS

أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية.... أخبار نقابية....

احتقان في بنك الإسكان

انعقد صباح اليوم الأربعاء 8 أكتوبر 2025 اجتماع عام لأعوان بنك الإسكان بمقر المؤسسة، بحضور أحمد الجزيري، الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية، وسامي الصالحي، الكاتب العام للفرع الجامعي بالجهة، إلى جانب أعضاء النقابة الأساسية وعدد من الإطارات النقابية.

وتناول الاجتماع تطورات الوضع المهني والاجتماعي داخل البنك، في ظل تصاعد حالة الاحتقان نتيجة تعثّر المفاوضات حول الزيادة في الأجور، إلى جانب الخلاف القائم بشأن القانون عدد 412، الذي أثار جدلاً واسعًا في صفوف الأعوان والعاملين.

اتفاق على تنفيذ إضراب حضوري

وبعد نقاش موسّع وصفه المشاركون بال«مسؤول»، قرّر الحاضرون بالإجماع المضي نحو تنفيذ إضراب حضوري، سيتم تحديد تاريخه لاحقًا بالتنسيق مع الهياكل النقابية الجهوية والوطنية.

وأكد ممثلو الأعوان أن هذا القرار يأتي دفاعًا عن الحقوق المشروعة ومطالبةً بتسوية الملفات العالقة، وفي مقدّمتها تحسين الوضعية المادية والمهنية وضمان مناخ عمل عادل داخل المؤسسة البنكية.

اتحاد الشغل يعلن دعمه

من جهته، جدّد الاتحاد العام التونسي للشغل دعمه الكامل لمطالب أعوان بنك الإسكان، داعيًا الإدارة إلى تحمّل مسؤولياتها والانخراط في حوار جدي وبنّاء يُفضي إلى حلول عملية تضمن استقرار المؤسسة وتحفظ كرامة العاملين فيها.

المهدية :

السلطات تتجاهل أزمة النقل المدرسي بالمناطق الداخلية من الولاية

كشف فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمهدية و الإتحاد المحلي للشغل بالسواسي وشربان وأولاد الشامخ تواصل أزمة النقل المدرسي التي يعيشها عدد كبير من التلاميذ بالمناطق الداخلية من الولاية منذ انطلاق السنة الدراسية الحالية.

وبين الاتحاد المحلي وفرع الرابطة في بيان مشترك صدر عنهما اليوم السبت 11 أكتوبر 2025 ان عددا من التلاميذ محرومين من الالتحاق بمقاعد الدراسة و يضطر العديد منهم إلى اللجوء إلى وسائل نقل عشوائية، مما يعرّض سلامتهم الجسدية والنفسية للخطر ويؤثر سلباً على حقهم الدستوري في التعليم.

ورغم ما وجّهته السلط الجهوية، ونواب الجهة، والأولياء من نداءات متكرّرة للسلطة المركزية قصد التدخّل العاجل لحلّ الإشكال، فإنّ هذه الأخيرة تواصل تجاهلها للأزمة، مكتفية بسياسة الوعود والتسويف، في تنصّل واضح من مسؤولياتها تجاه أبناء هذه المناطق المهمّشة.

فرع الرابطة بالمهدية والاتحاد الجهوي للشغل بالسواسي و شربان وأولاد الشامخ حمّلا السلطة المركزية كامل المسؤولية عن ما آلت إليه أوضاع النقل المدرسي بالمناطق الداخلية، وما نتج عنها من معاناة يومية للتلاميذ والأولياء، مذكرين بأنّ الحق في التعليم والنقل الآمن من الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية والدستور التونسي، وعلى الدولة واجب توفير الظروف الملائمة لتمكين جميع الأطفال من الالتحاق بمؤسساتهم التربوية بكرامة وأمان.

كما ادانا لجوء السلطة إلى تغييب الطرف النقابي المفاوض في ملف النقل المدرسي وغيره من الملفات المطروحة ، في خطوة تمسّ من مبدأ الاستقلالية النقابية وحقّ الهياكل الشرعية في تمثيل منظوريها، وتكشف توجّهاً نحو تهميش الحوار الاجتماعي الحقيقي وتعويضه بممارسات إقصائية لا تخدم المصلحة العامة.

ودعا الاتحاد والرابطة الحكومة إلى التدخّل الفوري عبر رصد اعتمادات استثنائية وتجهيزات إضافية، وتفعيل آليات التنسيق بين وزارات النقل والتربية والداخلية والسلط الجهوية، بما يضمن إنهاء هذه الأزمة دون تأخير، معبرين عن تضامنهما الكامل مع التلاميذ والأولياء وكل مكوّنات المجتمع المدني المتحرّكة من أجل الدفاع عن هذا الحق الحيوي.

واكدا ان استمرار الوضع على ما هو عليه يشكّل انتهاكاً صارخاً لحق الطفل في التعليم والمساواة بين الجهات، ويكرّس التفاوت الاجتماعي والجهوي ، وأنّهما سيواصلان رصد هذا الملف والدفاع عن حق أبناء المهدية في تعليم لائق وظروف نقل تحفظ كرامتهم وأمنهم.

ص.ز

أساتذة اعدادية طريق زغوان بالنفيضة ينبهون الى ظروف العمل المتردية بالمؤسسة

وجّه أساتذة اعدادية طريق زغوان النفيضة عريضة إلى المندوب الجهوي للتربية بسوسة، تضمّنت جملة من النقاط المستعجلة التي تعيق السير العادي للدروس وتهدّد سلامة الإطار التربوي والتلاميذ على حدّ سواء.

وجاء في بلاغ صادر عن النقابة الأساسية للتعليم الثانوي بالنفيضة التي أوردت الخبرأن الاساتذة الذين عقدوا اجتماعا للغرض وطالبوا بزيارة عاجلة من المندوبية الجهوية للتربية لمعاينة الوضع وإيجاد حلول عملية وفورية.

وتضمنت العريضة لفت النظر الى جملة من النقاط المستعجلة التي تعيق السير العادي للدروس وتهدّد سلامة الإطار التربوي والتلاميذ على حدّ سواء. وقد عبّر الاساتذة عن رفضهم لظروف العمل المتردية داخل المؤسسة التربوية المذكورة، وما نتج عنها من توتّر، حيث أدت الى وضعية صعبة اصبح يعيشها الاساتذة من جهتها أكدت النقابة الأساسية للتعليم الثانوي بالنفيضة دعمها الكامل لتحرّك الاساتذة المذكورين ومساندتها لمطالبهم المشروعة من أجل ضمان مناخ تربوي سليم وآمن يحفظ كرامة المربي ويصون حرمة المؤسسة التربوية.

فرع التكوين المهني بنابل يحتج على النقل التعسفية لأعوان مركز قرمبالية

عقد الفرع الجامعي للتكوين المهني بنابل صباح اليوم الإثنين 13 أكتوبر 2025 اجتماعًا بدار الاتحاد الجهوي للشغل، بحضور أعوان المركز القطاعي للتكوين في الآلية العامة بقرمبالية، وذلك على خلفية سلسلة من قرارات النقل التي وصفها بـ«التعسفية» والتي طالت عددًا من العاملين بالمركز.

وأكد الفرع الجامعي أن هذه التنقلات تمت في خرق واضح لأحكام النظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة التونسية للتكوين المهني، المنقّح بالأمر الحكومي عدد 856 لسنة 2017، والذي ينص صراحة على ضرورة عرض ملفات النقل على اللجنة الإدارية المتناصفة قبل اتخاذ أي قرار.

وأشار البيان إلى أن الإدارة لم تلتزم بعقد جلسات اللجنة الإدارية في الآجال القانونية المنصوص عليها، ولم تصدر أي مبررات كتابية توضح الأسباب الموضوعية وراء هذه التنقلات.

كما نُقل بعض الأعوان إلى مراكز تفتقر إلى الحد الأدنى من الإمكانيات البيداغوجية والإدارية، مثل مركز سليمان الذي هو قيد الإغلاق.

وفي هذا السياق، طالب الفرع الجامعي للتكوين المهني بنابل بما يلي:

- التوقف الفوري عن تنفيذ قرارات النقل المشبوهة.
- عرض جميع الملفات على اللجنة الإدارية المتناصفة، بما في ذلك اعتراضات الأعوان.
- فتح تحقيق إداري محايد في التجاوزات المرتكبة.
- دعوة سلطة الإشراف إلى التدخل العاجل لإيقاف هذه الممارسات.

كما لوّح الفرع الجامعي بإمكانية اللجوء إلى الإضراب في صورة عدم الاستجابة لمطالبه، مؤكّدًا تمسكه بالدفاع عن حقوق الأعوان وضمان استقرارهم المهني وفقًا لما يكفله القانون.

قبلي :

نقل تعسفية ومطالب نقابية بتوفير التجهيزات والتكوين وسد الشغورات في قطاع التكوين المهني

استنكر اعضاء النقابة الاساسية للتكوين المهني بجهة قبلي للنقل التعسفية لبعض الموظفين في مقرات العمل ورفضوا هذه الاجراءات التي تعتبر تجاوزا خطيراً للنظام الاساسي والانفراد بالرأي.

جاء ذلك خلال اجتماعهم يوم السبت 11 أكتوبر 2025 برئاسة الأخ طارق بن بلقاسم الكاتب العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية بالاتحاد الجهوي للشغل بقبلي وذلك لتدارس وضع القطاع جهويا ووطنيا .

وعبر اعضاء النقابة الاساسية عن مساندتهم غير المشروطة لكل الوقفات الاحتجاجية الاخيرة واستعدادها لخوض كل الاشكال النضالية بما في ذلك العودة للتحركات الاحتجاجية في مقر الادارة العامة للوكالة لوكالة التونسية للتكوين المهني لايقاف التدهور الحاصل في القطاع.

كما شددوا على وجوب ايفاء سلطة الاشراف والادارة العامة للوكالة التونسية للتكوين المهني بكل تعهداتها نحو الجهة من حيث استكمال تجهيز مركز التكوين والتدريب المهني بقبلي بالمعدات وسد الشغورات بالانتدابات اللازمة خاصة في عملة التنظيف في المبيت والمطعم وتحديد رزنامة لانطلاق اشغال بناء مركز التكوين والتدريب المهني بدوز والمطالبة بتكوين الاعوان كل في مجاله والتكوين التقني اللازم للاطار البيداغوجي مع ظروف اقامة لائقة ورفض اللجوء لأي شكل أخر لتعويض التكوين التقني مثل التدريس (En doublure) المشترك.

صبري الزغيدي

توزر :

مطالب بفتح مناظرة لانتداب قيمين وقيمين عامين

صبري الزغيدي

- طالب الفرع الجامعي للقيمين والقيمين العامين بتوزر بإصدار مناظرة لإنتداب قيمين وقيمين عامين في ظل نقص قدر ب 5000 قيم على المستوى الوطني، معبرا عن التمسك بتنفيذ ما اتفق حوله سابقا مع الجامعة العامة للقيمين والقيمين العامين وفي مقدمتها إصدار الأمر المتعلق بتنقيح النظام الأساسي وإعتماد النسبية في الترقيات والتعجيل بإصدار مناظرة الترقيات لسنة 2025.

واعتبر الفرع الجامعي في بيان ان الدفاع عن حقوق القيمين والقيمين العامين هو دفاع عن كرامتهم وعن المدرسة العمومية ولن يقبل سياسة التجاهل والترقيع التي تنتهجها الوزارة، مؤكدا التمسك بكل الأشكال النضالية المشروعة من أجل فرض الحق النقابي وتحقيق مطالب السلك المشروعة.

*** عودة دراسية متعثرة**

وابرز الفرع الجامعي ان العودة الدراسية شهدت تعثرات وفشلا واضحا وما ترتب عن ذلك من إرتباك وإحتقان على المستوى الوطني والجهوي إضافة إلى استفراد المندوبيات الجهوية ووزارة التربية بالقرار في حركة النقل وتعمدها التغاضي عن النقص الفادح في القيمين والقيمين العامين نذكر مثلا « معهد الإمتياز توزر (09 قيمين على ما يقارب 1600 تلميذ) أما القيمين العامين فهناك تقريبا 07 مؤسسات دون قيمين عامين وهو ما أدى بعض مديري المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية إلى إعتماد تكاليف غير قانونية بالمراكنة لبعض القيمين في تجاوز صارخ لمهامهم كمديرين ومهام القيمين والقيمين العامين، معبرا عن رفضه تحميل القطاع نتائج النقص والتكاليف غير القانونية.

المرشدون التطبيقيون يناقشون واقع التفاوض وسبل تطبيق المطالب العالقة

نصر الدين ساسي

في سياق نقابي يتّسم بتعقّد المشهد الاجتماعي وتعثّر مسارات التفاوض في قطاعات التربية، تتواصل أشغال الهيئة الإدارية القطاعية للنقابة الخصوصية للمرشدين التطبيقيين للتربية المنعقدة اليوم الأحد 12 أكتوبر 2025 برئاسة الأخت سهام بوستة، الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم التكوين النقابي والأنشطة الثقافية، وبحضور الكاتب العام للنقابة الأخ صابر العوادي وأعضاء الهياكل الجهوية للقطاع.

في كلمتها الافتتاحية، أكدت الأخت سهام بوستة أنّ الإشكاليات المتزايدة في الحوار والتفاوض وتطبيق محاضر الجلسات لم تعد مسألة قطاعية معزولة، بل أصبحت قاسمًا مشتركًا بين مختلف أسلاك المنظومة التربوية، وهو ما استوجب عقد لقاءات تنسيقية لتوحيد المواقف والتحركات في مواجهة ما وصفته بـ"حالة التعثر البنيوي في المفاوضات الاجتماعية".

وشددت على أن الحق النقابي يظلّ "قضية جامعة وأولوية قصوى" تستوجب وحدة الصف النقابي، مؤكدة أن الحراك والجدل الداخلي داخل المنظمة يجب أن يُفهما كمظهر صحي "ما دام يقوم على الإقناع والحوار وينتهي إلى الانضباط للرأي الأغلبي والالتزام بأدبيات المنظمة وآلياتها الديمقراطية".

كما ذكّرت بأنّ الاتحاد العام التونسي للشغل سيواصل "الدفاع عن مصداقية التفاوض وحق الإضراب" باعتباره مكسبًا وطنيًا وحقًّا إنسانيًا يجب حمايته ودسترته، لاسيما بعد النقاش الأخير الذي شهدته محكمة العدل الدولية حول هذا الحق.

من جهته، أكّد الأخ صابر العوادي أنّ "الوضع النقابي اليوم يفرض الكثير من الحكمة والهدوء"، مشددًا على أنّ النقابة الخصوصية "متمسكة بالحوار كخيار أساسي لحل كل الإشكاليات العالقة"، وداعيًا وزارة التربية إلى "التعامل بجدية ومسؤولية مع المطالب الواقعية والمشروعة" التي تهدف إلى ضمان الاستقرار داخل المؤسسات التربوية وحماية كرامة الإطار التربوي بما يخدم المصلحة العامة وجودة التعليم.

وفي بداية كلمته قدّم الكاتب العام صابر العوادي برنامج أعمال الهيئة، الذي سيتضمن عددا من المحاور الرئيسية والراهنة ومنها أولا تدارس العلاقة بين المنظمة الشغيلة والشركاء الاجتماعيين وثانيا تقييم الوضع النقابي داخل القطاع والتحديات المطروحة وخصوصا مع غلق باب التفاوض بين وزارة التربية والطرف الاجتماعي وثالثا مناقشة مسار التفاوض الحالي والسابق مع وزارة الاشراف و إستعراض تداعيات غلق باب التفاوض على الملفات العالقة.

كما جدّد العوادي التذكير بـالمطالب العالقة مع سلطة الإشراف، والمتمثلة في تغيير منحة التعيين بمنحة القاعدة العددية والزمن المدرسي / تفعيل الترقية إثر التكوين عن بعد / الترقية بالشهائد العلمية / فتح المعابر بين المسار المهني والمسار العلمي / دعم الأنشطة الثقافية والنوادي العلمية / معالجة المواد الكيميائية المنتهية الصلاحية وصرف منحة الائتمان والتعهد بقيمة 120 دينارًا.

وفي ختام مداولاتها، عبّر أعضاء الهيئة الإدارية عن اعتزازهم العميق بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، منظمة حشاد العتيدة، مجددين تمسكهم بـمبادئ المنظمة وثوابتها كإطار جامع للنضال الاجتماعي والنقابي، مؤكدين إلتزامهم بالدفاع عن حقوق منظوريهم في إطار استقلالية القرار النقابي ووحدة الصف.

كما شددت الهيئة على التمسك بجميع المطالب الواردة في اللائحة المهنية المنبثقة عن المؤتمر الأخير، واعتبارها استحقاقات شرعية غير قابلة للتنازل أو التأجيل، داعية في هذا السياق إلى توحيد الجهود مع بقية قطاعات التربية دفاعًا عن الحق النقابي ومبدأ التفاوض الجدي والمسؤول مع وزارة التربية، في مناخ من الاحترام المتبادل وبما يضمن العدالة والإنصاف بين مختلف الأسلاك.

وحمّلت الهيئة وزارة التربية مسؤولية تعطل مسار التفاوض وعدم التجاوب مع المطالب القطاعية، معتبرة أن الاستمرار في تجاهل الملفات العالقة يهدد الاستقرار داخل المؤسسات التربوية ويمسّ من مصداقية الحوار الاجتماعي.

ودعت الوزارة إلى مراجعة سياستها تجاه سلك المرشدين التطبيقيين للتربية وإلى التعامل الإيجابي مع المطالب المهنية المطروحة في أقرب الآجال.

كما ثمّنت الهيئة مجهودات الهياكل الجهوية والقاعدية في الدفاع عن المنظمة وعن القطاع، مؤكدة أن وحدة الصفّ النقابي تظلّ حجر الزاوية في مواجهة كل التحديات الراهنة.

وفي ختام أشغالها، أكدت الهيئة أن الحوار سيظل الخيار المبدئي لدى النقابة الخصوصية للمرشدين التطبيقيين، لكنها شددت في المقابل على أن السكوت عن التهميش لم يعد ممكنًا، وأنها تبقى مفتوحة على كل الأشكال النضالية المشروعة التي تفرضها المرحلة دفاعًا عن كرامة منظوريها ومصداقية العمل النقابي.

ومن المنتظر أن تعقد النقابة في الأيام القادمة سلسلة من الاجتماعات التنسيقية مع بقية النقابات القطاعية في التربية، في أفق بلورة تحركات موحّدة للضغط من أجل استئناف التفاوض وتحقيق المطالب المشتركة.

الحزامي في ندوة تكوينية :

غياب التفاوض سيكون له إنعكاسات عميقة وعلى سلطة الإشراف إعمال العقل

نظمت الجامعة العامة للنسيج والملابس والجلود والاحذية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصناعات يومي الجمعة و السبت 10 و11 أكتوبر 2025 ندوة تكوينية حول الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في قطاع النسيج.

وتابع الاخوة النقابيون المشاركون تكوينا حول المفاوضة الجماعية وحول اهم المعايير التي يجب اعتمادها خلال المفاوضات حتى تكون ناجعة.

وقد أمن الخبير في المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي عبد السلام النصيري ورشات تدريبية تكوينية في اطار الندوة تم خلالها التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي.

وقال الأخ الحبيب الحزامي الكاتب العام للجامعة العامة للنسيج خلال افتتاح الندوة التكوينية ان الندوة تتضمن جانبين وهما جانب تكويني يهدف الى رفع قدرات النقابيين وجانب استراتيجي يتمثل في النقاش من اجل رسم ملامح خطة عمل إزاء الواقع القطاعي.

وشرح الحزامي ان المفاوضة الجماعية من اجل تطوير واقع العمال تخضع الى شرط التضامن والوحدة والنضال المشترك وقال ان الشركات في أي قطاع تختلف وتتفاوت من حيث الأرباح والوضع المالي والنتائج الاقتصادية وشرح ان الجامعة العامة ترفض تمتيع جزء من العمال بالزيادة على حساب جزء اخر ولذلك فانها تتمسك بمبدأ التضامن العمال.

ودعا الى إيجاد صيغ معقولة من اجل التوصل الى زيادة لكافة العمال تحترم خصوصيات الشركات. وبين الأخ الحزامي ان قطاع النسيج حركي وفيه ديناميكية عمالية واجتماعية ويتولد عنها انتاج وتطور مهم للقطاع كما يترب عنها أيضا إشكاليات اجتماعية تنبع من اختلاف وجهات النظر.

واعتبر ان الحوار هو الالية الوحيدة من اجل تقريب وجهات النظر وتقارب المصالح بما يخدم مصالح العمال والشركات.

وقال ان المفاوضات أصبحت ضرورة تفرضها موجات الغلاء وتاكل الأجور وضعف نظام التاجير معتبرا ان الزيادة يجب ان تكون مجزية من اجل ترميم المقدرة الشرائية.

وعن سؤال الشعب حول افق المفاوضات في ظل الوضع الراهن شديد التعقيد قال الأخ الحزامي ان على سلطة الاشراف ان تعمل العقل و ان تعود الى الحوار وان تأخذ بعين الاعتبار التراكمات التي تحدث نتيجة ضغوطات الإشكاليات الاجتماعية وهو ضغوطات قد تؤدي انفجار الوضع الاجتماعي في القطاع الخاص وخروج الأمور عن السيطرة.

وقال ان الحوار الاجتماعي منعدم تماما نتيجة اغلاق مؤسسات الدولة وخاصة تفقدية الشغل في مواجهة مشاكل العمال.

وبالتالي فان العمال لم يعد لهم مجال للاحتجاج او التقاضي او التظلم عبر نقاباتهم ضمن الأطر الرسمية هذا الامر يعني ان العمال سيبحثون عن خيارات بديلة.

ابو ابراهيم

نقابة شركة نقل المسافرين ببنزرت تعبر عن قلقها من الفراغ الإداري الذي تعيشه المؤسسة وتدعو إلى تدخل عاجل

في ظل تدهور غير مسبوق تشهده الشركة الجهوية لنقل المسافرين ببنزرت، عبّرت النقابة الأساسية عن قلقها العميق إزاء ما وصفته بـ»الفراغ الإداري الخطير» الذي تعيشه المؤسسة، نتيجة الجمع بين رئاسة شركتي النقل ببنزرت والساحل، وما ترتب عنه من غياب شبه تام للمتصرف المفوض عن مقرات العمل.

وأكدت النقابة في بيان لها صدر اليوم الجمعة 10 أكتوبر 2025 أن هذا الوضع انعكس سلبًا على أداء المؤسسة وخدماتها، حيث تفاقمت الإشكاليات الفنية والإدارية، وتدهورت حالة الأسطول إلى مستويات غير مقبولة، مما أدى إلى حذف عدد من الخطوط الحيوية التي يعتمد عليها المواطنون يوميًا.

وأشارت النقابة إلى أن الأخطر من ذلك هو «ضرب ممنهج للحوار الاجتماعي» وتهميش واضح لدور الشريك النقابي، إضافة إلى المساس المباشر بحقوق الأعوان والإطارات، وعلى رأسها وصولات الأكل، التي تمثل رمزًا لاحترام الحقوق داخل الشركة، في سابقة لم تعرفها المؤسسة من قبل.

هذا الوضع، وفق البيان، أدى إلى احتقان واسع في صفوف الأعوان والإطارات، تُرجم ميدانيًا في وقفة احتجاجية أمام مقر الإدارة العامة، للتعبير عن رفضهم لما وصفوه بـ»الانحراف في التسيير وضياع البوصلة».

وفي هذا السياق، دعت النقابة الأساسية:

السيد والي بنزرت إلى التدخل العاجل باعتباره المسؤول الجهوي الأول عن المرفق العام.

المدير الجهوي للنقل البري ببنزرت إلى القيام بدوره في المتابعة والمراقبة والتنسيق مع الهياكل المعنية.

وزارة النقل إلى تحمل مسؤولياتها واتخاذ قرارات حازمة تضمن حسن التسيير واحترام الحقوق وكرامة الأعوان.

وفي ختام بيانها، أكدت النقابة تمسكها بالمرفق العمومي للنقل وبالمكاسب الاجتماعية، مشددة على أنها ستتخذ كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعًا عن المؤسسة وحقوق منظوريها، محملة جميع الأطراف مسؤولية ما قد تؤول إليه الأوضاع من تصعيد.

أوضاع متردية لأعوان الشركة الجهوية لنقل المسافرين

دعت النقابة الأساسية لأعوان الشركة الجهوية لنقل المسافرين ببنزرت اعوان المؤسسة واطاراتها إلى حمل الشارة الحمراء بداية من يوم غد الثلاثاء 14 اكتوبر 2025 بسبب ما آلت إليه أوضاع الشركة من تردي غير مسبوق على جميع المستويات و أمام حالة الفراغ الإداري من غياب شبه تام للمتصرف المفوض عن مقرات العمل و عدم إشرافه اليومي و المباشر عن تسيير شؤون الشركة.

واعتبرت النقابة الأساسية ان هذا الوضع المزري ولد احتقانا واسعا وتململا في صفوف الأعوان و الإطارات وهو ما ترجم ميدانيا في الوقفة الاجتجاجية المنفذة أمام مقر الإدارة العامة للشركة الجهوية لنقل المسافرين، مؤكدة أنها ستتخذ كافة الأشكال النضالية المشروعة دفاعا عن المؤسسة وعن ديمومتها وعن حقوق منظوريها وحملت كل الأطراف المعنية مسؤولية ما قد تؤول إليه الأوضاع من تصعيد.

صبري الزغيدي

إتحاد الشغل بسيدي بوزيد ينبه من رداءة الأوضاع التعليمية والصحية والبيئية في الجهة

نبه المكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد من رداءة الأوضاع التعليمية والتربوية والصحية والبيئية في الجهة وأكد تبنيه لكل التحركات الإحتجاجية والنضالات المشروعة التي ستشهدها الجهة وذلك لعدم تفعيل المشاريع التنموية التي بقيت معطلة بهدف مزيد تهميش الجهة.

* ظروف دراسة غير محترمة

المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي أبرز في بيان ان الوضع التربوي منذ إنطلاقة السنة الدراسية الحالية عرف توترا غير مسبوق، حيث نفذت الأسلاك التربوية بالجهة إعتصاما مفتوحا إحتجاجا على سياسة الإقصاء والرفض التي سلكتها سلطة الإشراف والمندوبية الجهوية للتربية، حيث أنجزت حركة النقل بصفة منفردة غابت فيها مقاييس الموضوعية والعدالة والشفافية فكان التلاعب والمحسوبية و المحاباة.

وأكد المكتب الجهوي أنّ البنية الأساسية بالمؤسسات التعليمية في الجهة مهترئة الى أبعد الحدود وأن ظروف العمل كارثية، كاشفا ان مندوبية التربية وحدها مسؤولة عما ينجر عن هذا التقصير والاهمال من توتر و ارباك يهدد السنة الدراسية.

في السياق ذاته، اكد المكتب الجهوي دعمه للنضالات الطلابية التى يقودها الاتحاد العام لطلبة تونس ونقابة أساتذة التعليم العالي من أجل النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي في الجهة و ذلك في ما يخص قضايا التوجيه الجامعي للطلبة وظروف الدراسة بالمؤسسات الجامعية المهددة بالغلق نتيجة سياسة إدارة التوجيه الجامعي الرافضة لإحداث مؤسسات تعليم عالي وبحث علمي بالجهات الداخلية، وبين المكتب ان ما يحصل بكلية العلوم والتقنيات بسيدي بوزيد مثالا على ذلك بإعتماد سياسة إعادة التوجيه الهادفة الى إفراغ المؤسسات الجامعية من الطلبة.

* أوضاع بيئية لا تطاق

من جهة اخرى، دعا المكتب التنفيذي الجهوي السّلط الجهوية والمركزّية إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه الوضع البيئي بالجهة الذي ما فتئ يتفاقم و يتعفن نتيجة تكدّس القمامة و إنتشار الأوساخ والفضلات في الشوارع الرئيسية بالمدينة وبالأحياء الشعبية المأهولة بالسكان، كما اشار الى النقص الفادح في أعوان التنظيف وعمال النظافة والمعدات والآليات فضلا عن وضعية المصب العشوائي التي تزداد خطورة وتهدد بحصول كارثة بيئية في الجهة.

* أين حق المواطن في الصحة ؟

الى ذلك، كشف المكتب التنفيذي الجهوي ان كل المؤشرات تشير الى ان الوضع الصحي بالجهة ليس على أحسن ما يرام، فظروف العمل بمستشفى الجهة صعبة للغاية، مؤكدا انه يفتقر الى الاطار الطبي و شبه الطبي و العملة والمعدات في عديد الاقسام و الاختصاصات، وطالب بتدعيم قسم الاستعجالي الذي يعرف اكتظاظا كبيرا بأطباء و ممرضين و عملة.

صبري

جامعة البريد تحيي اليوم العالمي للبريد وتدعو لحماية عمومية المؤسسة

بمناسبة اليوم العالمي للبريد، عبّرت الجامعة العامة للبريد عن تقديرها العميق للمجهودات التي يبذلها أعوان البريد التونسي في مختلف مواقع العمل مثمنة حرصهم على تقديم أفضل الخدمات رغم ما وصفته بـ»ظروف العمل غير اللائقة» وتراجع الإدارة العامة عن تطبيق الاتفاقيات المبرمة، ما اعتبرته مساسًا بالمكتسبات المشروعة للعاملين.

وفي بيان رسمي صادر عنها اليوم الأربعاء 8 أكتوبر 2025، أكدت الجامعة أن الاحتفال بهذا اليوم يأتي في وقت يشهد فيه البريد التونسي تراجعًا كبيرًا في خدماته الأساسية، أبرزها البريد السريع وترحيل وتوزيع المراسلات والبعائث، نتيجة غياب وسائل العمل الضرورية وعدم وجود إرادة حقيقية من الإدارة العامة لتطوير هذه الخدمات.

كما أشارت إلى تراجع بعض الخدمات المالية بفعل المنافسة المتزايدة من المؤسسات البنكية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

- تحذير من التفويت ومخاطر التراجع

وسجلت الجامعة ما اعتبرته «مخاطر جدية تهدد وجود الديوان الوطني للبريد كمؤسسة عمومية رائدة»، مؤكدة أن مسلسل التفويت في خدماته للقطاع الخاص، سواء كانت بريدية أو مالية، ما يزال متواصلاً رغم التنبيهات المتكررة.

- مطالب واضحة للحفاظ على المؤسسة

وجددت الجامعة العامة للبريد تمسكها بالدفاع عن عمومية الديوان الوطني للبريد، داعية إلى:

1 - تطبيق مجلة البريد وردع المخالفين.

2 - دعم الدولة للبريد مقابل الخدمات الاجتماعية التي يقدمها.

3 - توفير وسائل العمل وظروف العمل اللائق.

4 - هيكلة وتجديد وتطوير الخدمات المالية والبريدية.

5 - تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد العام التونسي للشغل على المستويين الوطني والجهوي.

- دعوة للحوار والتفاوض

وفي ختام البيان، دعت الجامعة سلطة الإشراف والإدارة العامة للبريد إلى فتح باب الحوار والتفاوض الجدي من أجل الحفاظ على مؤسسة البريد التونسي كمرفق عمومي، والاستجابة لمطالب العاملين المشروعة، مؤكدة أنها لن تتوانى في الدفاع عن حقوق البريديين والبريديات بكل الوسائل النقابية المشروعة.

منوبة :

القيمون والقيمون العامون يطالبون باحترام حقوقهم

اكد الفرع الجامعي للقيمين و القيمين العامين بمنوبة مواصلة وزارة التربية انتهاج سياسة الهروب الى الأمام عبر خرق القوانين و المس من الشفافية وذلك بتغييب الطرف الاجتماعي عند إنجاز حركات نقل القيمين والقيمين العامين مركزيا وجهويا ، و إصدار تكاليف مؤقتة بنيابة القيمين العامين .
وبين الفرع الجامعي ان العودة الدراسية شهدت تعثرا ونقصا فادحا في سلكي القيمين والقيمين العاميين، منددا بما أقدمت عليه وزارة الإشراف من تجاهل للطرف الاجتماعي والإنفراد بالقرار و ضرب مبدا التشاركية .
كما حمل الفرع الجامعي الوزارة ما قد ينجر عن هذه التجاوزات من الإحتقان داخل القطاع وتعكير المناخ التربوي داخل المؤسسات التربوية مطالبا نطالب بالعودة الى طاولة الحوار والتنسيق مع الطرف الإجتماعي في المسائل التي تخص قطاع القيمين والقيمين العامين والإسراع بتنفيذ المحاضر التي تم الإتفاق حولها .
الفرع الجامعي شدد ايضا على وجوب فتح باب إنتداب قيمين وقيمين أول وفتح المناظرة الخاصة بإنتداب القيمين العامين وإصدار الأمر المتعلق بتنقيح النظام الأساسي باعتماد النسبية في الترقيات الى جانب إصدار قرارات الترقيات لسلكي القيمين والقيمين العامين لسنة 2025 .
ودعا الفرع الجامعي كافة منظوريه بالجهة إلى وحدة الصف و التأهب لخوض كل الأشكال النضالية المتاحة دفاعا عن مطالبهم المشروعة أمام غلق باب التفاوض من قبل سلطة الإشراف والتنكر للحق النقابي ، المكفول دستوريا وضرب الإتفاقيات القطاعية و الإلتفاف على المكاسب.

إدارة شركة مونوبري تتعنت وترفض حل مشاكل اعوانها

رفضت إدارة شركة مونوبري لكافة المطالب التي طرحها الاعوان والمتعلقة بأوضاعهم المهنية والاجتماعية المتأزمة، في انتهاك واضح لحقوقهم وإصرار غير مبرر على توتير المناخ الإجتماعي بالمؤسسة.
كان ذلك خلال جلسة عمل انعقدت امس الأربعاء 08 أكتوبر 2025 بمقر شركة مونوبري بحضور وفد عن الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية ممثلاً في الأخوين سامي الرياحي ونجيب الجويني، إلى جانب أعضاء المكتب النقابي للنقابة الأساسية بجهة تونس والكاتب العام للنقابة الأساسية بجهة سوسة.
وأمام سلوك الإدارة غير المسؤول، عبرت النقابات الأساسية لشركة مونوبري عن أسفها لهذا الوضع غير الطبيعي، واكدت تمسكها بجميع المطالب المشروعة، محملة الإدارة كامل المسؤولية عمّا قد ينجرّ عن احتقان وغضب الاعوان.

صبري

أعوان بنك الإسكان واطاراته يلوحون بالاضراب عن العمل

لوح اعوان بنك الإسكان واطاراته بالدخول في اضراب عن العمل دفاعا عن حقوقهم المادية والمعنوية وسيتم تحديد موعده بالتنسيق بين الهياكل النقابية.
جاء ذلك خلال اجتماعهم العام الذي انعقد صباح امس الأربعاء 8 اكتوبر 2025 بمقر المؤسسة، بحضور الأخ أحمد الجزيري الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية والأخ سامي الصالحي الكاتب العام للفرع الجامعي للبنوك والمؤسسات المالية بجهة تونس، إلى جانب أعضاء النقابة الأساسية وثلة من أعضاء النقابات الأساسية بالقطاع.
وعبر الحضور عن غضبه بسبب تعثّر المفاوضات حول الزيادة في الأجور وعدم التوصل إلى اتفاق بخصوص القانون عدد 412 المثير للجدل، علاوة على الخوض في عدد من الملفات المهنية والاجتماعية العالقة والمناخ الاجتماعي بالمؤسسة.

صبري

اعوان مستشفى الهادي شاكر بصفاقس يحتجون وهذه مطالبهم

نفذ اليوم الأربعاء 8 أكتوبر 2025 أعوان مستشفى الهادي شاكر بصفاقس وقفة احتجاجية بساعة بتأطير من نقابتهم الأساسية.
وطالب المحتجات والمحتجون بتعويض النقص في الأعوان وزي الشغل والزي الوقائي وتوضيح وضعية الاقسام و المنقولين للمستشفى العسكري وجملة المشاريع المعطلة.
كما طالبوا بتسوية وضعية المتعاقدين و متعاقدي كوفيد و جميع أعوان المناولة دون استثناء والساعات الاضافية 24/25 الى جانب وصولات رمضان ومنحة الليل. وتدرج العملة في الصنف والنقل الداخلية و بالملفات الطبية و الحالات الاجتماعية والخطط الوظيفية وأكلة المرضى والتكوين المستمر.
صبري الزغيدي

نقلة تعسفية في مركز التكوين والتدريب المهني بسليانة

الادارة العامة للوكالة التونسية للتكوين المهني اقدمت على نقلة الموظف حمدي الوسلاتي من مقر عمله من مركز التكوين والتدريب المهني بسليانة الى مركز السرس بولاية الكاف وهي نقلة مع تغيير مقر الاقامة مما يقتضي طلب الزميل او استشارة اللجان الادارية المتناصفة وهو ما لم يحدث.
واعتبرت النقابة الاساسية للتكوين المهني هذا الاجراء تعسفيا ولا قانونيا ودعت الادارة إلى التراجع عنه فورا والابقاء على المعني بالامر بمقر عمله بسليانة.
كما عبرت النقابة الاساسية للتكوين المهني بسليانة عن استياءها واستياء منظوريها من هذه السابقة الخطيرة واعلنت استعدادها للنضال بكل الاشكال القانونية تصديا لأي تجاوز مضر بمصلحة الاعوان ومس من كرامتهم.

نقل تعسفية وتجاوزات في ديوان التونسيين بالخارج

كشفت النقابة الأساسية لديوان التونسيين بالخارج عن مسلسل التجاوزات والخروقات الفادحة والمظالم التي يشهدها مخلفا حسب بيان صادرعن النقابة اليوم الجمعة 10 أكتوبر 2025 جحافل من الضحايا من الموظفين، حيث تمت إهانتهم بنقلتهم تعسفيا ودون دراسة جدوى إلى الادارات الجهوية للشؤون الاجتماعية التي عبرت بوضوح عن عدم رغبتها في استقبالهم، علاوة على ضبابية التصرف في مسارهم المهني بها.

وأكد البيان أن ما أقدمت عليه سلطة الإشراف والمكلف بالتسيير يعتبر قرارا إعتباطيا غير مدروس وذلك بغلق مقرات المندوبيات الجهوية للديوان دون مراعاة لمصير الأعوان الجهويين ضاربين عرض الحائط بكل القوانين والتراتيب الإدارية الجاري بها العمل وخاصة النظام الأساسي لأعوان الديوان والهيكل التنظيمي.
وأشار البيان إلى أن الانتشار الجهوي لمصالح الديوان هي الميزة التي كان من الأجدر دعمها والعمل على الاستفادة منها خدمة للتونسيين بالخارج أصيلي مختلف ولايات الجمهورية عوضا عن التوجه الى الحلول السهلة.
وتمت دعوة السيد الوزير إلى مراجعة هذا القرار الارتجالي وغير المدروس حتى لا نجدمنها خدمة للتونسيين بالخارج أصيلي مختلف ولايات الجمهورية عوضا عن التوجه الى الحلول السهلة.
وتمت دعوة الوزير الى فض الاشكال حتى لا يجد الأعوان أنفسهم مضطرين لخوض كل الاشكال النضالية المشروعة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية لاذاعة تطاوين

انعقد اليوم الاربعاء 08 أكتوبر 2025 بمقر اذاعة تطاوين وبإشراف الاتحاد الجهوي للشغل مؤتمر النقابة الاساسية لاذاعة تطاوين وكانت محطة هامة حيث تم الطرق الى مشاغل القطاع وسبيل تحقيقها.
كما تم تكريم الاخت حفصية الونيسي والاخ الحبيب جميل اثر احالتهما على شرف المهنة متمنين لهما تقاعدا مريحا مع طول العمر.
وقد افرز المؤتمر على التركيبة التالية:
الاخ أحمد حلاوط : كاتب عام
أعضاء : الاختين هادية عبد القادر ورباب الاطرش والاخوة الهادي الغريبي، شكري العيدودي، رشيد بوزاخر وفتحي المقبلي.

النائب محمد علي لـ«الشعب»

أسطول الصمود أسقط جميع السرديات وأثبت أن التضامن الإنساني أقوى من جبروت الكيان الصهيوني

* حوار: لطفي الماكني

توقّف النائب محمد علي رئيس لجنة الحقوق والحريات بمجلس نواب الشعب في حديثه لـ«الشعب» عند أهم محطات «أسطول الصمود» لكسر الحصار عن غزة وثبات النشطاء المشاركين فيه وهو من ضمنهم على مواقفهم المبدئية في الدفاع عن الشعب الفلسطيني والانتصار لحقه المشروع في إقامة دولته والتحرر من غطرسته وجرائم الكيان الصهيوني وآلته الحربية المدمرة لكل أوجه الحياة بالقطاع المحاصر.

وقدّم في الوقت نفسه صورة عن إستبسال النشطاء رغم عنف وإعتداءات عساكر نتنياهو وظلت أصواتهم عالية منادية بإسم فلسطين ودعا بالمناسبة إلى ضرورة استكمال مجلس نواب الشعب مناقشة مشروع تجريم التطبيع مع الكيان المحتل بأي شكل كان حيث لم يعد أي مبرر لإستمرار تعطيل الجلسة العامة إلى حد الآن.

*** كشف أسطول الصمود قدرة التضامن الإنساني العالمي تحدي جبروت الإحتلال الصهيوني فكيف عشت هذه التجربة في عمقها الكوني المنتصر لحق الشعب الفلسطيني؟**

ـ يبقى التضامن الإنساني أقوى بكثير من قوة السلاح وجبروت الكيان المحتل وأثبت أسطول الصمود أن قوة الإيمان بالإنسان وقدرة كلمة الحق على تغليب الموازين وتغيير السرديات خاصة بالنسبة للشعوب الأوروبية والآلة الاعلامية التي يتحكم فيها الصهاينة وتكشف عن الصورة البشعة للكيان المحتل.

لقد ترجم أسطول الصمود موجة التضامن الإنسانية غير المسبوقة من خلال مشاركة 45 دولة من مختلف القارات بقطع النظر عن أديانهم وأجناسهم وخطّوا رسالة قوية جدا بكون التضامن يقلب الصورة الطاغية على مدى عقود خلف الشعارات الواهية التي حجبت عن أغلب شعوب العالم حقيقة ما يجري في فلسطين ليصبح الشعار الموحد للإنسانية هو «الحرية لفلسطين» وبالتالي فإن ما انجزه حوالي 500 ناشط في أسطول الصمود كان لحظة تاريخية في كسر قيود كبّلت رؤية الحقيقة وأصبحت الأصوات العالية موجة ضغط مطالبة بحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام ودحر آلة العدوان الصهيونية.

*** ما هي السرديات «المزمنة» التي أسقطها كذلك أسطول الصمود بعد ان ساد الاعتقاد بسبب النكسات أنها مثبتة كالوشم على واقعنا العربي؟**

ـ فعلا وتلك حقيقة لأن أجيال متعاقبة عاشت تجارب وأحداث مختلفة ومتعاقبة مثل حصار بيروت وضرب بغداد وحرب غزة الأولى وبقي الفعل الاحتجاجي في دائرة الشعارات والتصادم مع الأنظمة الحاكمة لكن لم يذهب جيلنا خطوة أخرى أبعد من ذلك وظل حلم التصدي لظلم الكيان الغاصب يسكنني ولم أتردد لحظة في ركوب سفن الأسطول عندما جاءت الفرصة لتحقيق ذلك الحلم لأن ربح المعارك يتطلب اختيار توقيتها ونحن اللذين تربينا منذ الصغر على أن فلسطين هي قضيتنا الأولى وهنا يجب التأكيد على تعلّق الشعوب العربية بتحرير فلسطين التي علمتنا ان تكون لنا مواقف ثابتة وأولهم الشعب التونسي الذي دائما يعطي المثال للعالم في الدفاع عن الحق الفلسطيني وأحداث كثيرة اختلطت فيها الدماء الفلسطينية بالدماء التونسية لذلك فإن الأسطول أسقط سردية الخوف من الجيش الذي لا يقهر وكانت لحظات فخر ونخوة حين نادت أصوات التونسيين عالية دون أي خشية من عساكر نتنياهو بإسم فلسطين على أرض غزة وشاهدنا مباشرة مدى ارتباك وإنفعال الصهاينة أمام ثبات الشباب التونسي في الدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية لأنهم لم يعتقدوا وأقصد هنا عساكر نتنياهو ان يتجرأ أي من الشباب العربي من تحديهم مباشرة وغير مبالي لترسانتهم وإرهابهم وبطشهم بالعزل والأبرياء وهي سردية أخرى تسقط ولن يقدر العدو الصهيوني على تثبيتها مرة أخرى في عقول الأجيال العربية.

*** الثبات في الدفاع عن الحق الفلسطيني كان مقترنا بالثبات على بلوغ سواحل غزة وهي رحلة نريد معرفة معاناتها والعراقيل التي اعترضت الأسطول؟**

ـ الصعوبات والعراقيل عديدة ولا أخفي عليكم ان هناك من سعى إلى تعطيل أسطول الصمود منذ البداية ولم يسلم أي من الناشطين التونسيين مما روّج عنهم من أخبار مغلوطة ومحبطة ومشككة من صدق النوايا والمقاصد ونحن نستغرب مثل الذي كان إذ ليس من المقبول القول أنّ الناشطين ومنهم شخصي البسيط نبحث عن الأضواء والبوز والمزايدة في مرحلة قادمة لكسب مواقع ومنافع ولا أدري على من يستقيم منطق أن من يركب البحر بأهواله ويواجه محتل لا يعطي الاعتبار لأي قيمة انسانية أو أخلاقية يريد تحقيق مكاسب وما يجب معرفته لم يجهل أو يتجاهل الحقائق ان هناك شخصيات لها صيت دولي كانت ضمن الأسطول وهي ليست في حاجة للشّهرة بل منطلقها القناعات والدفاع عن المبادئ.

ـ هناك من سعى إلى تعطيل وعرقلة إنطلاقة الأسطول وروّج الأكاذيب لإحباط عزائمنا وتشويهنا

ومن الحقائق الأخرى أن رحلة كانت محفوفة بالمخاطر حيث كنا مجبرين بعد أميال قليلة من إفراغ المركب الذي يقلنا من المياه المتسربة إليه حتى لا يغرق والجميع تحدى العوامل الطبيعية من أجل الوصول الى غزة دون خوف او تردد في مواجهة عساكر نتنياهو الذين سعوا إلى تعطيل الأسطول قبل بلوغ سواحل غزة.

*** الضغوطات والترهيب مورس عليكم بأشكال مختلفة من قبل جيش الإحتلال فكيف تنقل لنا تلك اللحظات الفارقة في مسار أسطول الصمود؟**

ـ أصدق صورة تبقى للشباب التونسي وهم يهتفون بإسم فلسطين رافعين علمها في ساحة غزة متحدين غطرسة الصهاينة الذين اعتدوا عليهم لإرغامهم على الصمت لكن ذلك لم يكن لأنّ الإيمان بالكلمة كان قويا وهو ما زاد من انفعال العدوّ لانهم كانوا يعتقدون ان سرديات الخوف مازالت متمكنة من عقول الأجيال العربية ولن تغيب عن الأصوات العالية وسط مقرات الإحتلال تنادي «غزة حرة ـ حرة يا صهيوني على برة» مما جعل الجميع وسط السجون ينظرون بعين الإكبار للتونسيي وهنا أشير الى أننا إعتقلنا في أكبر السجون والمعتقلات المعروفة بإسم «أوكسعود» في النقب وبه حسب المعلومة المتداولة عشرة آلاف سجين في ظروف قاسية ومن الملاحظات الهامة الأخرى ان الذين قاموا بعمليات الاستجواب يتكلمون بطلاقة اللهجة التونسية وقد طلبوا من بعد التثبت من صفتي كنائب بالبرلمان العودة مع الديبلوماسيين لكن رفضت ذلك وتشبثت بالبقاء مع بقية النشطاء من الشباب والرجوع

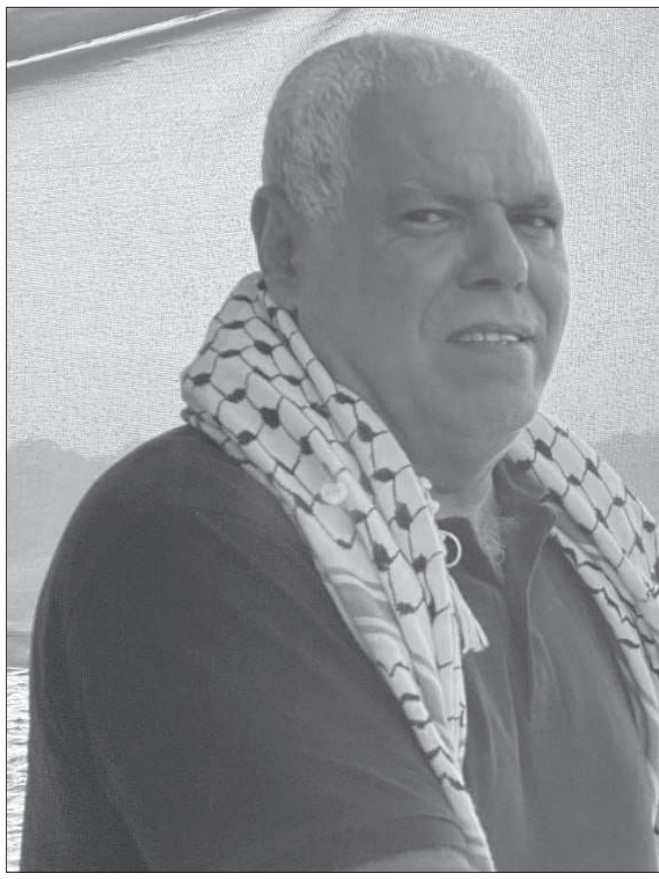

معهم لتأكيد ان غايتنا دعم الشعب الفلسطيني لأن الأبطال هم الأطفال وأهالي غزة الذين رفضوا النّزوح وإفشال المخطط الصهيوني لتهجيرهم من أرضهم.

*** هل هناك مساعي لتكرار تجربة أسطول الصمود في ظلّ الأحداث المتسارعة وأهمها وقف إطلاق النار في غزة؟**

ـ الفكرة موجودة والتنسيق حاصل منذ كنا في المعتقلات الصهيونية بين النشطاء لإعادة التجربة وإغراق الكيان المحتل بأساطيل الحرية لأنني ومن منطلق قناعتي لا أثق في الصهاينة وإلتزامهم بالعهود والمواثيق والتجارب السابقة تؤكد ذلك فهم تعودوا على الدسائس والفتنة والتفرقة ولا عهد ولا ميثاق لهم على أنّ إعادة التجربة ستأخذ بعض الوقت للنظر في ما ستؤول إليه التطورات الدولية في المنطقة وما ستقرّره المقاومة وما يريده الشعب الفلسطيني.

*** اليوم بعد كل الذي حدث منذ طوفان الأقصى هل سيتم التشبث أكثر بمشروع تجريم التطبيع الذي لم يحسم فيه البرلمان إلى حد اليوم؟**

ـ سوف لن ندخر أي جهد كما كان الامر سابقا بالضغط من أجل تسريع إجراءات إستكمال الجلسة العامة التي انطلقت في مناقشة مشروع تجريم التطبيع مع الكيان المحتل والتي رفعت ولم تعاود الانعقاد رغم دعوتنا رئاسة المجلس إلى استكمالها حتى لا تبقى معلّقة وهذا غير قانوني وضد منطق الاشياء لأن الخطاب الرسمي ضدّ أي تعامل بأي شكل مع الكيان المغتصب زيادة الزخم الشعبي ومواقف كافة مكونات التونسيين داعمة لاستئناف مناقشة بقية فصول المشروع ولابدّ للبرلمان أن يعكس تلك الارادة لانه منتخب من قبل الشعب التونسي ولا يتخذ مواقف ضد إرادته اذ انه لم يصدر بيانا داعما لاحد نوابه عندما كنت في المعتقلات الصهيونية بتعلة انني لم أستشر أي جهة قبل إتخاذ قرار المشاركة في أسطول الصمود وأنا أكرر مرة أخرى وباعتباري رئيس لجنة الحقوق والحريات ان مواقفي الداعمة للحق الفلسطيني ونصرة شعبه لا تحتاج إستشارة أي كان لأنها مواقف نضالية مبدئية إنسانية ولن يثنيني أي ظرف أو جهة على التمسك بها وتجسيدها على أرض الواقع وسنكون اليوم أكثر إصرار على الدفع بإستكمال بقية فصول مشروع تجريم التطبيع مع تفاعلنا إيجابيا بخصوص ما يطرح من تعديلات ومقترحات من طرف النواب والكتل طالما أنها داعمة للحق الفلسطيني وضد أي تعامل مع الكيان المحتل.

مؤشرات التعداد العام والخيار الاجتماعي للدولة

استمرار خطاب الوعود وربح الوقت يزيد من حالة الوهن الاقتصادي لحاملي الشهائد العليا

*** لطفي الماكني**

كشفت الأرقام والمعطيات المعلنة من قبل المعهد الوطني للاحصاء بخصوص التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ان اغلب المؤشرات تستدعي التعاطي معها بالجديّة المطلوبة لانه لا يترسخ البعد الاجتماعي في أي مشروع من مشاريع المالية مستقبلا إلا اذا ما تحقق الاستقرار الاجتماعي المترادف مع الاستقرار الاقتصادي ونقصد بأكثر وضوح التخفيض من نسب البطالة لدى الفئات النشطة وأولهم اصحاب الشهادات العليا الذين تتواصل وقفاتهم الاحتجاجية بالأشكال السلمية مطالبين بتنفيذ الحكومة للإلتزاماتها وهي باتجاهات مختلفة لانه في ضمان تشغيلهم ضمان لارتباطهم الأسري (الزواج) ومنه التماسك المجتمعي وماله من انعكاس إيجابي على التنمية ككل.

وما نعنيه بتلك الاتجاهات عديد الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الاجتماعيين لأنّ تثمين الحقوق والمكتسبات يمثّل أفضل دعامة للسلم الاجتماعي اذ لا معنى لتعدد التشريعات دون تنزيلها على أرض الواقع كما هو الحال مع القانون عدد 9 لسنة 2025 الملغي للمناولة لانه بالرغم من أهميته للقطع مع التشغيل الهش والمستغل للعمال فإن محاولات التنصل منه هي الطاغية اليوم بأساليب قديمة وأخرى مبتكرة نجد دائما من ينحاز إليها لتحقيق مصالحه على حساب الآلاف من الذين قضوا سنوات في وضعيات كلها استغلال وتهميش.

* مجرد وعود وتطمينات

وبات المشهد العام متمثلا في واجهة الخطاب الرسمي المتبني والداعم لاسترداد الحقوق وتسوية كل الوضعيات بتجريم كل أشكال الاستغلال والعمل «الكلندستيني» ومن وراء تلك الواجهة الكثير من الّذين مازالوا في حالات البطالة وغالبيتهم من حاملي الشهادات العليا الذين اصبحوا مرابطون أمام الوزارات ورئاسة الحكومة من أجل أن يكون منطوق الخطاب الرسمي متماهيا مع ما يعيشونه يوميا من تجاهل لايجاد حلول لملفاتهم لأنّ من «يفضلون» بقاء الحال على ماهو عليه لهم مختلف الآليات للاعتراض على أي مقترحات للتسوية مثل ما كان الحال مع الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل الذين انتظروا انطلاق السنة الجامعية الحالية لتكون أول خطوات باتجاه حل ملفهم بالادماج المباشر بعد ان تم تحديد الشغورات وهي بالآلاف وتفوق عدد الدكاترة المسجلين بالمنصة لكن اللوبيات التي من مصالحها استمرار الحال على ما هو عليه كانت لهم الغلبة ليعود الملف إلى «سيرته الأولى» من وضعية التهميش والبقاء في دائرة الفراغ والساعات العرضية والعقود التي لن تغيّر شيئا لوضعياتهم، ومثلهم من طالت بطالتهم من خريجي الجامعات ومن تغيرت مقاييس ادماجهم عكس ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للنواب من إطار التدريس في حين ان الاتفاق والقرار المتخذ كان على أساس مقاييس تسري على الجميع وهذا ما حاصل اليوم بالنسبة للمعتصمين من المرشيدين وأعوان التأطير والناجحين وغير المتعاقدين المعترضون على مناظرة 2021 وغيرهم من الاصناف المستدامة وضعيات حرمانهم من تكافؤ الفرص والعدالة في التقييم وتساوي الحظوظ بعيدا عن المحسوبية ومختلف الممارسات التي يعلمها الجميع.

* تحديد الفئات المستفيدة

وبقدر ما يجب الإقرار بأن المقاصد والنوايا حسنة لتغيير الأوضاع ومنها القانون الملغي للمناولة فإن الكثير من الجهد مطلوب خاصة من المطالبين بالتنفيذ وواضعي البرامج المستقبلية ومنها ما يتواتر من حديث عن مشروع قانون المالية للسنة القادمة 2026 اذ ان تحديد الفئات المعنية بالادماج والانتداب وتسوية الوضعيات وبالأرقام المثبتة لذلك أمرا مطلوبا ليس من المحلّلين والمختصين بل من قبل اصحاب تلك الوضعيات الذين يضعون أول شروط تصديقهم لشعارات الخطاب الرسمي هي التدقيق الواضح والمباشر في مشروع مالية سنة 2026 ودون ذلك هو مجرد كلام للإستهلاك وطمئنة واهية وربح الوقت لا غير.

ولا يعني تصدير أولوية مطالب الادماج والتسوية والانتداب أن الخيار الاجتماعي يتوقف عندها بل هي المنطلق والأساس لانه لا يمكن انتظار تحسين في الخدمات العامة وأولها الصحة والتعليم والنقل وغيرها دون ضمان ديمومة الاستقرار المادي والاقتصادي لاغلب شرائح المجتمع وهو رهان لا محيد عنه مهما كانت المعطيات والظروف الداخلية والإقليمية والدولية صعبة أو غير مساعدة لتحقيق تلك النوايا على أنه يجب استغلال عدم ارتفاع أسعار الطاقة في الاسواق العالمية لتعبئة المزيد من الموارد المالية لصالح الخيار الاجتماعي بمزيد توسيع دائرة المستفيدين منه على أساس الحلول النهائية بعيدا عن الحلول الترقيعية والمساعدات الهزيلة التي لا تكفي لتسديد حاجيات أياما معدودات لعائلات تآكلت قدرتها الشرائية وباتت في دائرة العجز على مجابهة مصاريف المواد الأساسية (لن نتحدث عن غيرها لأنها ألغيت من مائدة التونسي) تمارس القفز في أسعارها مثل حيوان «الكنغر» ولا قدرة للمواطن على مجاراة ذلك القفز المستمر دون بوادر في تراجعها.

* التشاركية وضمان النجاعة

وتبقى أساس تحقيق نتائج فعلية على أرض الواقع مرتبط بتكريس التشاركية اذ لا معنى لأي قوانين ومشاريع يخطط لها في مكاتب مغلقة لا علاقة لها بما يجري ميدانيا وهذا ما أثبتته التجارب السابقة التي غابت عنها التشاركية وتمّ التشبّث بالانفرادية لتكون نسب النجاح محدودة ولعل ما تضمّنه الخطاب الرسمي من مفردات توجه الانتقادات والاتهامات لمن لا يريدون تطبيق القوانين أو المعطلين لها والمتخاذلين والمتراخين من المسؤولين بمختلف درجاتهم يذهب بإتجاه ما أشرنا إليه ويؤكد ان التشاركية تضمن الرقابة والمتابعة والنجاعة.

كما أن اللقاءات التي تكاد تكون يومية لرئيس الجمهورية مع كبار المسؤولين وتذكيرهم بالخيارات الرئيسية لمرحلة المسار لما بعد 25 جويلية فيها العديد من الاشارات بضرورة الالتزام بتنفيذها بكامل القناعة بل أنه أشار بوضوح بأنه لا مكان للمسؤول الذي تغيب عنه تلك الخيارات إما بعد الاقتناع أو لتجنب تداعياتها وبالتالي فإن هذا الخيار الذي يراهن عليه رئيس الدولة ويدعو الحكومة بإستمرار الى أن يكون أولوياتها المطلقة يحتاج إلى الكثير من الإلتزام بتكريسه عبر الآليات والمثابرة من الذين سينفذونها ميدانيا واعتماد المؤشرات المعلنة من الجهات الرسمية (المعهد الوطني للاحصاء) والاقرار بتشريك الفاعل الاجتماعي لأنه الأقرب إلى واقع فئات المجتمع والمطّلع على صعوباتها وانتظاراتها.

فرنسا: من "الانتصار الرمزي" إلى تبرير الابتزاز الاقتصادي

المعارضة والبديل اليساري بين الفرصة والمأزق

طارق الشيباني

تشهد الساحة السياسية الفرنسية واحدة من أكثر مراحلها هشاشة منذ عقود، حيث تتقاطع أزمة الثقة بالحكومة مع تصدّع صفوف المعارضة، وتتعقّد التحالفات داخل الجمعية الوطنية على وقع التحضير لجلسة حاسمة لنيل الثقة.

ورغم محاولات رئيس الحكومة تصوير التصويت المرتقب كـ«اختبار رمزي للاستقرار»، فإنّ ما يدور في الكواليس يُظهر تصدّعًا داخل الجبهة اليسارية، وانقسامًا حادًا بين مكوّناتها بعد ما اعتبرته فرنسا الأبية «خيانة صريحة» من الحزب الاشتراكي لتحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» وللبرنامج الاجتماعي الذي وُعد به الناخبون.

لقد تحوّل ما كان يُفترض أن يكون لحظة توحيد لليسار إلى مأزق سياسي جديد، بعدما اختار الاشتراكيون منح دعم جزئي للحكومة مقابل تنازلات شكلية، ليُعيدوا إنتاج سياسة «المسؤولية الاجتماعية» التي تخفي في جوهرها خضوعًا لمنطق السوق والابتزاز المالي.

أولًا: مشهد المعارضة – بين الارتباك والانقسام

في هذا السياق المعقّد، تتباين مواقف المعارضة وتتحدد أمامها خيارات حاسمة.

فـ«الجمهوريون» يواصلون لعب دور المساوم البرلماني، مطالبين بتشديد إجراءات الأمن والهجرة مقابل دعم محدود للحكومة. أما اليمين المتطرّف بقيادة مارين لوبان، فيستثمر في الغضب الشعبي بالدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة، معتبرًا أن الأزمة الراهنة تمثل فرصة تاريخية لتوسيع نفوذه داخل الطبقة الوسطى.

في المقابل، يجد اليسار نفسه في قلب العاصفة: فـفرنسا الأبية بقيادة جان-لوك ميلانشون، ومعها الحزب الاشتراكي اليساري والخضر، أمام اختبار وجودي مزدوج: إما الحفاظ على وحدة الصف وصياغة بديل اجتماعي فعّال، أو السقوط في فخ المشاركة الهامشية التي تضعف مصداقيتهم وتكرّس عجزهم عن تقديم مشروع حقيقي للعدالة الاجتماعية.

ثانيًا: من "الانتصار الرمزي" إلى تبرير الابتزاز الاقتصادي

ما اعتُبر «انتصارًا رمزيًا» للحكومة بعد التصويت الجزئي على مشروع الميزانية تحوّل سريعًا إلى غطاء سياسي لسياسات تقشّفية قاسية. فباسم «الاستقرار المالي» و«الحدّ من العجز»، أطلقت الحكومة حزمة إجراءات تضرب مباشرة المكتسبات الاجتماعية التي تحققت عبر عقود من النضال النقابي والشعبي.

وبموجب هذه السياسات، سيتحمّل المواطنون ما يلي:

زيادة غير مباشرة في الضرائب عبر تجميد مقياس ضريبة الدخل واشتراكات التضامن الاجتماعي، بما يمسّ نحو 80 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعليق تنقيحات قانون التقاعد الى سنة 2027 عوض الغائه

تراجع القدرة الشرائية للفئات الأضعف كالمتقاعدون والموظفوين، والمستفيدين من الإعانات الاجتماعية نتيجة «السنة البيضاء» التي تعني خصم ما بين 100 و200 يورو شهريًا من دخلهم.

تجميد التعويضات الاجتماعية مثل مخصّصات الحضانة والإجازات المرضية وإعانات ذوي الإعاقة أو فقدان أحد الأطفال.

اقتطاع 5 مليارات يورو من ميزانيات البلديات والخدمات العمومية المحلية.

رفع ضريبة القيمة المضافة على أصحاب المشاريع الصغرى والحرفيين.

فرض عبء جديد على المرضى، إذ سيتحمّل مريض السرطان في إجازة مرضية متوسطة الأجر نحو 850 يورو سنويًا إضافية.

مضاعفة التكاليف الجزئية على الأدوية وخدمات النقل والعلاج.

تقليص مساهمة الشركات الكبرى والأثرياء إلى النصف مقارنة بما كان مقترحًا في مشروع الميزانية السابق.

اقتطاع 20 مليار يورو من منظومتي الضمان الاجتماعي والصحة.

تخفيضات حادة في ميزانية التعليم المهني، مع إلغاء الإعفاءات من المساهمات الاجتماعية للمتدرّبين.

غياب أي إجراء لتنقيح الضرائب المفروضة على الثروات الكبرى.

بهذه الإجراءات، تنتقل الحكومة من خطاب «المسؤولية المالية» إلى تجسيد صارخ لسياسة النيوليبرالية المعولمة، التي ترى المواطن عبئًا على الميزانية بدل أن يكون أساسها.

ثالثًا: خيانة سياسية مزدوجة وبديل مأزوم

في نظر فرنسا الأبية، ما أقدم عليه الحزب الاشتراكي لا يمكن اعتباره مجرد خطأ تكتيكي، بل هو خيانة مزدوجة:

خيانة للناخبين الذين وضعوا ثقتهم في مشروع اجتماعي بديل، وخيانة لتحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» الذي شكّل الأمل الأخير في بناء يسار موحّد.

فتح هذا السلوك الباب أمام الحكومة لتسويق «واقعية جديدة»قوامها التخلي عن العدالة الاجتماعية باسم الاستقرار، وأمام اليمين المتطرّف لتقديم نفسه كصوت «الشعب المغدور».

قمة شرم الشيخ للسلام:

محاولة دبلوماسية معقدة أم إقتسام لمشروع الإعمار؟

انطلقت اليوم الاثنين في مدينة شرم الشيخ المصرية قمة دولية لبحث مستقبل قطاع غزة، برئاسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي، وحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وقادة أكثر من 20 دولة. تهدف القمة إلى ترسيخ اتفاق لوقف الحرب في القطاع، وسط جهود لتبادل الأسرى والمعتقلين بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين تطبيقا للإتفاق الذي يشمل 250أسيرًا فلسطينيًا من أصحاب الأحكام المؤبدة و1700 من أسرى غزة، مقابل تسليم حركة «حماس» 20 رهينة أحياء و28 جثمانًا لرهائن توفوا أثناء الحرب.

الحضور والغياب: رمزية سياسية معقدة

شهدت القمة حضورًا عربيًا ودوليًا واسعًا:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ما يعزز دعم «حل الدولتين» ويتيح للسلطة الفلسطينية دورًا محتملًا في المرحلة الانتقالية.

الملك الأردني عبد الله الثاني، معبرًا عن إرادة الأردن لإنهاء الحرب ووقف تهديدات تهجير الفلسطينيين في الضفة.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لدوره الإقليمي في سوريا وارتباطه التاريخي بالحركات الإسلامية.

كبار القادة الأوروبيين: الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، رئيس وزراء بريطانيا كير ستارمر، المستشار الألماني فريدريش ميرتس، رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، ورئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني، مشيرين إلى تحول جزئي في الموقف الأوروبي نحو ضبط «التغوّل الصهيوني».

حضور دول الخليج لمحاولة إعادة إحياء خطة السلام الإبراهيمي وتنفيس فكرة التطبيع الاقتصادي والسياسي مع الكيان الصهيوني.

غياب لافت شهده المؤتمر: رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، وإيران، وكذلك غياب روسيا والصين، ما يعكس أن القمة ركّزت على الدول الأكثر تأثيرًا في المنطقة ومصالحها المباشرة.

الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية

يعتبر المتابعون للشأن الدولي أن هذه القمة هي في الأصل جلسة عمل إستباقيّة لمؤتمر إعادة الإعمار و فرصة للشركات الكبرى لتقاسم «الكعكة الاقتصادية» لإعادة بناء غزة، وليس فقط كجهد إنساني. كما شكّلت القمة وسيلة لتخفيف العزلة السياسية والاقتصادية للكيان الصهيوني بعد حرب غزة، وتقديم دعم دبلوماسي رمزي له أمام المجتمع الدولي، أكثر من التركيز على إنهاء المجازر التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني عبر التاريخ.

التحديات على الأرض

رغم توقيع ما يعرف بـ«إعلان ترامب للسلام الدائم والازدهار»، يرى مراقبون أن الاتفاق يفتقر إلى تفاصيل تنفيذية واضحة، خاصة في ما يتعلق بالصلاحيات الأمنية، إدارة غزة، دور السلطة الفلسطينية، وآليات الرقابة الدولية.

كما أنّ غياب الأطراف الأساسية عن التوقيع المباشر (الكيان الصهيوني وحماس) يزيد من احتمال صعوبات التنفيذ، ويجعل من مرحلة ما بعد القمة اختبارًا حقيقيًا لجدية الالتزام بالاتفاق، خصوصًا في تبادل الأسرى وضبط الحدود وتأمين المساعدات الإنسانية.

تعكس القمة إدراكًا أمريكيًا وأوروبيًا لخطورة استمرار الحرب في غزة، مع الرغبة في التوصل إلى تسوية ولو جزئية، بعد فشل الاحتلال السريع للقطاع وعزلة الكيان الصهيوني الدولية المتزايدة.

وهكذا، يجد اليسار نفسه في موقف دفاعي، مجبرًا على إعادة تعريف ذاته من جديد، بينما يزداد الشارع الفرنسي احتقانًا بفعل ارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات وتضييق الحريات النقابية.

رابعًا: حكومة على حافة الشرعية/شرعيّة على حافة الإنهيار:

من المقرر أن يعيد طرح نقاش حول سحب الثقة ضد الحكومة الفرنسية يوم الخميس 16 أكتوبر 2025 في الجمعية الوطنية، حيث ستُعرض عريضتا سحب الثقة على التصويت: واحدة من فرنسا الأبية بقيادة ميلانشون، وأخرى من التجمّع الوطني بقيادة مارين لوبان.

وعليه،حتى لو نالت الحكومة دعم الأغلبية البرلمانية، فإنها ستخرج منتصرة «عددا»، لكنها خاسرة سياسيًا وشعبيًا، إذ تبقى ثقة الشارع معلّقة بفعل السياسات التقشفية وخيانة بعض أطراف المعارضة.

أما في حال فشلها في نيل الثقة، فسيكون سيناريو الحلّ والدعوة لانتخابات مبكرة واردًا بقوة، ما يعيد رسم الخريطة السياسية الفرنسية على نحوٍ قد يمنح اليمين المتطرّف موقعًا متقدّمًا ويضعف المعارضة التقليدية و خصوصا جبهة اليسار في ظل تراجع الحزب الاشتراكي كعادته عن الاتفاقات المسبقة مع شركائه

فرنسا على مفترق التاريخ

أمام هذه المعطيات، تبدو فرنسا في مفترق حاسم: إما استمرار سياسة التقشف النيوليبرالية على حساب العدالة الاجتماعية، أو انبثاق بديل يساري قادر على توحيد الصفوف واستعادة الثقة الشعبية، او هيمنة لليمين المتطرف على المشهد السياسي والذي ستكون له عواقب إجتماعية وخيمة على المستوى الاجتماعي قبل السياسي.

ومهما تكن نتيجة جلسة 16 أكتوبر، فإنّ الأزمة الراهنة تكشف عمق الخلل البنيوي في النظام السياسي الفرنسي، الذي بات عاجزًا عن إنتاج أغلبية مستقرة وعن بلورة عقد اجتماعي جديد يُعيد السياسة إلى جوهرها: خدمة الإنسان قبل السوق، والعدالة قبل الحسابات.

لكن القمة تحمل رمزية أكثر منها ضمانات تنفيذية: السلام هشّ ومفتوح على الاختبارات، ونجاحه مرتبط بقدرة الأطراف المعنية على الالتزام والتعاون، مع استمرار الضغوط الشعبية والدولية لمساءلة الكيان الصهيوني على خلفية الجرائم المرتكبة.

كما أنّ رفض إيران قبول الدعوة والمقاطعة العملية من قبل روسيا والصين يذكّرنا بأن التوازنات الإقليمية والدولية لا تزال هشة، وأن أي اتفاق مرحلي يبقى قابلًا للنقاش والاختبار على الأرض، حيث تظل مصالح القوى الكبرى الاقتصادية والسياسية جزءًا أساسيًا من المعادلة.

طارق. ش

بعد دعوتها من قبل الجنائية الدولية «ميلوني» وحكومتها تصطدم بأسطول الصمود

ملايين المحتجين في الشوارع الإيطالية والقوى النقابية والسياسية والمدنية «تحاصر» أقصى اليمين

* لطفي الماكني

لم تواجه حكومة جورجيا ميلوني لتحالف أحزاب اليمين في إيطاليا احتجاجات مثل التي عرفتها جراء موقفها المتماهي مع ما يخطط ترامب «وناتنياهو» لغزة وسكانها الذين يتعرضون لإبادة جماعية منذ 7 أكتوبر 2023 حيث أمعنت الآلة العسكرية الصهيونية في التقتيل والتشريد متجاهلة كلّ الأصوات الرافضة لما يجري من جرائم ضد الإنسانية.

فقد عمّت أغلب شوارع المدن الإيطالية الكبرى مظاهرات مليونية قادتها أكبر نقابة عمالية وأحزاب اليسار والقوى الاجتماعية والمدنية وأبرزها الإضراب العام الذي شلّ كل أوجه الحياة تضامنا مع الشعب الفلسطيني الذي رفعت أعلامه ورسمت ألوانه على وجوه المحتجين وأولهم شباب الجامعات ومندّدة بوقوف «ميلوني» ضدهم جميعا لتكون مستقبلا محل مساءلة من الجنائية الدولية رفقة بعض وزرائها.

* ملايين المحتجين في الشوارع

وعكسُ ما كانت تعتقده ميلوني وتحالف أقصى اليمين الذي تقوده منذ وصولها للحكم في انتخابات خريف 2022 فإن الشارع الإيطالي أصبح أكثر قناعة أن هذه الحكومة لم تقدم له شيئا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال المعطيات والأرقام المعلنة من قبل النقابة العمالية وتحالف المعارضة الذين كشفوا عجز حكومة اليمين عن تغيير واقعهم بارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد البطالة وأن تصدير خطاب الحكومة اليمينية لأزمة الهجرة غير النظامية وتزايد أعداد الأجانب في وضعيات غير قانونية ليس إلا شماعة لتبرير فشل «ميلوني» على مدى السنوات الثلاث الماضية وسعيها مرة أخرى إلى كسب أصوات الناخبين استنادا الى فزاعة الهجرة وربطها بكل الأزمات التي تعرفها ايطاليا على مدى العقود الماضية.

وإن كان لا يمكن إنكار أن هذه الحكومة استطاعت أن تربح المزيد من الوقت لتوطيد تموقعها وفرض حزمة من القوانين والإجراءات إلا أن ذلك بدأ يتلاشى بعد أن رتّبت القوى المدنية والسياسية أولوياتها واقتربت أكثر من الشارع ومشاغله الحقيقية وظلت تناور بما استطاعت من هوامش الزمن والمعطيات المتاحة أخذا في الحسبان أن موجة هيمنة أحزاب اليمين على الحكومات الأوروبية لا يمكن أن تقلّل منها تمكنت تلك القوى أن تحشد الملايين (وهذا نادر الحدوث في السنوات الأخيرة) لتنزل الى الشارع وتندد بالسياسة الخارجية الايطالية التي أصبحت مرتهنة للإدارة الامريكية ومصالح الكيان المحتل إذ باتت حكومة ميلوني من أكبر المساندين والداعمين لما يقرره ترامب والجميع يتذكر زيارتها إلى ترامب مباشرة بعد إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية دون بقية قادة الاتحاد الأوروبي.

* دعم لسياسة ترامب

لن تكون تلك الزيارة الأخيرة بل هناك زيارة مرتقبة في الأيام القليلة القادمة أعلنت عنها ميلوني لتجدد مباركتها لمخطط ترامب المعلن عنه مؤخرا بخصوص غزة وفي ذلك دعم مجددا منها للكيان المحتل وهي التي طالبت من أسطول الصمود عدم مواصلة رحلته إلى سواحل غزة بعد سحبها للبارجة الإيطالية التي قالت في البداية إنها ستحمي الإيطاليين المشاركين في مسيرة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني بتعلة أن مخطط ترامب هو الذي سينقذ غزة وفي الحقيقة هي تناور لانها وضعت شروط الاعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال المبادرة التي طرحها البرلمان الإيطالي بأغلبيته اليمينية المطلقة حيث طالبت بالإفراج عن الاسرائيليين لدى حماس وعدم مشاركة هذه الأخيرة في أي سلطة مستقبلية في غزة وفي ذلك رضوخ لشروط ناتنياهو وما جاء في مخطط ترامب.

وبالتالي فإن الشارع الايطالي بمختلف مكوّناته انتفض ومازال من أجل الانتظار لحق الشعب الفلسطيني في العيش والحرية ضمن دولة لها كل مقوماتها وليس حسب ما يريده الكيان المحتل بدعم من الإدارة الامريكية والمتحالفين معها وعكست الشعارات المرفوعة الرفض التام لمواقف حكومة ميلوني وانحرافها عن سياسة ايطاليا وتقاليدها العريقة في التعامل مع القضايا العادلة فترة حكومات اليسار والاشتراكيين زيادة على التحركات الميدانية لأبرز القيادات النقابية والسياسية وتقديم آخر المؤشرات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأن معاناة الإيطاليين ليست بسبب وجود الأجانب كما يروّج وزراء حكومة أقصى اليمين بل بسبب فشل خطة الإنقاذ والهرولة لتخصيص الاعتمادات الضخمة للمساهمة في ما يقترحه ترامب من خطط لتحويل أوروبا على نفسها في مواجهة الأخطار التي يُفزع بها الحكومات قبل الشعوب حتى ترضخ لابتزازات الإدارة الأمريكية.

* مواقف ومتغيرات

تداعيات خروج الملايين من الإيطاليين للشوارع تنديدا بمواقف ميلوني وحكومتها ستتوضح أكثر في الفترة القادمة وهي مرحلة حساسة بالنسبة إلى تحالف اليمين لأنها تسبق الاستحقاق الانتخابي المقبل ليقين ذلك التحالف أن القوى السياسية والاجتماعية والمدنية المعارضة له لن تجعل تلك الجموع تتبخر مجددا بل ستوثق التواصل معها هي التي طرحت المشاكل الحقيقية للإيطاليين تزامنا مع مظاهرات المساندة لأسطول الصمود ورفض جرائم الاحتلال ضد الإنسانية وأزاحت من أذهانهم الكثير من المغالطات وهو ما أصبح مربكًا لتماسك حكومة ميلوني وهذا ما تـمّت معاينته في الانتخابات الجهوية «بكالابريا» حيث كانت الخشية غير خافية على وجوه كبار المسؤولين من عدم فوز مرشحهم الذي تمكن من المحافظة على منصب من تقاليد تلك الجهة لكونها موالية لليمين إلا أن خارطة التوازنات في المحطات القادمة ستعرف متغيرات بدت مؤشراتها في الشعارات المرفوعة من قبل الملايين المحتجين الذين خرجوا إلى شوارع قائلين «باسْطا» أي كفى لسياسات حكومة تحالف أقصى اليمين ومواقف ميلوني غير المنحازة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واصطفافها خلف مصالح الكيان المحتلّ وإدارة ترامب.

شكري بلعيد الشاعر المختبئ وراء السياسي

بقلم : كوثر بلعابي (تونس)

* تصدير : الوداع الوداع يا جبال الهموم
يا ضباب الأسى يا فجاج الجحيم
قد جرى زورقي في الخضمّ العظيم
و نشرت القلاع فالوداع الوداع..
(ابو القاسم الشابي)

* تقديم :

بعض النّاس يقضون حياتهم بيننا ونحن نعتقد أنّنا نعرفهم جيّدا ولا نكتشف أنّنا نعرف عنهم فقط النزر القليل إلّا بعد أن يرحلوا ويَبِينَ لنا ما كانوا يحتفظون به من أثيل المناقب التي لم يسعوا إلى إظهارها والتّباهي نُبلا و تواضعا. هؤلاء كان رقيّهم يصل بهم إلى الإيثار على أنفسهم فيتحدّثون عن مزايا غيرهم ولا يتحدّثون عن أنفسهم بل إنّهم يخجلون من ذلك.. وتلك لعمري من شيم الكبار الذين ينتمي الشهيد شكري بلعيد إليهم.. لقد عرفناه إسما لامعا من أسماء اليسار في تونس تميّز بتلك الشخصية الجسورة الثابتة على خطّ و موقف واضحين؛ الشّرسة والصّداميّة إذا تعلّق الأمر بالقضايا الوطنية ولم نعرف أنّه شاعر إذ كان سموّ أخلاقه وانشغاله بهموم البلاد يمنعانه من استعراض موهبته الشعريّة فلم نعرف أنّه شاعر وأنّ وراء تلك المواقف الصّلبة والحاسمة رقّة إحساس رقراقة وأنّ وراء ذاك الخطاب السياسي القويّ مُواجهة ومُجادلة خطاب آخر سابح ذفي الخيال مفعم بالنّعومة والجمال إلّا بعد أن طالعنا اتحاد الشغل بكتاب عنوانه : «أشعار نقشتها الرّيح على أبواب تونس السّبعة» يحمل صورة شارب الشهيد والحسنة التي تزين الجانب الأيمن من وجهه و كان ذلك خلال إحياء الذكرى الثانية لاستشهاده (فيفري 2015) ويحمل اسم شكري بلعيد مبدعا وشكري المبخوت جامعا ومحقّقا وواضعا لعنوانه المتجذّر في التربة التونسية وتحديدا في العاصمة حيث عاش الشهيد المناضل أحلامه واحتجاجاته وضعفه وقوّته ووجعه وثورته.. فكانت شخصيته التي اكتشفناها وشاعريته التي أدهشتنا بعد بعد رحيله بحولين وقد استقطبت المثقفين و المبدعين من أصدقائه ومعاصريه في تونس وخارجها وكتب عنها كثيرون مثل المرحوم استاذنا محمد الغزي والأساتذة سوف عبيد ومنصف الوهايبي وآخرون... وهو جميعا على اختلاف زوايا نظرهم في التعامل مع هذا الديوان اتّفقوا على شاعرية شكري الفائقة وعلى مواكبته لحركة الشّعر في زمنه. وهذا ليس غريبا عن السّياسيّ المحنّك الذي عرفناه مِجيدا لفنّ التّواصُل في خطاباته و تصريحاته التي تنِمُّ عن دراية ودُربة بآليات الكلام كتابة و مشافهة و عن اطّلاع موسّع على المدوّنة الفكريّة و الأدبية العربية قديمها وحديثها.. و ليس غريبا أيضا أن تتشكّل الشّاعريّة الفائقة من تراكم التجربة الحياتية المثقلة بالأحداث و نزال المحاكم و منابر المجتمع المدني و ميدان النّضال السياسي..

فلئن كان الشعر ((تمثّلا ثوريّا للحياة كما نُريدها في عوالم اللغة حسب قول»» التهامي الهاني»»)) فإنّ قصائد شاعرنا هي ذاك التّمثّل في أوج جماله الثائر.. وذلك يتجلّى في مستويات عدّة ابْيَنُها على الأقلّ مستويان : شعرية الصورة في تكوينها وتكثيفها وشعرية الرّسالة الأدبية..

** شعريّة الصّورة في قصائد شكري بلعيد :

لم يكن شاعرنا وحده مناضلا سياسيّا متدفقا شعرا ذلك أنّ تاريخ الشعر العربي الحديث لم يخلُ من سياسيين شعراء مثل بدر شاكر السّيّاب (الحزب الشيوعي العراقي ثمّ الحزب القومي التقدّمي) ومحمود درويش (الحزب الشيوعي في فلسطين المحتلّة) وسميح القاسم وآخرين.. ممّا يفنّد فكرة التّعارض بين بين الموقف السياسي والإبداع الأدبي و يؤكّد في المقابل أنّ الشعر يغتني بالفكر السياسي ويستفيد منه وهذا ادركه يبدو أنّ شاعرنا ادركه منذ شبابه حتى جاءت قصائده بما فيها القديمة مُحقّقة لتلك المعادلة الصّعبة بين ما يقتضيه الشعر من جمال التّعبير وشفافية الرؤيا و الإحساس وما يستوجبه الموقف السّياسيِّ من جدّيّة الخطاب وصرامته ووضوحه.. كما جاءت مع ذلك بعيدة كلّ البعد عن البيانات السّياسية الحماسية التي شاعت في كتابات العديد من شعراء فترة الالتزام (خاصة في سبعينات القرن العشرين) من أمثال منوّر صمادح ومختار اللغماني ؛ وقريبة كلّ القرب من زمنها الشّعريّ بِصوَر مُحكمة المجازات بعيدة الاستعارات كثيفة الرّموز والإيحاءات ؛ سواء وهو يعبّر عن حالة حبّ أو حالة أو حالة اغتراب أو حالة حزن أو حالة احتجاج.. يؤلّف فيها بين المعاجم المتباعدة في توظيفات لا يتقنها إلّا شاعر متمكّن من بُنى اللغة وتنوّع طرق تطويعها وما تحمله من طاقات لا حدّ لها من إمكانيات التّعبير الأدبي : كتب مثلا في قصيدة «» الخيانات «»

((ما لِنتَ..
لكنهم في الخيانة ها وقفوا
نسجوا حقدهم بعناية عشقك
كنت تظلّلهم بجراحك
ترمي عليهم جنونك...))

فما نلاحظه في هذا المثال من مجاورة معجمية مراوغة لانتظارات التّلقّي استطاعت ان تعبّر بعمق عن جحود الخيانة وفظاعته وحدّة التّقابل بين (الأنا و الهُم) بما حققه التّكثيف الإيحائي الذي جعل الصّورة الشّعرية معبّرة عن المعنى ببعديه الفردي والجماعي أو حتى الوطني ومثله أيضا قوله في قصيدة «» لا تطردوني «»:

((أنا وجع أو نشيد قديم
أنا لعنة قادمة
فلي في الخريف الأخير
صلاة أقول بها موجة الرّوح
ثمّ أرتّب بعض الكلام الحرام...))

تلك ظاهرة منتشرة في جلّ القصائد إن لم نقل كلّها..

كما نجده أيضا يعوّل على بساطة التّركيب اللّافح في إيجازه العميق في مجازه في استحضار آلية التقديم والتّأخير حينا واستثمار الأساليب البلاغية المتعارفة حينا آخر خاصّة في القصائد التي تطغي عليها نزعة وجدانية او وجوديّة.. كتب مثلا في قصيدة «» قليلا من الوقت «» :

((يا وردة سرقت فرحي
اختفت في تفاصيلها الخائفة
سوف انشدك في العذاب
انشدك في حضور الغياب
وانشدك في مسيرة عمر الخراب
وأهجو جنوني على حافة الوقت..))

جاعلا من التشبيه (وردة) والمجاز (تفاصيلها الخائفة) والاستعارة (عمر الخراب... حافة

Kawther

وهذا كفيل بأن يأخذنا إلى مستوى :

** شعريّة الرّسالة الأدبية في قصائد شكري بلعيد :

نادرا ما اختصّت قصيدة في ديوان شاعرنا بموضوع محدّد شأنه في ذلك شأن جيله من الشعراء المنخرطين في تجارب التّحديث ضمن قصيدة التّفعيلة (قصيدة الشعر الحرّ) و قصيدة النثر او حتى القصائد القريبة من الشعر العمودي .. إلّا أنّ ما ميّز هذه القصائد هو ذاك الإيغال في مأساوية حضور ذات الشّاعر سواء في تفاعله مع نفسه او في تفاعله مع محيطه.. لذلك غلب عليها التفاف شواردها حول موضوع محوريّ أو صورة مركزيّة في بناء للخطاب الشّعري محكوم بجدليّة الوحدة والتّنوّع.. وهنا نحيل على قصيدة : «» قم يا حسين المعلّم «» التي تقاطع فيها رثاء المفكر اليساري اللبناني» حسين مروّة «(استشهد في 1987) مع رثاء حال أمّة شتّتها طغيان الفكر الرجعي والسياسات اللّاوطنيّة التّابعة والخيانات محتجّا على كلّ ذلك معتبرا افظع الخيانات خيانة القضية الفلسطينية..

((ها أنّ حمدان يأتي على فرس من غضب
يلمّ شتات العرب
وذاكرة المتعَبين على الأرصفة
يصرخ في أمّة النّفط و الأقنعة..))

ونحيل كذلك على قصيدة : «»إلاه «» تقاطع فيها التّأمّلات بين ما هو وجداني وماهو اجتماعي وما هو وجوديّ في تمرّد الذّات على مختلف مجالات اغترابها.. وقصيدة : «»

فقصائد شاعرنا كما تبيّنه هذه النماذج هي في مجملها تقاطعات بين أحزان الغربة و جنون العشق بمختلف أبعاده الفردية و الاجتماعية والوطنية والإنسانية والوفاء المطلق للرّفاق و الرّفض والتّمرّد على ما هو كائن والتّوق قُدُمَا إلى ما ينبغي أن يكون... كلّ ذلك في لهجة غلبت عليها الشّكوى الاحتجاجيّة حينا والترنّم والتّغنّي حينا آخر ورؤيا شعريّة ملتحفة بورومنسية الشّابّي وثورة أمل دنقل منطلقها الذات الفرد ومنتهاها الإنسان والوجود.. وبينهما تتعالق المشاغل المتناسلة مِن عمق اغتراب الذّات التّوّاقة نحو أحلام ارتفع سقفها عن واقعها وعن وجودها الحياتيّ بل حتّى عن الوطن (في سنوات الهجرة القسريّة إلى العراق) فتعانق قضايا المفقّرين والمهمّشين فيه (الوطن) و قضايا الأمّة المشتّتة والحضارة المستهدَفة.. وقضيّة الرّفاق الملاحَقين بالسّجن و الموت في مسيرة دفاعهم عن حرّيّة الإنسان والأوطان..

فهو الذي كتب عشقه لحبيبته متلبّسا بعشقه لأرض الوطن.. و كتب شجن افتقاره إليها وغربته بعيدا عنها ملتبسا بافتقار الوطن إلى الحرّيّة و السّيادة والعدالة و بافتقار المواطن إلى الخبز فدعاها إلى أن تشاركه في الليالي الرّومنسية ((الثورة و الخبز و السّلام ت)) و ان ((تقول كلامها الأخير عن الحبّ و الأرض و الرّفض))..

وهو الذي كتب حلمه الذّاتيّ و الموضوعيّ مع الرّفاق و أبناء طبقته الاجتماعيّة بكثير من العمق و سعة الخيال مواكبا الحركة الأدبية الكبيرة التي عرفتها تونس خلال الثمانينات خاصّة بعد مؤتمر الحمامات الذي انبثق عنه خطٌ إبداعيّ لا يكتفي بالتّعبير عن الواقع إنّما يسعى إلى الفعل فيه.. إذ للّغة من القوّة و الحياة ما يجعلها قادرة على إخراج العالم من حالة الخلل و إعادة التّوازن إليه..

مثل قوله :

((رفاقي نشيدي الأخير
جنون حبّهم للبلاد
التي وزّعوا نارها بينهم
ثمّ مالوا على جفنها
واستباحوا بريق عيونهم
وردة لانبلاج الصّباح
نسجوا من الدّم المتوحّد
أغنية الرّفض والعاشقين..))

وهو أيضا كتب عن انتصار الكلمة شعرا ومواجهة وقراعا للفكرة بالفكرة معتبرا إياها أقوى سلاح فتّاك (بكهنوت الوهم واللّحيّ الخائنة وتجّار الكلام) وأقوى صوت نخوة وغضب في وجه (أمّة النّفط و الأقنعة) وهي (صلاة الحلّاج وقد سكن الله جبّته وفانوس الرّوح بأتعابه)

فالشّعر في نظر شاعرنا لا يكون جميلا إلّا إذا دافع عن القضايا العادلة لذلك أجاد؛ وهو يُقيم قصائده على المزاوجة بين الشّجن الذّاتيّ والهاجس الاجتماعيّ؛ تحويل الشعارات السياسية إلى صور شعرية في منتهى الشّاعرية.. مثل قوله :

((لم أكتب سيرة عشقي على نهدك
والعيون مدى
وأشدّ إليّ البلاد و أصرخ
يا طير.. يا بحر..
يا حجر الموج..
يا فتنة الفجر..))

فكانت الرسالة الأدبية المحمّلة بالقيم النضالية متخللة لذاك الكون الشعريّ المترع شوقا وعشقا الطّافح غربة وحزنا..

هكذا كان شكري بلعيد الشاعر يكتب ما يعيشه برؤيا الشعر و يعيش ما لم يكتبه برؤيا السياسة فإذا بشراسة السياسيّ المُحنّك تصنع تمرّد الشّاعر الذي لم يذَر شاعريته الفائقة منكفئة في عوالم الذات المفردة و برجها الوجداني أو الوجوديّ.. وإذا بإنسانيّة المناضل الرّاقية لم تدنّسها إكراهات السياسة ولم تُعكّر صَفوَها الإيديولوجيا.. فتيسرت له بذلك الموازنة بين نقد الحياة وتقويم اعوجاجها بواسطة الشّعر و بين منازلة حيفها و انقلاب موازين العدل فيها بواسطة السياسة.. ومثّلت شخصية المثقف العضوي مفترق هذين الرّافدين وملتقاهما في آن.. ذلك أنّ شاعرنا استطاع أن يكتب مواطن ضعفه ويتمرّد عليها بالشعر وان يتمسّك بمواطن قوّته ويترجمها إلى مواقف سياسيّة فكان رقيّه وانتصاره حتى على الموت. خلّدته مسيرة سياسية حافلة وكذلك قصائده الزّاخرة.. وخرق صمتَ قبره صخبُ شعرِه الذي كان يتراءى لنا في ملامحه ولم نتفطّن إليه : ألم يكن دوما رافع الرّأسِ وفي عينيه وهج مشوب بحزن؟ ذاك لأنّه حمل قضيّة الإنسان في قلبه و على سنان قلمه فخلّده بدورهم قاتلوه وقد وهِموا أنّهم قتلوه.

رحم الله شكري بلعيد وسائر شهداء الوطن وأنصف دمهم

* المصدر : ديوان أشعار نقشتها الريح على أبواب تونس السبعة (شكري بلعيد) جمع و تحقيق (شكري المبخوت)
* المراجع : _ مقال جماليات التمرّد في شعر الشهيد شكري بلعيد (منتصر الحملي
_مقال شكري بلعيد كتب الشعر قبل اغتياله (محمد الغزي)
_ مقال شكري بلعيد شاعرا (المنصف الوهايبي)

النادي الافريقي

اقساط اللاعبين الاجانب حان موعد دفعها و كلفة فك الارتباط بالمدير الفني الفرنسي فاقت ال350 الف دينار

الامور الداخلية للنادي الافريقي ليست طيبة في علاقة بالمسائل المالية بما ان موعد صرف اقساط اللاعبين الاجانب قد اقترب وهم فهد المسماري و اسامة الشريمي وعلي يوسف و فليب كيزومبي وتيني ولس ومحمد شوكان والكاسة فارغة بعد ان تم استنزافها بقرار ارتجالي بفك الارتباط مع المدرب الفني الفرنسي لودوفيك باتالي الذي ناهزت ال103 الاف اورو اي ما يقدر بالتونسي ب350 الف دينار ، وهي تتمثل في اجور افريل وماي وجوان بقيمة 33 الف اورو مع اجرتي جويلية و اوت بقيمة 28 الف اورو اضافة الى غرامة الفسخ وهي التي في حدود 42 الف اورو و يذكر ان المدير الفني الفرنسي تحصل من عند هيئة محسن الطرابلسي بما قيمته 61 الف اورو فيما تم تقسيط المبلغ المتبقي على النحوو التالي : 21 الف اورو تسلم يوم 25 اكتوبر الجاري و مثلها يوم 25 نوفمبر 2025 و يذكر ان النادي الافريقي لم يجن من لمة ذكرى التأسيس ال105 سوى مبلغ مالي في حدود ال130 الف دينار دفعها سعيد ناجي 50 الف دينار و خليل الشايبي 50 الف دينار مع 30 الف دينار دفعها حكيم القروي العضو السابق في هيئة هيكل دخيل اما على مستوى النتائج المحققة مع فوزي البنزرتي فالرصيد الحالي ب19 نقطة حصيلة تعتبر ادنى ومخيبة للامال مقارنة برصيد المدرب الفرنسي بيتوني الذي كان ب21 نقطة في مثل هذا الوقت من الموسم الماضي

محمد يوسف

مهزلة اخرى زمن المشرف على التحكيم جمال الحيمودي

ولا حكم تونسي في بطولة كاس العرب بقطر ما هذا؟

كشف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) قائمة الحكام المشاركين في بطولة كأس العرب، التي تستضيفها الدوحة من 1 إلى 18 ديسمبر المقبل، بمشاركة 14 حكم ساحة، و28 حكمًا مساعدًا، و12 حكمًا لتقنية الفيديو (VAR) من مختلف القارات.

وضمت القائمة من آسيا: عبد الرحمن الجاسم (قطر)، أحمد الكاف (عُمان)، أدهم مخادمة (الأردن)، وما نينغ (الصين)، إضافةً إلى حكام VAR من السعودية، قطر، اليابان وتايلاند.

ومن أفريقيا: بير اتشو (الغابون)، وأمين عمر (مصر)، والحكم الجزائري لحلو بن براهم (VAR). ومن أوروبا: النرويجي إسبن إسكوس، السويدي غلين نيبرغ، وحكام VAR من إنقلترا، هولندا، وسويسرا، إلى جانب حكام من من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوقيانوسيا. وسيغيب التحكيم التونسي عن البطولة، كما غاب عن النسخة الماضية.

برنامج مباريات الذّهاب للدّور التّمهيدي الثّاني لمسابقتي دوري أبطال إفريقيا وكأس الكنفدرالية الإفريقية

تدور نهاية الأسبوع القادم مباريات الذّهاب للدّور التّمهيدي الثّاني لمسابقتي دوري أبطال إفريقيا وكأس الكنفدرالية الإفريقية وفي ما يلي برنامج المباريات الأندية التونسية والحكّام:

دوري أبطال إفريقيا

الجمعة 17 أكتوبر 2025

ملعب الطيّب المهيري بصفاقس (س:15:00) : الاتّحاد المنستيري – شبيبة القبائل الجزائري : الحكم : الطّوغولي بيار غيسلان أتشو.

السبت 18 أكتوبر 2025

ملعب 4 أوت بواغادوغو س (17:00) رحيمو البوركيني – الترجي الرياضي : الحكم: المالي بوبو تراوري.

كأس "الكاف"

السّبت 18 أكتوبر 2025

ملعب المسيرة الخضراء بمدينة آسفي (19:00): أولمبيك آسفي المغربي – الملعب التونسي : الحكم: المصري محمود البنا.

الأحد 19 أكتوبر 2025

ملعب نيايو ناشيونال بنيروبي (س:13:00) : نيروبي يونايتد الكيني – النجم الرياضي الساحلي : الحكم: نكوتي مارتين من ليسوتو.

اسكندر مجبورة يدرب اتحاد بوسالم

شاهد المدرب السابق لسبورتينغ بن عروس اسكندر مجبورة مباراة جمعية مقرين وهلال الشابة و قد كان الاعتقاد السائد يومها انه كان معنيا ربما بتدريب جمعية مقرين الا ان الامور سارت عكس ذلك تماما اذ اتفق اسكندر مجبورة مع هيئة اتحاد بوسالم و باشر يوم امس الاربعاء مهامه الجديدة على راس الفريق في تعويض للمدرب المقال بديع الزواغي

محمد يوسف

جلسة عامة خارقة للعادة لجامعة التنس يوم 1 نوفمبر بسوسة

دعا المكتب المؤقت لجامعة التنس برئاسة لطفي الشلي النوادي لحضور اشغال الجلسة العامة الخارقة للعادة والتي ستنعقد يوم 1 نوفمبر بسوسة بنول رويال كنز طلاسو ويتضمن جدول الاعمال تنقيح الفصل 39 من النظام الاساسي و انتخاب اعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات وانتخاب اعضاء اللجنة الوطنية للاستئناف

عماد عبد الواحد

في النادي الصفاقسي

تثبيت الكوكي، قطيعة مع بشة وتمديد للسكوحي

اكد المدير الرياضي للنادي الصفاقسي طارق سالم ان لا نية للهيئة التسييرية في اقالة المدرب محمد الكوكي رغم ان النتائج المحققة لم تكن في المستوى المأمول من جهة اخرى تاكدت القطيعة مع اللاعب يوسف بشة بحكم مطالبه المالية التعجيزية و قد ارتأت هيئة المهدي الفريخة ان تغض الطرف عنه الى حدود توفر عرض في شأنه و في باب التمديد ينتظر ان يواصل فراس السكوحي الى موفى جوان 2028 بما ان عقده الحالي ينتهي في جوان 2026

محمد يوسف

إعلام بعقد جلسة خارقة للعادة

تعلم الهيئة المديرة لجمعية نبر الرياضية انه تقرر عقد جلسة عامة خارقة للعادة يوم الخميس 25 سبتمبر 2025 الساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات ببلدية نبر وذلك لتنقيح بعض الفصول من النظام الأساسي للجمعية في فصليه الأول والثاني عشر.

الفصل 1: إضافة أنشطة رياضية أخرى

الفصل 12: تقليص المدة النيابية من خمسة سنوات إلى ثلاث سنوات

وتعتبر إعمال هذه الجلسة مفتوحة للجميع.

رئيس الجمعية معز الخذراني

قسم التكوين النقابي:

دورات جديدة لتعزيز قدرات النقابيين حديثي العهد بالمسؤولية

في إطار سعيه الدؤوب إلى تعزيز القدرات النقابية وتأهيل اطاراته، يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل تنفيذ برنامجه التكويني الطموح الهادف إلى الارتقاء بالأداء النقابي وترسيخ ثقافة العمل اللائق داخل الهياكل النقابية الجهوية والمحلية.

فقد انطلق قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي بإشراف الأخت سهام بوستة الأمينة العامة المساعدة، في تنفيذ سلسلة من الدورات التكوينية القاعدية الموجهة لفائدة النقابات الأساسية حديثة العهد بالمسؤولية، وذلك بالتعاون مع الاتحادات الجهوية للشغل وفي إطار تنفيذ برنامج التعاون النقابي المشترك بين الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد النقابات النرويجية بعنوان "عمل لائق للمرأة والشباب العامل 2025 – 2028".

انطلقت أولى هذه الدورات يوم 26 سبتمبر الجاري بكلٍّ من المهدية وأريانة، حيث توزعت الأنشطة بين جلسات نظرية وأخرى تطبيقية تفاعلية مكّنت المشاركين من التعمق في فهم المفاهيم النقابية الأساسية وأساليب العمل النقابي الفعّال. وقد اختتمت دورة المهدية أشغالها يوم 11 أكتوبر، في حين أنهت دورة أريانة أعمالها يوم 10 أكتوبر، وذلك بالتوازي مع انطلاق دورة جديدة بجهة قفصة في اليوم نفسه، ما يعكس حرص الاتحاد على توسيع دائرة المستفيدين من هذا البرنامج في مختلف الجهات.

وشملت محاور التكوين النقابي موضوعات متنوّعة تناولت تاريخ الحركة النقابية التونسية وعلاقتها الوثيقة بالحركة الوطنية، إضافة إلى التعريف بهيكلة المنظمة النقابية وأدوار مختلف مكوناتها. كما تم التطرق إلى قضايا الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، إلى جانب التشريع الشغلي والحماية الاجتماعية، وسبل تحسين الاتصال النقابي وتطوير آليات التواصل الفعّال داخل الهياكل العمالية.

ويأتي هذا النشاط ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى تأهيل النقابيين الشبان وتمكينهم من أدوات التفاوض والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال في مناخ يطبعه الاحترام المتبادل والشراكة الاجتماعية. كما يؤكد البرنامج على أهمية إدماج المرأة والشباب العامل في العمل النقابي وتمكينهم من لعب أدوار قيادية داخل مؤسساتهم وهياكلهم الجهوية.

بهذه المبادرات المتواصلة، يرسّخ الاتحاد العام التونسي للشغل موقعه كمدرسة نقابية رائدة تعمل على بناء جيل جديد من النقابيين المؤهلين، القادرين على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مواصلة حمل رسالة المنظمة في الدفاع عن حقوق الشغالين وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

الدكتورة حميدة البور لـ «الشعب»

حوالي 50 مداخلة مبرمجة في إستخدامات الذكاء الإصطناعي في الملتقى الدولي لمخبر «الإعلام والإتصال والسياقات الإنتقالية»

حوالي 50 مداخلة لباحثين من عديد الدول مبرمجة في الملتقى الدولي الأول الذي ينظمه في الأيام القادمة «مخبر الإعلام والإتصال والسياقات والانتقالية» بمعهد الصحافة وعلوم الاخبار حسب ما ذكرته للشعب الدكتورة حميدة البور رئيسة المخبر التي عملت منذ انطلاق نشاط الخبر على تنويع محاور الندوات وتوسيع دائرة المشاركين وتجميع الكفاءات والباحثين والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

وبإعتبار أن الملتقى سيكون بالشراكة مع الشبكة البحثية الدولية متعددة التخصصات حول قضايا واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإن المحور الرئيس سيتجه إلى موضوع الساعة أي الذكاء الاصطناعي وهنا أكدت محدثتنا أن الذكاء الاصطناعي هو في نهاية الأمر وليد الذكاء البشري وبالتالي سيتمحور النقاش حول الأشياء الايجابية التي يفرزها التلازم بينهما.

* إهتمامات ومقاربات

وبخصوص المجالات التي ستركز عليها المداخلات والورشات أشارت رئيسة المخبر أنها مرتبطة بالعنوان الرئيس للملتقى وهو «تنسيق الذكاء والدنيا ميكيات التنظيمية» ومنه جملة من المحاور هي الجوانب المعرفية لتقارب الذكاءات ـ الذكاء البشري والذكاء الآلي: التكامل والتفاعل او التناقض ـ الذكاء الاصطناعي واعادة تشكيل المنظمات البرشية ـ الاخلاقيات والمسؤولية في تنسيق الذكاءات ـ الذكاء الجماعي والتكنولوجيا الرقمية نحو أنظمة التعاون المعززة ـ استراتيجيات تكامل الذكاءات.

وستتفرع النقاشات الى مجالات مختلفة مثل التربية والاقتصاد والتسويق والقانون والاجتماع والاتصال والترجمة في ظل الحديث عن دور الذكاء الاصطناعي فيها زيادة على الفلسفة والعلوم والسياسية والانتروبولوجيا وعلم بيئة العمل.

واضافت الدكتورة حميدة البور أن مائدة مستديرة ستخصص في نهاية الملتقى محور هام يهم مؤسسات الاعلام والاتصال واستعمالات الذكاء الاصطناعي أخذا في الحسبان ان المخبر متواجد بمعهد الصحافة وعلوم الاخبار الراجع بالنظر الى جامعة منوبة وهي فرصة للاستماع الى عديد المطارحات والرؤى والمقاربات بما فيها تلك التي تعود الى الطلبة من مستويات علمية مختلف لان مناهج التدريس تستهدفهم بالدرجة الاولى.

وبالعودة إلى الوثيقة التقديمية للملتقى فإن دراسة التفاعلات بين البشر والمجتمعات والذكاء الاصطناعي لا يقتصر في ظل التطورات الرقمية السريعة على التأكيد على الاهمية المستمرة للذكاء البشري سواء

الفردي او الجماعي في مواجهة التفوق التكنولو جي بل يسلط الضوء أيضا على الفرص الواعدة للتآزر التي قد تنشأ من هذه العلاقة المعقدة وفي هذا السياق تعيد هذه التحالفات الجديدة تشكيل طريقة تفكيرنا وابتكارنا وتفاعلنا مما يؤدي الى تحولات عميقة في عمليات التواصل والتعاون واتخاذ القرارات.

لطفي الماكني